

دراسات اشتراكية

- التحول الديمقراطي في أندونيسيا
- الطريق لمواجهة الأزمة في إيطاليا
- التسليح وكم يكلف البشرية
- دراسة عن:

الفكر الأفريقي
المعاصر

السنة السابعة



مايو ١٩٧٨

- الدراسة الاولى :
اللينينية والتجديد الثورى للعالم ٢
- الدراسة الثانية :
الطريق لمواجهة الازمة فى ايطاليا ١٤
- الدراسة الثالثة :
الانفراج ونزع السلاح ٢١
- تحقيقات :
وجهها لوجه مع حملة العداء للشيوعية ٣١
- سياسة خارجية :
التحول الديمقراطى فى اندونيسيا ٤٠
- تعليق سياسى :
سياسة واشنطن فى جنوب افريقيا ٤٦
- البرازيل :
عزلة الدكتاتورية ٥٧
- دراسة فلسفية :
الفكر الافريقى المعاصر ٦٦
- حقائق وأرقام :
سباق التسلح وكم يكلف الجنس البشرى ٧٣
- احداث الشهر :
مهرجان الافلام التسجيلية ٨٢

اللينينية والتجديد الثورى للعالم

بقلم : كونستانتين زارودوف

لم يحدث من قبل أن كان لدى الحركة الثورية الدولية
مثل هذه المكاسب الهامة أو مارست مثل هذا التأثير القوى
على تطور العالم كما هو الحال اليوم . ان نجاحات القوى
الثورية هي تجسيد للفرضيات الرئيسية للماركسية ،
والافكار ف . ١ . لينين ، الذى احتفلت البشرية التقدمية في
الشهر الماضى بالميد ١٠٨ مولده .

ويعتبر الحزب الشيوعى السوفييتى اللينينية كمنهج
تمثل كل ما خلقتة خبرة عقول البشرية ، منهج يلخص
الخبرة العالية في نضال الجماهير العاملة الطبقي ويمزجها في
كل واحد .

تشهد الفترة التي نعيشها تحولات عميقة وتغيرات حادة في المسرح الدولي وفي الحياة الاجتماعية لبلدان مفردة . وبالتالي ، فإن تلك الفترة هي على وجه الخصوص فترة تأكيد دقيق للنظريات الاجتماعية ، والمذاهب الايدولوجية ، والمفاهيم السياسية التي تروج لها وتدافع عنها الطبقات والأحزاب والاتجاهات المختلفة .

ماذا تبين المقارنة بين أفكار الماركسية اللينينية وبين المجرى الفعلي للتاريخ في القرن العشرين ؟ من المهم دراسة ذلك لأن الشيوعيين اعتبروا دائما ان التجربة العملية هي المحك الرئيسي لصحة أو خطأ الأفكار المختلفة .

وتبين أحداث هذا القرن أن الخط الرئيسي للتطور العالمي يتفق مع ماتنا به ماركس للتطور الثوري من التشكيل البرجوازي الى التشكيل الشيوعي ، ومع فرضية لينين القائلة بأن جوهر الحقبة الحالية ستكون الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية على نطاق العالم . وهذه هي النتيجة الأولى والأهم التي تخلص إليها من مقارنة النظرية الماركسية اللينينية بالممارسة التاريخية .

وتبين الحياة أن النظرية الثورية للشيوعيين لم تمارس من قبل مثل هذا التأثير الايدولوجي القوي كما تفعل اليوم على المواقف الايدولوجية والاجتماعية والسياسية للأفراد ، ولطبقات بأكملها ، ولاقسام ومجموعات من السكان ، التي تضمها أكثر الهياكل الاجتماعية تبانياً ، وتشكل نموذجاً متعدد الأشكال للثقافات والتقاليد القومية التي تشمل العالم بأسره . وتلك هي النتيجة الثانية التي يجب أن يخلص إليها المرء بالضرورة في سعيه لاقرار كيف تتفق أفكار الماركسية اللينينية مع وقائع عصرنا ومع احتياجات وأمزجة معاصرنا .

وأخيراً ، فالنتيجة الثالثة تتمثل في أن النظرية الثورية للشيوعيين قد تطورت مع التطور الموضوعي للعالم . وعمل الفكر النظري للأحزاب الشقيقة باطراد على تطوير مذهب ماركس وانجلز ولينين ، واثراء محتواه ، واستخدام منهجيته بشكل منتج في تحليل القضايا الجديدة التي تنشأ في العملية الثورية العالمية . وكان لموقف الشيوعيين الإيجابي والخلاف من حل هذه القضايا دور بارز في مساعدة الحركة الشيوعية الدولية على الاحتفاظ بثبات بمواقعها كأكبر القوى السياسية تأثيراً في عصرنا .

لقد شهدنا تأكيداً جديداً لفكرة لينين القائلة بأن الثورة والثورة المضادة ينبغي دراستهما في علاقتهما المتبادلة « كحركة اجتماعية متكاملة تتطور وفقاً لنطقها الداخلي الخاص » (المؤلفات الكاملة ، المجلد ١٣ ، ص ١١٥) . وهذا المنطق جرى التعبير عنه بوضوح في قبض المناقشات النظرية الدائرة

حول القضايا الناجمة من التحولات الاجتماعية المحتومة التي تحدث داخل نظام الرأسمالية الذي انقضى عهده تاريخيا . كما جرى التعبير عنه كذلك في الحقيقة الماثلة في أنه مع تطوير وبراء لأحزاب الشيوعية للتفكير والممارسة الثورية صعدت البرجوازية هجموها الايديولوجي المضاد في محاولة لحرف النشاط الخلاق للطبقة العاملة وللحركة الديمقراطية اليسارية بأسرها الى المجرى الذي لا تضر فيه بمصالح رأس المال .

لقد انقضى ذلك العهد الذي كانت البرجوازية تأمل فحسب في أن تعزل الشيوعيين في المجتمع . ورغم أن الامبرياليين والرجعيين ما يزالون يجهلون ، حيثما استطاعوا ذلك ، الى قمع واضطهاد الشيوعيين ويحاولون جاهدين ابعادهم عن الحكومة ، بضطر الايديولوجيون البرجوازيون الآن الى التسليم بأن سياسة « العزل » فيما يتعلق بالأحزاب الشيوعية قد فشلت . وكثيرا ما يبحثون على الحاجة الى اتخاذ طريق آخر ، وتحويل الجهود من سياسة « العزل » الى سياسة « التحصين » . والمدافعون عن هذا العلاج الايديولوجي السياسي لا يخفون آمالهم في حقن جرعة متجانسة من الايديولوجية الاشتراكية الديمقراطية في الماركسية الحديثة لخلق « حصانة لينينية » بين الذين يتخذون هذا الموقف .

وغرض هذه الحملة الايديولوجية هو دفع « الماركسية الى الاقتراب من الواقع » . والبرجوازية تستخدم من جديد أسلوبا جريته لأول مرة في السنوات المبكرة من هذا القرن . وفي نفس الوقت واجهت حركة الطبقة العاملة أولا مشكلة تطوير النظرية الماركسية في وضع تاريخي عانى من تغيير حاد ، في ظروف لم يكن قد عرفها أو حلها ماركس وانجلز . غير أن المشكلة حينذاك ، كما هي اليوم ، لم تكن مشكلة تطوير الماركسية أم لا . لقد كانت المشكلة هي كيفية تطويرها .

لقد اجاب الاشتراكيون الديمقراطيون المتفنون حول زعماء الجناح اليميني للأمية الثانية ، والذين يدعون « رسميا » أنهم ورثة الماركسية ، اجابوا على ذلك بطريقتهم الخاصة . لقد وفرت جدة العصر لنظريتهم الأساس لتبنى « نظرة جديدة » من مستقبل الرأسمالية ومن واجبات وآفاق حركة الطبقة العاملة .

وأشاروا الى حقيقة أن رأسمالية المنافسة الحرة قد اخلت مكانها للرأسمالية الاحتكارية . لكنهم لم يروا في ذلك أساسا لتفاقم كافة تناقضات الاقتصاد الرأسمالي وانما رأوا فيه امكانية لتحويلها الى احتكار متكامل يعمل بطريقة مرشدة ، ومنظم على نطاق عالمي .

وهم لم يعجزوا عن ملاحظة التحول الى الرجعية السياسية الذي دفعت

اليه الامبريالية . ورأوا ان ذلك يواجبه الديموقراطية البرجوازية نفسها .
يتهدد خطر . بيد ان دفاعهم عن هذه الديموقراطية في الواقع تطور الى
مساندة سلطة رأس المال .

واحس زعماء الجناح اليميني للاشتراكية الديموقراطية ، حتى ولو لم
يفهموا ، ان المبادرة التاريخية قد انتقلت من البرجوازية الى الطبقة العاملة .
وبدلوا كل مافي وسعهم لحصر نشاط الجماهير العمالية في نطاق حركة نقابية
حرفية بحتة ، للحيلولة دون ان يتعدى دورهم السياسي حدود الحملات
الانتخابية او الجهود لتمرير مقترحات متواضعة للاصلاح في البرلمان .

كما أنهم لم يجاهلوا خطر الحرب العالمية الذي تدفع اليه الامبريالية ،
وأصدروا التحذيرات عن هذا الخطر ووقعوا بيانات معادية للحرب . ولكن
عندما بدأت زمجرة المدافع عام ١٩١٤ انزلقوا الى الاشتراكية السوفييتية
وتبرير المجزرة الامبريالية .

وأخيرا ، اجبروا على أن يدركوا أن العالم الراسمالي قد أصبح على
عتبة الثورة الاشتراكية بحكم مجرى التاريخ ذاته ، لكنهم تراجعوا عن أن
بأخذوا على عاتقهم دور منظميها وقادتها . . وتعرفوا في الواقع ، كمدافعين
أيديولوجيين وسياسيين عن مصالح البرجوازية .

تلك هي صورة الحقبة الجديدة كما قدمت في الخطب والكتابات والاعمال
السياسية لزعماء الاممية الثانية . ومن الواضح تماما أن لينين عندما قال
عام ١٩١٣ أن هذه الحقبة قد حققت انتصارات جديدة للماركسية ، فانه لم
يكن يعنى هذه الماركسية الاشتراكية الديمقراطية « الرسمية » على الاطلاق
(انظر المجلد ١٨ ، ص ٥٨٥) .

لقد انتصرت ماركسية لينين لأنه واصل تطوير الماركسية على طريق يتميز
تماما عن الطرق المنحرفة للزعماء السياسيين والأيديولوجيين للأممية
الثانية . وجوهر هذا التمايز برز بوضوح من مقارنة الآراء التي عبر عنها
اللينين والمنظرين الاشتراكيين الاصلاحيين حول مشاكل العصر التي تعرضنا
لها من قبل .

ففي مقابل المفهوم الاصلاحى عن « رأسمالية المنظمة » قدم لينين نظريته
العلمية للامبريالية وسار بها الى النتيجة القائلة بأن الرأسمالية الاحتكارية
هى المرحلة الأخيرة للتشكيل البرجوازى كما انها عشية الثورة الاشتراكية .

وفى مقابل المدافعين الاصلاحيين عن الديمقراطية البرجوازية ، بين لينين
أن النضال من أجل الديمقراطية لا ينفصل عن النضال من أجل الاشتراكية ،

وقدم نظرية متكاملة ومدمجة تماما عن الثورة البرجوازية الديمقراطية التي تنمو الى ثورة اشتراكية .

وفي مواجهة المحاولات الانتهازية « لتوحيد » حركة الطبقة العاملة مع النظام السياسي للمجتمع والدولة البرجوازية . وبين لينين ان هيمنة البروليتاريا تعتبر عاملا يحدد التطور الظاهر للنضال الثوري للجماهير العاملة ولكافة القوى التقدمية والديمقراطية ضد قهر الاحتكارات ورأس المال ، وان الطبقة العاملة تحتاج الى حزبها الخاص ذي الثورية الثابتة اذا ما ارادت ان تمارس دورها القيادي بشكل فعال .

وفي مواجهة الوفاقيين الذين خضعوا لبريق العسكرية والشوفينية خرج لينين من حقيقة التفافم العسكري لتناقضات الامبريالية باستنتاجه القائل بان التضامن الدولي للجماهير العاملة ذي أهمية قصوى للحفاظ على السلام، وقدم لاحتمال اندلاع حرب الامبريالية في النهاية ، شعاره الثوري القائل بتحويلها الى حرب ضد القاهريين والمستغلين وضد هؤلاء الذين كانوا بمثابة الادوات الاجتماعية للعسكرية .

واخيرا ، ففي مواجهة الاشتراكيين الاصلاحيين ، الذين كانوا يخشون من فكرة استيلاء الطبقة العاملة المبكر على السلطة ، قدم لينين نظرية متماسكة عن الثورة الاشتراكية ، وبرهن على انها يمكن بل ولا بد ان تنتصر بالفعل في البداية في بلد واحد ، وعلم حزبه وجماهير الشعب العامل دون كلل في النضال الثوري وقاد شخصا الاعداد العاجل لثورة أكتوبر ١٩١٧ الاشتراكية العظمى وتحقيقها .

ان هجوم لينين الايديولوجي الحاد على زعماء الاممية الثانية لم يكن على الاطلاق نقاشا حول النصوص النظرية للماركسية ، وانما كان صداما بين موقفين طبقيين متعارضين من مذهب ماركس .

وفي الحقيقة ، فان الاصلاحيين الاشتراكيين الديموقراطيين في الوقت الذي يستخدمون فيه كل البناء الرسمي للمصطلحات الماركسي ، انما يكفون انفسهم في الواقع العملي على مصالح رأس المال ويحومون بمناورتهم السياسية والايديولوجية . وبالتالي ففي تلك المناسبات العديدة التي قرروا السيطرة على روافع ادارة الدولة ، أكدوا بشكل ثابت بتصرفاتهم ، دون أي استثناء ، ان تفسيرهم للماركسية لم يؤد الا الى مجرد تقيير المشاهد السياسية ، وهو ما استخدم للتغطية على سلطة الاحتكارات ورأس المال .

وعلى العكس ، فقد اعتبر لينين المواقف الطبقة البروليتاريا أساسا لوقفه من القضايا الرئيسية للعصر ، وبالتالي ، من تطور الماركسية . وكان

محك تفكير لينين الأهداف العليا للطبقة العاملة ، وامكانية بلوغها ، وطرق تحقيقها بشكل أكثر فعالية في الظروف الملموسة لهذا البلد أو ذاك . وكنتيجة لذلك ، أصبحت الماركسية اللينينية المرشد النظري والايديولوجي في النضال الثوري الذي حقق للطبقة العاملة انتصاراتها الهامة للغاية ، وأوضح تاريخ القرن العشرين نفسه أن هناك اجابة صحيحة واحدة - هي اجابة لينين - على السؤال : « كيف يجب تطوير الماركسية ؟ » .

وهذا شيء ادركنه البرجوازية منذ فترة طويلة . ولهذا السبب فانها لم تنخل عن محاولاتها اقناع جماهير العمال بأن الوصفات الاشتراكية الديموقراطية القديمة هي أفضل الطرق لحل المشاكل الجديدة التي تنشأ في ايماننا ، وتحثهم على رفض « اشاعة اللينينية » في الحركة السياسية للجماهير العاملة .

وقد اعتقد لينين أن أهم سمة لمذهب ماركس ، وهي سمة اعترف بها حتى معارضو الماركسية ، هي تماسك وحدة أفكاره بشكل ملحوظ . ولدينا كذلك رأى لينين المعروف والقاتل بأن فلسفة الماركسية « مصبوبة من قطعة واحدة من الصلب » الى الدرجة التي « لا تستطيع فيها استبعاد أى فرصة أساسية . أى جزء جوهرى ، دون أن تحيد عن الحقيقة الموضوعية ، ودون أن تقع فريسة للزيف البرجوازي الرجعى » (المجلد ١٤ ، ص ٣٢٦) . وكان تفكير لينين النظري مكرسا للمحافظة على وحدة العلم الثوري الذي خلقه ماركس وانجلز .

وتطوير التفكير العلمى لماركس وانجلز يحتفظ به بشكل كامل في الانجازات النظرية اللينينية ، وفي كل نظام الافكار الذى يرتبط عضويا باسم لينين . وأعمال لينين الفلسفية ، التي تضمنت تلخيصا علميا لاكتشافات العلوم الطبيعية والتفريات في الحياة السياسية الاجتماعية للعالم ، لم تنسخ ، وانما أعطت شكلا أكثر تحديدا وعمقا للفرضيات الأساسية للمادية الجدلية والتاريخية ، يتفق مع الظرف الجديدة والافاق الجديدة في المعرفة العلمية . ومذهب لينين عن الامبريالية لم ينسخ وانما طور وانرى الاقتصاد السياسى للمجتمع الرأسمالى لماركس . وارتكزت نظرية لينين عن الثورة الاشتراكية وبناء مجتمع اشتراكى بكل ثروتها من الافكار الجديدة والجريئة ، بثبات على أسس الاشتراكية العلمية التي وضعها ماركس وانجلز .

وكنتيجة لذلك ، فإن التكامل والتماسك اللذين يرتبط بهما عضويا مذهب ماركس ، جرت المحافظة عليهما بشكل كامل كسمات مميزة للماركسية اللينينية ، العلم الثوري المتكامل للطبقة العاملة الدولية .

ويدرك ايديولوجيو البرجوازية والاصلاحية تماما القوة الهائلة لهذا

التكامل لتراث ماركس وانجلز ولينين النظرى . ولهذا السبب فانهم مشغولون دائما باكتشاف التناقضات الداخلية فى الماركسية فى محاولة لخلق انطباع بان بعض اجزاها المكونة لها لا تتفق مع الاجزاء الأخرى ، وبأن تطبيق منهجها انما يدحض انجازات نظريتها ذاتها ، وهكذا . لقد حاولوا جاهدين ان يضعوا لينين فى تعارض مع ماركس وانجلز ، وان يضعوا اللينينية فى تعارض مع الماركسية .

والادعاء بان لينين قد « حاد عن الماركسية » اعلنه لأول مرة الاشتراكيون الديموقراطيون اليمينيون منذ أكثر من ستة عقود مضت . لقد بدد كارل كاوسكى (وهو واحد بين كثيرين) أكواما من الورق فى الكتابة عن «مراجعة» لينين وحزبه . واليوم ، يردد الايديولوجيون الاصلاحيون والبرجوازيون هذا الادعاء بقوة مضاعفة . ولا تفوتهم فرصة فى الحث « على فضح المعنى الحقيقى للنزعة المراجعة للينين ، التى أحلت شيئا آخر محل مذهب ماركس » .

والحجة الاساسية المعتادة التى تستخدم فى الهجمات على اللينينية هى الفكرة القائلة بان مذهب لينين لا يتطوى على شيء سوى «النضالية الثورية» . وهذا ما يفترض انه يميزه عن الماركسية « الاكاديمية » للـ «تاسع عشر» . انهم يقولون ان نظرية ماركس لا تنطوى على قوة التفجير الثورى التى تشيع فى كل نظام آراء لينين .

لكن هل يصح ذلك باى حال ؟ ألم يكن ماركس ، فى النهاية ، هو الذى أعلن انه لا يكفى تفسير العالم وانما لابد من تحويله ؟ ألم يكن ماركس هو أول من قدم دليلا علميا على الاستبدال الثورى المحتوم للرأسمالية الاشتراكية ؟ ألم يكن ماركس هو الذى آمن بان أحد انجازاته الأساسية تتمثل فى انه سار بنظرية صراع الطبقات حتى فكرة دكتاتورية البروليتاريا ؟ ومن الممكن فحسب تصوير مؤسسى الماركسية على أنهم «ليبراليون معتدلون» يبتعدون عن النظرية الثورية للعالم ، على أساس افتراضى الجهل الشامل .

وكما رأينا ، فقد اتخذ لينين الموقف الماركسى من تطوير الماركسية ، أى أنه استرشد بالمصالح الطبقة للبروليتاريا . وارتكز تفكير لينين الخاص على الفرضيات العلمية للماركسية ولم يراجعها وانما طورها . وبالمثل ، فان الروح الثورية للينينية انما تتبع مباشرة من الجوهر الثورى لمذهب ماركس نفسه . ولا يعنى ذلك ، بالطبع ، انه لا يوجد أى اختلاف بين مجموعة الافكار التى تضمها مؤلفات لينين وبين تلك التى تضمها مؤلفات ماركس وانجلز . بل هناك اختلاف ، وهذا أمر طبيعى لان الماركسية نظرية حية تعكس العالم الموضوعى ، بكل التغيرات التى تجرى عليه .

لقد اتضح أن القرن العشرين أكثر ثورية بكثير من القرن التاسع عشر ،

وقدر لينين جوهر الحقبة الجديدة بطريقة ماركسية حقة ، وعكس في كتاباته مغزاها النورى الذى يعتبر سميتها المميزة . ولذلك فمن الطبيعى فى كتاباته أن تدرس وتحلل الجوانب المختلفة لعلم وفن الثورة بشكل أكثر تحديدا عنها فى مؤلفات مؤسسى الماركسية . وإذا كان ذلك «مراجعة» ماركس ، فإنها مراجعة بالطبع فقط من وجهة نظر أولئك الذين لا يحبون الطابع السورى لمصرنا نفسه .

لم يكن هناك من هو أكثر ثباتا من لينين فى الدفاع عن المبادئ والافكار والفرضيات الأساسية للماركسية . وفى نفس الوقت لم يكن هناك من هو أكثر مثابرة من لينين فى البحث على الحاجة الى تصحيح هذا الاستنتاج أو ذاك نظرا لتغير الظروف ، أو فى ابداء مثل هذه الشجاعة فى تطوير النظرية الثورية والاستراتيجية والتكتيكات .

كان لينين هو الذى أصر على « أن الماركسى ينبغي أن يتعرف على الحياة الحقة ، وعلى الحقائق الصادقة للواقع وألا يتمسك بنظرية مضى زمانها » (المجلد ٢٤ ص ٤٥) . وهذه الفكرة ، التى تعتبر مبدأ لا غنى عنه لكل عمله النظرى ، والسياسى ، صاغها لينين فى فترة مبكرة نسبيا من نشاطه النورى كما يلى : « اننا لا ننظر الى نظريه ماركس باعتبارها شيئا اكتمل ولا يمكن انتهاك حرمة ، بل على العكس ، فنحن مقتنعون أنها وضعت فحسب حجر الأساس للمعلم الذى ينبغي على الاشتراكيين أن يطوروه فى كافة الاتجاهات اذا ما أرادوا مواكبة الحياة » (المجلد ٤ ، ص ٢١١ - ٢١٢) .

لقد كانت اللينينية نفسها مذهبا طور الفكر الماركسى فى كل اتجاه . وهى بذلك انما تبنى موقفها بثبات على الاسس التى وضعها ماركس وانجلز .

ومن الصحيح أن الفترة التى كانت اللينينية فيها فى دور التكوين تقع فى العقد الاخير من القرن التاسع عشر والربع الاول من القرن العشرين . لكن حتى الآن ، فى الوقت الذى يقترب فيه هذا القرن من نهايته ، تضى أفكار اللينينية الطريق للأحزاب السياسية الثورية للطبقة العاملة على كل قارة فى العالم . ومن الصحيح كذلك أن اسم لينين يرتبط ارتباطا وثيقا بروسيا ، بحركة ونضال جماهيرها العاملة وبثورة أكتوبر . بيد أن المناضلين من أجل الحرية والاشتراكية ، فى أى مكان من المعمورة كانوا ينظرون الى لينين على الدوام باعتباره قائدا ليس فقط على النطاق الروسى ، وانما على أعظم منزلة دولية رفيعة .

واليوم ، مازال الماركسية اللينينية ، ككل لا يتجزأ ، تقدم أساسا علميا يعتد به لمواصلة تطوير الشيوعيين للنظرية الثورية بما يتفق ومتطلبات الممارسة الحية . وي طرح عصرنا مشاكل عديدة سيكون من الخطأ البحث عن صيغ جاهزة لحلها . والشيوعيون لا يبحثون فى الحقيقة ، عن مثل هذه الصيغ سواء فى كتابات ماركس أو لينين . انهم يتخذون موقفا خلافا من النظرية الماركسية

اللينينية ، موسعين ومطورين اياها على الدوام ، مؤمنين بأنه ليس من الجائز فحسب وانما من المهم أيضا اكتشاف الطرق والوسائل التي يمكن في ظلها في ظروف بلادهم أن تصل الطبقة العاملة الى مجتمع اشتراكي . وينفق ذلك ، في الحقيقة تماما مع جوهر وروح اللينينية .

لقد اعتاد لينين أن يقول أنه منذ أن أصبحت الاشتراكية علما ، فينبغي اتباعها كعلم (انظر المجلد ٥ ، ص ٣٧٢) . وتنظر القوى الطليعية في الحركة الثورية المعاصرة الى اللينينية كعلم ، وليس كمجموعة من القواعد الجامدة أو « القوالب السياسية المقدسة » . وبالعكس ، فإن انكار المحتوى العلمي للينينية بشكل الآن أبرز عنصر في الهجوم الايديولوجي الذي تشنه البرجوازية والاصلاحيون ضد الطبقة العاملة وضد الاشتراكية .

وفي الجهود التي يبذلونها من أجل التقليل من أهمية نظرية لينين لايتحاولون مجرد ربطها بفترة تاريخية محددة ، وانما بأحداث خاصة معينة في الماضي . وقد ولد ذلك ، مثلا ، فكرة أن اللينينية « لايمكن تصورها » خارج اطار الظروف التي خلقتها الحرب العالمية الاولى . وقد بذلت حتى محاولات لعرض اللينينية كخطبة بدائية تتضمن علدا محدودا من الفرضيات ، وحتى هذه الفرضيات تقدم خارج اطارها المنطقي والتاريخي .

وهؤلاء الذين يلحون على مثل هذا الرأي في اللينينية يتفادون أى مناقشة لجوهرها الرئيسى واستخلاصاتها الاساسية . وجوهرها هو القوانين العامة للانتقال الثوري من الرأسمالية الى الاشتراكية وبناء مجتمع اشتراكي . أما استخلاصاتها الاساسية الخاصة بهذه القوانين فقد أكدتها بشكل كامل كل التجربة الثورية للقرن العشرين . لقد أكدت ممارستها كافة الثورات الاشتراكية الظافرة . وعلى العكس ، فقد برهنت عليها بشكل ما الهزائم التي حاقت بالثوريين في بعض المناسبات في النضال من أجل الاشتراكية .

لقد قال ليونيد بريجنيف « ان المجموع الكلي للخبرة في تطور الاشتراكية يقدم دليلا مقنعا ، بين أشياء أخرى ، على مايلي :

« تظل السلطة هي المسألة الاساسية في الثورة . فهي اما أن تكون سلطة الطبقة العاملة ، التي تعمل في تحالف مع كل الجماهير العاملة الاخرى ، واما أن تكون سلطة البرجوازية . وليست هناك امكانية ثالثة .

« والانتقال الى الاشتراكية ممكن فقط اذا ماقامت الطبقة العاملة وحلفاؤها ،

بعد كسب السلطة السياسية ، باستخدامها لانهاء السيطرة الاقتصادية الاجتماعية للاستغلاليين الرأسماليين وغيرهم .

« ويمكن للاشتراكية أن تكسب فقط اذا ماتمكنت الطبقة العاملة وطلبتها ، الشيوعيون ، من الهام وتوحيد جماهير الشعب العامل في النضال من أجل بناء المجتمع الجديد ، وتحويل الاقتصاد وكافة العلاقات الاجتماعية وفق خطوط اشتراكية .

« وفي امكان الاشتراكية أن تعزز مواقعها فحسب اذا ما استطاعت سلطة الشعب العامل الدفاع عن الثورة ضد أى هجمات من قبل العدو الطبقي (ومثل هذه الهجمات سواء فى الداخل ، وغالبا فى الخارج ، أمر محتوم) » (١)

و « نقاد » مذهب لينين يعرفون جيدا أنه فى الوقت الذى يعرض فيه القوانين الرئيسية للتحويل الثورى للمجتمع فانه لا يخرج منها بأية قوالب جامدة الرامية شاملة . وهم يعرفون أن اللينينية لا توجد دون الحاجة « الى اكتشاف ، ودراسة والتنبؤ بها ، واستيعاب ما يتسم بخصوصية القومية وتميزه القومى فى الطريقة الملموسة التى ينبغى أن يعالج بها كل بلد مهمة دولية مفردة » (المجلد ٣١ ، ص ٩٢) . بيد أن الايديولوجيين البورجوازيين والاصلاحيين يقولون انه اذا ماكانت النظرية الثورية تؤكد الحاجة الى خصائص الوضع الملموس للنضال فى الاعتبار ، فانها تنجح ، بفضل تلك الحقيقة ، الى نفى نفسها ، ومغزاها الخاص الشامل . وهم يقولون بأن التطبيق الملموس للنظرية الماركسية اللينينية فى الاوضاع القومية أو الاقليمية المختلفة ينتهى الى « التعدد النظرى » ، وهو ماينبغى أن تنتهى اليه الماركسية فى النهاية وبشكل محتوم .

ان مايفضل معارضو اللينينية ألا يلحظوه فى هذه الحالة هو اكتشاف الماركسية لجدليات العام ، والخاص ، والفردى فى النضال من أجل الاشتراكية وفى البناء الاشتراكي . وتكمن قوة مذهب لينين فى حقيقة أنه ، من ناحية ، يوجه الثوريين الى الاستفادة الاكثر ابداعا من كل فرصة نتيجها لهم ، من أجل دفع النضال ، الظروف المرتبطة بخصائص الزمان والمكان ، كما أنه من ناحية أخرى يعطيهم فهما للاتجاهات الضرورية موضوعيا فى هذا النضال ، وبذلك يحميها من أن تجرفها بعيدا الامال التى لا مبرر لها والتى يمكن أن يكتشف لها بعض الاسباب على الدوام فى الوضع السياسى المرتبط بتلك الاتجاهات .

وهذه الجدليات الثورية ، التى تعتبر أحد أكثر الجوانب الحية للينينية تجد تعبيرها فى خط الاحزاب الماركسية اللينينية النابت فى وضع استراتيجيتها

الفترة الاخفارية ، دار النشر الدولية للمعلم والاشتراكية ، عدد خاص ، براغ
رقم ٢٣ - ٢٤ ، ١٩٧٧ .

وتكتيكاتها بشكل مستقل ، مسترشدة بفرضيات النظرية العامة ، فى الوقت الذى نراعى فيه تماما الظروف المحلية الملموسة .

لقد أكد لينين أن الجدليات الثورية هى العنصر الحاسم فى الماركسية (أنظر المجلد ٣٣ ، ص ٤٧٦) . ومع ذلك ، فلا يترتب على هذا ، مهما أكد الايديولوجيون البرجوازيون والاصلاحيون العكس ، أن تصبح بقبه المذهب الماركسي اللينيني ، أى ، حقائق النظرية التى صيغت بواسطة هذا المنهج « قواعد مذهبية جامدة » لا معنى لها بمضى الوقت ، وأن يتضح أن نظرية اللينينية « أضيق » من أن تستوعب التطور الثورى الاجتماعى الواقعى للعالم فى القرن العشرين .

لقد أشرنا بالفعل الى أن الجزء العضوى من النظرية اللينينية - قوانينها الخاصة بالانتقال الثورى من الرأسمالية الى الاشتراكية - لم « تنسخها » الممارسة التاريخية بأى حال . لكن دعنا ننظر نظرة أشمل الى الامر . دعنا نفكر فى المشاكل الرئيسية فى حياة البشرية اليوم فى العملية الثورية العالمية .

انها مسألة الحرب والسلام ، ومسألة الانفراج ، وإعادة بناء كل نظام العلاقات الدولية لتعزيز الامن الشامل لمختلف البلدان . ليست فكرة لينين عن التعايش السلمى بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة ، هى التى توفر ، فى النهاية ، للقوى التقدمية الديمقراطية أساسا علميا لحلها ؟

انها كذلك مشكلة التفاعل المتبادل بين الاشتراكية وحركة الطبقة العاملة الدولية وقوى التحرر الوطنى فى النضال المعادى للامبريالية الذى يشمل العالم . ألم يكن لينين هو الذى صاغ وأنفج هذه المشكلة فى ظروفها لأول مرة فى تاريخ الفكر الماركسي ؟

وتلك هى مسألة الاستفادة الخلاقة من الظروف القومية والتاريخية الملموسة ودورها فى النضال من أجل الاشتراكية . ليست اللينينية هى التى تتضمن نظرية متكاملة مرتكزة على الحاجة الى مثل هذه التحالفات للطبقة العاملة ، والتى بينت عدم امكانية قيام ثورات اجتماعية « نقية » ؟

وتلك هى مسألة الاستفادة الخلاقة من الظروف القومية والتاريخية الملموسة لاثراء أشكال وطرق وأساليب بناء المجتمع الاشتراكي . ألم يكن لينين أول من قدم مثالا لتطبيق الناجح للمبادئ العامة للنظرية الماركسية فى الممارسة العملية الخاصة لبناء وإقامة النظام الاجتماعى الجديد بشكل ناجح ؟

ومع ذلك ، فإن المغزى العلمي الدائم - وبالتالي ، الشامل - للينينية لا يحدده فحسب تعداد المشاكل الرئيسية لعصرنا ، والتي قدمت النظرية اللينينية لحلها أكثر الاجابات تماسكا . انما يحدده حقيقة أن اللينينية تقدم كل الثروة التي لاتنضب لافكارها كذهب متماسك عضويا يمسك التنوع الذي لاينضب بالمثل والصلة المتشابكة بين عمليات وظواهر العالم الموضوعي .

وكما كان الحال فى فترة نضال البروليتاريا الروسية من أجل السلطة ، كذلك اليوم فى الجهد الخلاق للمجتمع الاشتراكى المتطور ، ينبع الشيوعيون السوفييت بثقة أفكار لينين . ويقول قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى « حول الذكرى الستين لثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى » : « لقد كانت الماركسية اللينينية وماتزال علم الشيوعية الصحيح الوحيد ، والفن الذى يتم تخطيطه لقيادة الجهد التورى الخلاق للشعب سياسيا ، والاخلاص للماركسية اللينينية ، ولروحها الخلاقة القوية المؤكدة للحياة هو شرط ضرورى وضمان للنجاح فى البناء الشيوعى ، فى النضال من أجل مصالح الطبقة العاملة وكل الشعب العامل » .

وغنى عن القول أن الدور البارز للينين فى تطوير مذهب ماركس لا يقلل باى حال من الاسهام الايجابى فى اثراء النظرية الماركسية من جانب القادة الآخرين لحركة الطبقة العاملة الثورية فى القرن العشرين ، الا أن تفكيرهم الخلاق ، مثل تفكير الثوريين الحقيقيين ، قد سار بالضرورة فى نفس الخطوط التى سار فيها تفكير لينين . ولقد قدر لينين تقديرا عاليا على الدوام زملاءه فى النضال النظرى الايديولوجى والسياسى ، ممن واصلوا وطوروا مذهب مؤسس الماركسية . كما أعرب القادة البارزون للحركة الثورية الدولية من جانبهم ، على الدوام ، عن احترامهم العميق لمعبرة لينين النظرية ، ولنشاطه وشخصيته . وأحد الأدلة البارزة على ذلك هو البيان الذى أصدره بالاجماع ، بمناسبة الاحتفال بالذكرى المائة لوليد فلاديمير ايليتش لينين ، اجتماع ١٩٦٩ للاحزاب الشيوعية والعمالية ، والذى أصدر فى نفس الوقت نداء لرفع راية اللينينية عاليا فى النضال من أجل التجديد الثورى للعالم .



الطريق لمواجهة الأزمة في إيطاليا

بقلم: لوسيان باركا

لا تزال إيطاليا تعاني من أزمة بنيوية عميقة ، لم يقلل من خطورتها النتائج القصيرة المدى التي تم التوصل إليها عام ١٩٧٧ . وهذه النتائج ذات أهمية كبيرة ، وبخاصة فيما يتعلق بالتضخم وميزان المدفوعات . وقد أصبحت ممكنة نتيجة لسياسة التضامن القومي والوحدة الديمقراطية التي اتبعتها الحزب الشيوعي الإيطالي . بيد أن هذه النتائج تشهد كذلك على الطبقية المحدودة للتدابير ، التي تعجز عن التأثير على البنى وتعديلها بما يتفق وخطة اصلاح عضوية ، بسبب عدم كفاية الحلول السياسية . وباختصار ، فقد تم ضمان النتائج أساسا بفضل تأثير المناخ السياسي العام في البلاد بعد الانتخابات البرلمانية في ٢٠ يونيو ١٩٧٦ ، أكثر منه خلال تنفيذ الاتفاق البرنامجي بين الأحزاب الديمقراطية الإيطالية ، وهو الاتفاق الذي فشلت حكومة اندريوتي لدرجة كبيرة أن تلتزم به .

وكان عجز النظام في نفس الوقت عن التوصل إلى هدفين - التنمية الاقتصادية والاستقرار النقدي - هو أوضح تعبير عن استمرار الأزمة البنيوية الخطيرة في إيطاليا . فحينما تكون المهمة ضمان التنمية الاقتصادية وزيادة العمالة ، يفرق النظام في تضخم حلزوني مطلق العنان ، وحينما تكون المهمة احتواء التضخم ، تسير البلاد نحو كساد ، أو على الأقل ، ركود . وفي نفس الوقت ، لم يعد الكساد يخلق أتوماتيكيا الظروف لانعاش دوري ، كما كان يفعل في الأطوار السابقة للتطور الرأسمالي . وبفضل مكاسب النقابات وقوة حركة الطبقة العاملة ، تكون خطط الفعالية الرأسمالية ، عن طريق طرد العمال من المؤسسات ، صالحة للعمل فقط في حدود ضيقة « وأول من يتعرض للبطالة هم الشباب الذين حصلوا لتوهم على وظائفهم » . وفي أغلب الأحيان ، يقلل الكساد من متوسط انتاجية العمل ويزيد من نفقات الصناعة والدولة لمختلف أنواع المعونات .

وهذه السمات المميزة لازمة في إيطاليا والتي تبرز سماتها الأكثر عمومية تبين خطأ السياسة الرأسمالية الجديدة الكينزية . وتحوى كتابات كينز مجموعة من الأدوات التي يمكن أن يستخدمها الاقتصاديون الماركسيون لباحثهم بيد أن الحلول التي يقترحها كينز وأنصاره لاتقدم مخرجا من الأزمة .

ولنتذكر ان تلك الحلول تصل إلى معالجة بارعة لمطلب كلي . ومع ذلك فحتى أروع معالجة في أيامنا ، سواء لمطلب كلي ، أو مكوناته المختلفة « الاستهلاك ، المخزون ، وصافي الاستثمار » تنجح فقط إلى زيادة نطاق التراجع بين الكساد والتضخم . وفي إيطاليا يتزايد أساسا نتيجة العجز الكبير في ميزان المدفوعات ، والتدابير التي تتخذ لتغطيته ، والتكشف في الانفاق على الحاجات الاجتماعية . وماهو جوهرى كذلك هو أن تدخل الحكومة الذي يهدف إلى زيادة الاستثمار له تأثير سلبي على الواردات وعلى ميزان المدفوعات قبل أن يكون له أى تأثير سلبي على التنمية والعمالة بوقت طويل .

فكيف يمكن للبلاد أن تتجنب هذا الطريق المسدود ؟ لقد اقترح الحزب الشيوعي الإيطالي التدخل الذي يؤثر ليس فقط ولدرجة ليست كبيرة على المقادير الاقتصادية الكبيرة كمميزا الطلب بنوعية عناصره المختلفة . وبالتالي ، فهذا هو التدخل الذي . يتجه لتغيير الخصائص النوعية لكل من الاستهلاك والاستثمار .

والدوافع العملية لطرح هذا الاقتراح السياسى واضحة تماما . فالتدخل الانتقائى في الاستهلاك والاستثمار يجعل في الامكان ، أولا ، تجنب التعارض التقليدي بين الحاجة إلى خفض الاستهلاك « ويعنى هذا دائما استهلاك الجماهير الشعبية » والحاجة إلى زيادة الاستثمار . وثانيا ، انه يساعد على تقدير تأثير الأنواع المختلفة من الاستهلاك والاستثمار على ميزان المدفوعات . ومقترحات الحزب الشيوعي الإيطالي تضع في اعتبارها حقيقة أن هناك تبديلا كبيرا للموارد في إيطاليا نتيجة للحاجة « أو العادة » إلى اشباع المتطلبات ، من خلال قرارات فردية مكلفة ، وهي التي يجرى اشباعها في البلدان الاشتراكية ، وكذلك في

بعض البلدان الرأسمالية على أساس جماعي ، سواء مجانا أو بمقابل . وينطبق ذلك على النقل ، والصحة العامة ، وإقامة البنية السهلية للمناطق السكنية والصناعية ، والتعليم وبعض أنواع الخدمات اليومية . ان توسيع الاستهلاك الاجتماعي والجماعي يمكن أن يساعد دون شك على الاقتصاد في الموارد ، دون التقليل من اشباع حاجات الشعب ، وفي نفس الوقت مع خلق نقطة استناد جديدة وخطوط مرشدة جديدة للاستثمار .

والمشاكل النظرية والعملية الناجمة عن المبادرة السياسية للحزب الشيوعي الايطالي تصبح أكثر تعقيدا عندما تدرس هذه المبادرة في اطار الخط السياسي العام للحزب الشيوعي ، وترتبط بالفرضيات الأساسية لاستراتيجيتنا للتقدم صوب الاشتراكية ، وبمفهوم الدولة الديمقراطية العلمانية ، والاعتراف بتعدد القوى الاجتماعية والسياسية والمطالبة به ، و « بسوق مفتوح » وبالتالي بميكانيزمات السوق « وبالمصادفة ، فان قبول مثل تلك الميكانيزمات يترتب على نزع التعدد وحرية الاختيار بالنسبة للمستهلك والمنتج » .

فكيف يوفق المرء بين التدخل النوعي في الاستهلاك والاستثمار والذي يتضمن أقصى حد من البرمجة ، وبالتالي ، التوجيه الواعي للعملية الاقتصادية مع المحافظة على ميكانيزمات السوق وعلى نظام اجتماعي وسياسي يقوم على التعدد ويسمح كذلك بتعدد مراكز صناعة القرارات ؟ الا يستبعد اتجاه التعدد ، بفضل طبيعته ذاتها ، مثل هذا التدخل الشامل - سواء الكمي أو الكلي - في وظائف مجموعات هامة ؟

تلك هي القضايا والمسائل التي تطرحها اليوم للمناقشة مقترحات الحزب الشيوعي الايطالي . وهناك فكرتين تساعدان على توضيح معناها .

الفكرة الاولى تتعلق بالفرق بين التدخل الكمي على مستوى الاقتصاد الكبير (١) وهو ما تنفذه أى دولة رأسمالية ، والتدخل النوعي . وليس من الصحيح أن التدخل في المقادير الاقتصادية الكبيرة لا يؤدي الى تناقض الديمقراطية ، وفي المحل الاول مع الاشكال المتأصلة تاريخيا من خلال ممثلين منخبين ، والتي تعتبر الديمقراطية البرلمانية الإيطالية شكلا لها . وباختصار ، فان مثل هذا التدخل غالبا ما ينفذ دائما خارج هذه الاشكال ، خارج اطار الاجهزة المنتخبة ، ويتجه ذلك لتجربتها من سلطاتها . ومع ذلك فانه يقبل ويقدر كلية كشيء مفترض وواضح تماما ، لانه يحدث من خلف ظهر المستهلكين والمنتجين تحت ستار الاجراءات التكنيكية ، أو القرارات « التكنيكية » البحتة « احراءات الدفع ، والصلات بين الوزارات ، وإدارة الخزنة ، وسمير فائدة الاقراض المصرفي ،

(١) يجرى تنظيم العمليات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكبير في اطار الاقتصاد ككل ، مع دراسة العلاقات والنسب بين المقادير الكلية الاقتصادية القومية ، والدخل القومي ، والاستثمار ، والإسكان ، والاستهلاك ، الخ - المحرر .

الخ • وبغض النظر عن المستويات التي يجرى بها تنفيذ المدخل في القرارات السياسية - من أعلاها إلى أدناها - فإن أي مرسوم يقره البرلمان يتحول إلى قرار اقتصاد تكتيكي غير فعال على الإطلاق • وفي مقابل ذلك ، فإن التدخل النوعي يكون على الدوام سياسيا بشكل واضح • وهكذا فحينما لا يتفق مع قرارات الهيئات ذات السيادة التي انتخبها الشعب تكون المقارنات والنزاعات صارخة •

والفكرة الثانية التي قد تساعدنا على التوصل إلى تعريف أفضل لمشكلة ذات أهمية حاسمة في فترة نعتد فيها التنمية الاقتصادية على التدخل النوعي الانتقائي من جانب الدولة ، نقدم لنا الإجابة التي اقترحناها تقليديا على الدوام الاشتراكية الديمقراطية •

وفي الحدود العامة للغاية ، والتي قد نكون بالتالي غير كافيه ، يمكن للمرء أن يقول أن اقتراح الحزب الشيوعي الإيطالي حول البرمجة الانتقائية للاستهلاك والاستثمار يعني تقريب المقارنة ، التي تقوم على الجدول والانتقائية إلى أقصى حد في نفس الوقت ، بين آرائه وآراء الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية ، حول سلسلة كاملة من المسائل المتعلقة بالعلاقة بين التنمية ، والإصلاحات والنزعة في الطريقة السائدة للانتاج •

إن زيادة الاقتراب من الاشتراكية الديمقراطية ، بكل العناصر الإيجابية التي يمكن أن تسهم بها في حوار يسعى إلى وحدة قوى اليسار ، لا تقتصر على المقدمات التي جعل منها الحزب الشيوعي الإيطالي أساسا لاستراتيجيته فيما يتعلق بالديموقراطية والتعدد والطابع غير الأيديولوجي للدولة • ومناقشة البرمجة الديمقراطية لا يعني مجرد تبني الفرضيات التي طرحتها الاشتراكية الديمقراطية منذ فترة طويلة ورفض انتظار وقوع المأساة التي يقولون أنها محتومة نتيجة لتعاقب أزمات كثيرة ما تنكرر وتقل السيطرة عليها « وهو ما يفترض أنه يخلق ظروفًا أكثر مواتاة لثورة اشتراكية » • ومثل هذه المناقشة تتضمن كذلك التزاما مباشرا ونشاطا من قبل الطبقة العاملة بالبحولة دون أن تنتهي الإزمة إلى كارثة • بيد أنه حول مفهوم البرمجة ، وكذلك حول تفسير بعض المقدمات والصلوات العامة الأخرى تتكشف بوضوح وجود خلافات عميقة •

والبرمجة التي يقترحها الاشتراكيون الديمقراطيون « مثل البرمجة التي حاولت حكومة يسار الوسط أن تطبقها في إيطاليا في الستينيات » يمكن أن تعطي ميكانيكيا رأسماليا للتراكم وفي مقدورها أن تضمن درجة كافية من التنمية • وهي تهدف أساسا إلى أن تصبح مقدما التفاوتات التي نجمت عن هذا النوع من التنمية • ومثل هذه البرمجة ليس محكوما عليه بالضرورة بالفشل العاجل والكامل ، كما حدث في إيطاليا • فحينما يكون جهاز الدولة والنظام المالي أكثر فعالية والتفاوتات البنوية أقل خطورة ، يمكنه أن يعطي بعض النتائج ، ومن بينها أنه يضع في متناول العائلات بعض الخدمات الحقيقية ، ويضمن مستوى محدد من الرفاهية • غير أنه حتى حين ذاك ، يتجه تحويل

ميكانيزم التراكم بالضرورة الى الدخول في أزمة ، رغم زيادة ذلك النصيب من الارباح الذي يؤول الى الدولة . وبسبب النصيب الكبير للغاية من فائض القيمة الذي يذهب الى الربح والفوائد المصرفية ، انزلت إيطاليا الى أزمة نجم عنها وضع تعذر فيه وجود حكومة بمجرد أن حرم النظام « كما كان الحال من ١٩٧١ حتى ١٩٧٣ » من دعومات مثل التكاليف المنخفضة للمواد الخام والاجور المنخفضة نسبيا بشكل عام .

وأدى ذلك الى أن اتخذ طابعا ملحا الطلب الذي طرحه الشيوعيون في أوائل الستينيات في انتقادهم لسياسة يسار الوسط ، والخاص بالبرمجة التي تتحمل المسؤولية بالنسبة لمشكلة التراكم نفسها ، وهكذا تنتقل من الاصلاحات التي تعيد توزيع الدخول الى الاصلاحات القادرة على خلق ظروف جديدة بنيويا للتراكم نفسه .

وسياسة التقشف التي اقترحها انريكو بيرلنجوير السركتير العام للحزب الشيوعي الايطالي تنبع من الحاجة الى مثل هذا التحول ، وهي حاجة أكدها الشيوعيون في الماضي كذلك . وفي الحقيقة ، فإن الشيوعيون الايطاليين لا يعتبرون التقشف تخليا عن بعض المطالب الكمية لكي يسمح للرأسماليين بأن يحركوا من جديد ميكانيزم التراكم وسوقهم ، ولكنه تحمل للمسؤولية من جانب الطبقة العاملة ، حيال مشاكل الاستثمار والتراكم والطلب .

والعملية الصعبة التي تمر بها إيطاليا الآن تتميز بتبنى مثل هذه المسؤولية في مواجهة مقاومة الطبقات البرجوازية وكذلك من داخل الطبقة العاملة ، التي اعتادت لسنوات طويلة أن تطالب الآخرين بحل المشاكل ، والتي أخذت على عاتقها الآن اقتراح وتنفيذ القرارات المتصلة بالموضوع مع القوى الاخرى، مع كافة الصعوبات التي تترتب على حقيقة أن انتقال الجماهير العاملة الإيطالية من وضع المستغلين الى وضع المهندسين يحدث في ظروف وملايسات تاريخية جديدة تماما وتختلف عن تجربة البلدان الاخرى .

والاختلافات عن الاستجابات الاشتراكية الديمقراطية التقليدية تصبح حتى أكثر وضوحا في مجرى هذا الانتقال . وفي الحقيقة ، فهناك فارق بين أن تعالج مشكلة العلاقة بين البرمجة والسوق في وضع تكون فيه مهمة البرمجة فقط هي اعادة التوازن والتوسط بين الطبقات في اطار طريقة الانتاج الرأسمالية ، وبين معالجة هذه المشكلة بهدف ممارسة نوع من البرمجة يطرح للتساؤل - في وقت يحافظ فيه على ميكانيزمات السوق - السمة المميزة الرئيسية لطريقة الانتاج السائدة ، متجاهلا القيمة الاستعمالية ، ومعتبرا نمو التراكم هدفه النهائي .

وليس هناك شك في أن البرمجة التي يقترحها الحزب الشيوعي الايطالي تتضمن تغييرات عميقة في النظام . وأي تدخل يهدف الى تنظيم نوعي للاستثمار يؤثر لا على ثروة مجردة ما وانما على الثروة الاجتماعية الملموسة وقيمتها

الاستعمالية المختلفة • وحينما تطالب الطبقة العاملة ، التي تكمن قوتها في استقلاليتها ، والتي نقرها ذاكرتها التاريخية التي تحتزن كل تجربتها ، ووعياها بالمشاركة في العملية العظيمة لتمويل العالم ، حينما تطالب بتدخل الدولة «الذي أصبح الآن جوهريا للتطور» وبأن تسخر عملية التراكم لتلبية الاولويات بدلا من الاحتياجات المحدودة ، فانها تكشف العداوات في طريقة الانتاج السائدة وتضطربهم بها • وهناك أسباب كافية لتوضيح أن نضال الحزب الشيوعي الايطالي من أجل الاصلاحات ليس فقط نضالا اقتصاديا أو حتى مجرد سياسى ، وإنما هو في نفس الوقت نضال في ميدان الثقافة • انه يستهدف حشود القوى حول مفهومات لطريقة الحياة والاستهلاك وتأكيد قيم تختلف بشكل عميق عن النزعات الفردية والاستهلاكية التي يولدها السوق الرأسمالى • لكن الى أى درجة يمكن لهذه البرمجة أن تتعايش مع السوق ، ومع ميكانيزماته ، ومع الاستقلال المتبقى للمؤسسات وتطور الحريات الفردية ؟

لقد حاول الحزب الشيوعي الايطالى أن يجيب على هذا التساؤل الصعب ، والجديد تماما والمفقد كما سبق أن قلت ، بالاستفادة من فكرة لينين عن الحاجة الى تطوير الديمقراطية الى أقصى درجة ، والعثور على أشكال لهذا التطوير ، واختيار هذه الاشكال في التطبيق (أنظر ف ١٠ • لينين المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٥ ، ص ٤٥٢) ونحن نعمل من أجل أن ندخل الى السوق – الذى يستمر سوقا رأسمالية – ابطلا جند وأن نضع الى جانب المستهلكين الافراد التقليديين مستهلكين جماعيين قادرين على أن يرفضوا على الأسواق مطلقا يختلف نوعيا عن المطلب التقليدى • وهؤلاء المستهلكين الجدد هم المناطق والأقاليم والكوميونات والاتحادات الجماعية الاختيارية « التعاونيات مثلا » القادرة على التعبير عن احتياجات الجماهير فى النقل والثقافة والسكان والطاقة ، والتي تمارس تأثيرا على السوق يكون جماعيا واجتماعيا بدلا من التأثير الفردى •

وأحد الجوانب المتميزة للغاية للحياة الاجتماعية والسياسية فى إيطاليا هو أن ملايين الناس يناقشون مخططات لتطوير السكك الحديدية والطاقة ، وينتخبون مجالس المدارس والاحياء • وهم اذ يتصرفون بهذه الطريقة يقيمون معا علاقات لم تعد تتخذ شكل العلاقات بين السلع ، بين القيم التبادلية : انها علاقات مباشرة بين الناس ، الذين يقررون كيف يستخدمون الاشياء المختلفة • وهذه العلاقات ، التي تتدخل فيها الطبقة العاملة بكل قوة ونفوذ تنظيمياتها السياسية والنقابية وبقدرتها على التحليل الانتقادي ، الذى عززته الماركسية ، تحول الاحتياجات الفردية الى مطلب جماعى لبناء السكك الحديدية « مع تحديد أية خطوط على وجه التحديد » ، والى مطلب جماعى لبناء المدارس ، والمسكن للشعب ، الخ • واعطاء الاولوية للاحتياجات الجماعية على النظرات الفردية • ويساعد ذلك على تقدم العنصر الحاسم للاشتراكية ، ألا وهو النزعة الجماعية فى السلطة ، مؤديا الى تغييرات عميقة فى بنية الدولة « تتسع وظائفها المحدودة ، ويحد من طابعها القمعى فى نفس الوقت » وفى طبيعة السوق الرأسمالى • وهذه العملية بالطبع ليست عملية مباشرة • فهناك دليل دائم على الطابع المزدوج لرأسمالية الدولة ، التي تعتبر فى نفس الوقت مرحلة فى خضوع الدولة

للاحتكارات ، ومرحلة في الانتقال الى نظام اقتصادى واجتماعى ارقى • ونكشف الاتجاهات البيروقراطية والمركزية على الدوام خلال مجرى الصدمات التى تتكرر بشكل حاد • ويظهر مرة بعد أخرى خطر انحلال الديمقراطية • ومن ثم الحاجة الى الوحدة والمسئولية المشتركة • الى ديمقراطية لا تحشد الجماهير العاملة حول هذه أو تلك المجموعة من الاولويات والاصلاحات ، وانما تقسم صفوفهم على أساس مصالح مجموعات خاصة ونزعة فردية • وفى هذا المجال ، ينبغي على الحزب الشيوعى أن يبلى ، وهو يبلى بالفعل ، حرصه على الدوام ، فى كل لحظة ، على أن يكون « حزب نضال وقيادة » ، حزب قادر على أن يكون قريبا من احتياجات ومشاعر الجماهير العريضة من الشعب وبهدف تحويل المجتمع • وفى هذا المجال تتضح أهمية وجود سياسة تستند ليس فقط على التحالفات الطبقية والاجتماعية ، وانما كذلك على التحالفات السياسية « وفقا لاراء جرامشى وتوليأتى » ، سياسة تهدف الى توحيد القوى الديمقراطية ، ابتداء من القوى الاشتراكية التى تنطلق الى المثل العليا ، والقيم وطريقه الحياة ، التى لا تتفق مع مثيلاتها فى المجتمع الرأسمالى •

وليس هناك شك فى أن مثل هذه القيم والمفاهيم لطريقة الحياة تتضمن أحيانا قيما سابقة على الرأسمالية • ونعنى بذلك فى الأساس الحزب الديمقراطى المسيحى « غير مقبولة بمعناها الحرفى بل وبدرجة أقل فى الاستكمال المشوهة التى نجم عنها الأفكار التى تنظر الى الدولة كنوع من « الخير » والوكالة وانتزاع الربح • وفى مقابل هذه القيم والمفاهيم السابقة على الرأسمالية ، فإن احتياج المؤسسة الرأسمالية التى تطالب « بنمو معافى » غالبا ما يتضح أن له ما يبرره ولا يمكن تجاهله • ولكن حتى اذا ما وضعنا فى اعتبارنا مثل هذه الأفكار المنقسمة وغير المقبولة ، يظل من الصحيح بالنسبة لملايين الكاثوليك ، كما أكد انريكو بيرلنجوير ، ان الوجدان الدينى « يمكنه ان يدفع المؤمن ان يسعى بدأب الى تجديد المجتمع وفق خطوط اشتراكية » •

ومن ثم أهمية الحوار « الذى يتخطى تماما اطار التكتيكات » الذى بدأه الشيوعيون مع العالم الكاثولى ومع الحزب الديمقراطى المسيحى ، طالما تلهمه مثل عليا محددة • وهذا الحوار ضرورى ليس فقط لان انقسام بين الشيوعيين والكاثوليك ، كما حذر توليأتى عام ١٩٦٣ ، سيوقع ضررا بالغا بقضية السلام وخلص البشرية ، وانما أيضا لانه فى الدولة العلمانية غير الكثنية التى نرعى لاقامتها يوجد مكان لانظمة القيم المختلفة المتصارعة ، بما فى ذلك نظام القيم المسيحى ، الذى يمكنه أن يساهم بدور هام فى تحويل المجتمع واقامة طريقة جديدة للحياة ، والانتاج والاستهلاك • والحنن الى الماضى الذى يحمل معه الوهم الذى يتصور فى الماضى على انه أكثر عدلا بالمقارنة مع الظلم الاجتماعى للمجتمع الرأسمالى ، انما ينبع من حقيقة أنه ليس من السهل دائما أن نبث الاصرار والثقة فى مستقبل يستطيع أن يستوعب ، مهما كان ذلك انتقاديا ، كل منجزات البشرية ، وكافة حقائق الثورات التى دلت على مراحل جديدة فى تاريخ العالم • ونحن الشيوعيون الايطاليون نعتقد أنه من واجبنا أن نبث هذا الاصرار وهذه الثقة فى المستقبل •

الانفراج ونزع السلاح والتقدم الاجتماعي

بقام: جيسوس فارديا

يمارس نمو العلاقات النولية تأثيره على الحياة الاجتماعية ،
ويعتبر سمة مميزة للتطورات العالمية المعاصرة . ومع تقدم
البشرية تجاه الاشتراكية ، سوف تكتسب دون شك أهمية
متزايدة . فالسياسات الداخلية تتأثر بصورة متزايدة بالتغيرات
التي تجرى في العالم وبالتحول الإيجابي من الحرب الباردة الى
الانفراج ، والى التأكيد العمل التدريجي لمبادئ التعايش السلمي
بين البلدان ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة في الحياة النولية .

لقد تحقق تخفيف حدة النور الدولي نتيجة للجهود المشتركة للقوى النووية وقوى السلام ، وعلى الاخص نتيجة للسياسات الخارجية الثابتة للبلدان الاشتراكية . ونحن الشيوعيون ندافع عن التعايش السلمى ليس فقط لانه ينفق مع مصالح الاشتراكية ، والطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية وحركات التحرر الوطني . فالشيوعيون كمدافعون عن الانسانية الحقة ، يسعون الى جعل المجرى الموضوعي للتطور الاجتماعى ، والصراع الطبقي فى المجال الدولي ، والانتصار الحتمى للتقدم اقل ايلاما للبشرية قدر المستطاع ، ويتمثل أحد أهدافهم الرئيسية فى منع كارثة نووية حارارية عالمية . واذا ما استشهدنا بماركس ، فان الشيوعيون لا يريدون للتقدم البشرية أن يشبه «صنما وثنيا بشعا ، لا يجب أن يشرب الرحيق الا فى جماجم ضحاياها » (ماركس وانجلز ، المؤلفات المختارة ، المجلد ١ ، ص ٤٩٩) . وليس أمام البشرية بديل آخر لاقرار مبادئ التعايش السلمى اذا ما أرادت أن تتجنب كارثة نووية .

والمشاكل الخطيرة (البطالة ، والتضخم ، وما شابهها) التى تواجهها ملايين الجماهير العاملة فى البلدان الرأسمالية لا يمكن أن تحل فى اطار مواصلة سباق التسلح ، وزيادة الميزانيات العسكرية ، والمواجهة الدائمة مع العالم الاشتراكي . ويكفينا القول بأن اجمال النفقات العسكرية عام ١٩٧٧ زادت عن ٣٥٠ بليون دولار ، تنفق الولايات المتحدة « حيب تصل البطالة الى ٨ ملايين » حوالى ٤٠٪ منها . ويقضى ذلك على العجيج التى برمى الى نبرير التحضيرات للحرب كوسيلة لاعادة الصحة الى الاقتصاد الأمريكى . ان أعدادا متزايدة من الجماهير العاملة فى البلدان الرأسمالية بدأت تدرك أن سباق التسلح من الاسباب الاساسية لتدهور مستوى معيشتهم .

ونحن نعتقد بأن هناك امكانات حقيقية لازالة خطر حرب عالمية اذا ما تصرفت الشعوب بحزم أكبر مما فعلت وأجبرت الدوائر الحاكمة فى البلدان الامبريالية ، التى بدأت سباق التسلح الجديد ، على أن تخفض فى البداية الاسلحة والقوات المسلحة ، ثم توافق على نزع السلاح العام والكامل . وقد يبدو ذلك طوباويا ، لكن اذا ما فكرنا فى الاخطار الرهيبة التى تحملها الاسلحة الجديدة لكافة البلدان ، واذا ما وضعنا نصب أعيننا الزيادة الدائمة فى الميزانيات العسكرية « التى استمرت حتى خلال الانفراج » ، فليس من الصعب أن نرى أن المطالبة بنزع السلاح العام والكامل سوف تكتسب فى المستقبل القريب معنى عميقا بالنسبة للجماهير العريضة والعاحا لم يكن من الممكن ادراكه بوضوح فى الماضى . وتقدم الحياة اليومية للشيوعيين حججا لا قناع الجماهير العاملة بأن « يوتوبيا » نزع السلاح العظيمة ، مثل « اليوتوبيا » العظيمة الأخرى التى بليت فيها الاشتراكية لسنوات عديدة والتى كفت عن أن تكون كذلك منذ ستين عاما ، بفضل ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى ، سوف تترجم بالتأكيد هى الأخرى الى واقع الحياة .

لقد وقع أنصار الفلسفة الانسانية البرجوازيون فى الماضى فى مصيدة المثالية حين تصوروا أن الدول ستكف طواعية عن تسليح نفسها بمجرد أن تدرك الآثار

الوخيمة التي يمكن أن تجلبها الحرب للبشرية • ويبدو أن التجربة التاريخية قد أكدت حكمة الرومان ، الذين اعتقدوا بأنه إذا مارغبت في السلام فعليك أن تعد للحرب • بيد أن هذه الحكمة لا ينبغي فصلها عن اطارها التاريخي الخاص • والاستنتاج الهام الجديد الذي يجب الخروج به من الوضع الراهن ليقول بأن الاعدادات الحربية لا يمكنها حماية السلام • وكان هذا واضحا بجلاء قبل ١٩١٤ وقبل ١٩٣٩ • وانما يقول أن سباق التسلح عقبة خطيرة أمام التقدم الاجتماعي • ويؤخر التنمية الاقتصادية •

وتدرك الجماهير العاملة في كل من البلدان الرأسمالية المتطورة والنامية أن عسكرة الاقتصاد والتقدم الاجتماعي الاقتصادي عمليتان لا يمكن أن يتفقا ، وأن زيادة الانفاق العسكري يقلل بالضرورة من الاتفاق على الصحة والتعليم والاسكان ويضاف من أعباء الضرائب • والنتيجة الواضحة للطبقة العاملة ، هي أنه على خلاف الازمنة السابقة ، فإن نمو الصناعة الحربية والقوات المسلحة اليوم يسير جنبا الى جنب مع تزايد البطالة التي لم يسبق لها مثيل خلال الازمين عاما الماضية • وفي ظل هذا الوضع الذي تتدهور فيه مستويات المعيشة ليس أمام الحكومات البرجوازية سوى سياسة واحدة يطرحونها • فتحت شعار التقشف المناق يقومون بتجميد الاجور ويحتفظون بأسعار عالية للسلع الاستهلاكية •

وتشير منظمات الطبقة العاملة وبخاصة الاحزاب الشيوعية بالاجماع الى الحل الوحيد الصائب والفعال ، الحل الذي يتفق ومصالح الجماهير العاملة وكل البشرية • ويتمثل الحل في الوقف النووي لسباق التسلح ، الذي سيجعل في الامكان تخفيف التوتر الدولي وحفز العلاقات الاقتصادية الدولية كأساس للتعايش السلمي •

والتغيرات الايجابية في العالم لا تؤثر فقط على مجال العلاقات بين البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية المتطورة • ان لها تأثير مباشر كذلك على البلدان النامية وتتفق تماما مع مصالحها • ومن المعروف جيدا أن الحرب الباردة ، ومناخها قد استخدمت كذريعة لانتهاك حقوق البلدان النامية ، والمحافظة على امتيازات الامبرياليين واخفاء المخططات الاستعمارية الجديدة • لقد سمحت للامبرياليين بجذب البلدان الى أحلاف عسكرية عدوانية وإفغاعها في شراك القواعد العسكرية ، واقامة حواجز أمام تعاونها السياسي والاقتصادي والعلمي والتكنولوجي والثقافي مع البلدان الاشتراكية • وقد ساعد التحول نحو الانفراج على تسهيل النجاحات الضخمة التي تحققت أخيرا في تحرير الشعوب التي كانت، تابعة من قبل وحصولها على الاستقلال السياسي ، وفي بعض الحالات ، على الاستقلال الاقتصادي • وقد لعب التعاون مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى دورا كبيرا في هذا الخصوص •

ومن المستحيل تجاهل العلاقة المباشرة بين جو الانفراج والحركة العريضة من أجل اشباع المطالب الاقتصادية العاجلة التي تطرحها بلدان ما يسمى بالعالم الثالث في السنوات الأخيرة • وبفضل المناخ الجديد للعلاقات الدولية ، وبفضل

الاعمال المشتركة للبلدان الاشتراكية وكافة القوى الديمقراطية تواجه شعوب العالم التابعة للإمبريالية الآن طرقا للنضال كانت مغلفة عمليا امامها من قبل . واحد هذه الطرق هو المساهمة النشطة للبلدان التي ندافع عن مصالحها القومية المشروعة في حركة عدم الانحياز ، والتي يعتبر تأثيرها الدبلوماسي والسياسي الآن كبيرا في العالم (١) . ان مجموعة ال ٧٧ ، والتي تضم اليوم اكثر من مائة بلدا ، قد اصبحت عاملا هاما في الحياة الدولية . وبخشي الاحتكارات الامبريالية على وجه الخصوص اعمالها في الميدان الاقتصادي .

ويعتبر الكفاح من اجل اسعار عادلة على موارد الطبيعية أحد الشعارات الرئيسية لمثل هذه المنظمات . ويتيح التضامن بين هذه البلدان فرصا عريضة جديدة لكل منها . وكما قال كارلوس اندريز بيريز ، الرئيس الفنزويلي ، أخيرا . فانه بدون التحالف مع بلدان العالم الثالث الاخرى وبدون مساندتها كما كان بمقدور فنزويلا أن تؤم بترونها أو مناجمها .

والانتقال من الحرب الباردة الى الانفراج عملية معقدة تتطلب تحليلا عميقا للوضع الدولي من قبل الاحزاب الثورية ، التي ينبغي عليها أن تنصرف واضعة في اعتبارها التغيرات التي حدثت . وانها لحقيقة أن الانفراج لم ينتشر بعد عبر الكوكب ولم يصبح لا رجعة فيه . كما لم يصبح له بعد أي تأثير بعيد الاثر على كثير من البلدان ، وبخاصة في أمريكا اللاتينية .

ورغم أنه ما يزال دون شك الاتجاه السائد في التطورات العالمية ، فانه لم يترسخ بعد بما فيه الكفاية . وتظل سياسات الامبريالية ، أي ، الاستعمار الجديد وكافة أشكال القهر والاستغلال الاخرى ، التهديد الرئيسي للسلام والاستقلال والمساواة بين الشعوب ، وبخاصة في قارتنا . ومما لاشك فيه أن التغيرات التي تشهدها على التأثير المفيد للانفراج قد حدثت في العلاقات بين دول مفردة في أمريكا اللاتينية . وينبغي للمرء أن يضع في اعتباره وعلى وجه الخصوص الضغط السياسي الذي تمارسه بعض الحكومات على أخرى . وحتى الحكومات التي تتبع سياسات داخلية لاتوافق عليها القوى الديمقراطية بشكل كامل قد تلعب دورا إيجابيا في المطالبة بوضع حد لاجراءات القمع التي تمارس في شيلي ، وأوروغواي والارجنتين وباراجواي وجواتيمالا ونيكاراجوا والسلفادور وهايتي والبرازيل والارجنتين وفي أماكن أخرى . أما فيما يتعلق بفنزويلا فقد تمارس تأثيرا غير مباشر على بعض بلدان أمريكا الوسطى وحتى أمريكا الجنوبية مثل بوليفيا ، مثلا . ولعدد من الاسباب التاريخية (فاسم البلاد ذاته مشتق من اسم سيمون بوليفار) ، كما لا يستطيع الفنزويليون أن يرفضوا مساعدة

(١) وكما أوضح المؤتمر الخامس لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز في كولومبو (أغسطس ١٩٧٦) ، فعلى الرغم من محاولات الرجعية الموالية للإمبريالية في تقسيم صفوفها ، ما تزال معاداة الإمبريالية ، ومعاداة الاستعمار ، والنضال من أجل التعايش السلمي ، والاستقلال الاقتصادي والتعاون أساسا للحركة .

بوليفيا ، سواء في مسائل الائتمان ، أو في المسائل الأكثر أهمية ، والمتعلقة بالمساندة المعنوية والسياسية لنضال الشعب البوليفي العادل من أجل منفذ له على البحر (١)

وفي هذه الحالة لا يتعلق الامر بمساعدة الدكتاتور بانزار ، وإنما بمساعدة الشعب البوليفي . والحزب الشيوعي الفنزويلي لا يمكنه إلا أن يوافق على تلك المساعدة لأنه يعتقد أن بوليفيا يجب أن يكون لها منفذ على البحر لأسباب تاريخية واقتصادية في نفس الوقت . وإذا كان سيمون بوليفار حيا اليوم ، لكان قد حارب من أجل حق بوليفيا المشروع . والحل الايجابي لهذه المسألة ، وبعض المسائل الأخرى ، وبخاصة مسألة الحدود ، سيقلل التوتر لدرجة كبيرة على قارتنا .

وعندما ينتقد الناس حكومة فنزويلا لمنحها بوليفيا قروضا ، يبدو لنا أنهم ينسون حقيقة ان هذه القروض لاترتبط بالشروط القاسية التي يفرضها اصحاب البنوك في أمريكا الشمالية ، وأن اعتماد بوليفيا المالى على الولايات المتحدة يخف لدرجة ما . وبالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية ، يختلف الامر عندما تكون مدينة لفنزويلا عنه بالنسبة للولايات المتحدة .

وكل ذلك يشكل في رأينا ، عنصرا للانتقال من الحرب الباردة الى الانفراج في الظروف المعقدة للحياة في أمريكا اللاتينية ، حيث تصعد الامبريالية الأمريكية والاوليجاركية المحلية من هجماتها على القوى الديمقراطية . وينبغي أن نتذكر أنه عندما بدأت الحرب الباردة كانت فنزويلا تتمتع بالحكومة الديمقراطية لرومولو جالجز ، التي حاكت ضدها الانظمة الدكتاتورية في أمريكا اللاتينية ، تحت قيادة الولايات المتحدة ، المؤامرات بهدف الاطاحة بها وإقامة نظام ارهابي . وقد حققوا هدفهم . ولعشر سنوات يحكم فنزويلا الدكتاتور بيرين جيمينيز ، الذي دعم من موقفه التدخل الشخصى وزير الخارجية الأمريكى حينذاك جون فوستر دالاس . ولقد كانت هذه الدكتاتورية تتفق ومصالح الحرب الباردة .

كما أنه من غير المناسب ان نفكر في عملية الانفراج في علاقتها بالعداوة الامبريالية حول « الافتقار » الى حقوق الانسان وحرياته في البلدان الاشتراكية . وتبين الحقائق أن تلك الحملة قد ارتلت الى نحر الامبرياليين أنفسهم . وأمام عيني ليس فقط الاحتجاج العالمى المتزايد ضد الحملة المناقفة التى يشنها الرئيس

(١) فقدت بوليفيا منفذها على البحر وجزءا كبيرا من اراضيها نتيجة حرب الماسيفيك (١٨٧٩ - ١٨٨٣) التى جرت اليها شيلي وبيرو وبوليفيا نتيجة مناورات الامبريالية البريطانية .

كارتر ، التي تعجز حكومته تأمين حتى مثل هذه الحقوق الانسانية الاساسية
مثل حق العمل في الولايات المتحدة نفسها (١)

ولا يمكن أن يكون هناك سوى عدد محدود جدا من الناس لا يعرفون أنه في
ذلك البلد الذي يعتبر أغنى وأقوى البلدان الرأسمالية يحرم عشرات الملايين من
الرجال والنساء من عديد من الحقوق المدنية من خلال التمييز العنصري ، وأن
حقوق العاطلين وأصحاب الملايين ، المستغلين والاستغلاليين متساوية فحسب على
الورق . ونحن ندرك كذلك أن حملة « الدفاع عن حقوق الإنسان » السيئة
السمعة لا تثير في أمريكا اللاتينية ما يشبه الاستجابة التي كانت تتوقعها الدوائر
الحاكمة الأمريكية ، أي ، انفجار معاداة السوفييت ومعاداة الشيوعية . إن
شعوبا تطالب بحكوماتها بقرطة الحياة القومية وبتخاذ خط أكثر حزما في
معاداة الامبريالية . ويمكن رؤية ذلك ، مثلا ، في فنزويلا وغيانا وبناما وبيرو
ومكسيكو ، أي ، في البلدان التي تعتبر سياستها الخارجية ايجابية بشكل عام .

أما فيما يتعلق بنشاط حكومة الرئيس كارلوس بيريز ، فقد ساندنا نحن
الشيوعيون فحسب « مع بعض التحفظات » سياستها الخارجية . ونحن نعارض
بحزم خطها في السياسة الداخلية ، وبخاصة في المجال الاجتماعي والاقتصادي (١) ،
إن تصريحات بيريز ، التي كثيرا ما يهزل لها ، حول الحرية وحقوق الإنسان ،
والتي تهدف إلى « التصدير » ، وخطبه « الراديكالية » في الأمم المتحدة وغيرها
من المحافل صدرت كلها في وقت كانت فنزويلا نفسها ، كما يقول المثل ، « فرنسا
ينفث النيران » عندما كانت المعارضة تنمو . ولا يكاد يمر يوم دون ارتفاع
فاحش في الاسعار ، بينما يظل الحق في الطعام والمأوى الضروري ، وحق الطفل
في كوب من اللبن ، بعيد المنال . والخدمات الصحية بعيدة عن أن تكون مرضية
والنقل العام في حالة من الفوضى . وبالتالي ، فلا يستطيع حزب واحد يحترم
نفسه أن يؤيد السياسة الداخلية للحكومة الحالية .

وفي ضوء ما قيل أود أن أطرح السؤال : ماهي العلاقة بين الانفراج والتعايش.

(١) إن الطابع الاجوف لهذه الحملة يعترف به حتى بعض ممثلي الحزب
الديموقراطي الحاكم ، فقد قال دونالد فريزر عضو الكونجرس ، مثلا أن « مشكلات
الجوع والبطالة يجب أن تعالج بطريقة أكثر جدية مما عالجتها بها الولايات المتحدة خلال
العقد الأخير » . (نيوزويك ، ١١ يوليو ١٩٧٧) .

(٢) في فنزويلا نجد أن حق الأحزاب المنصوص عليه في الدستور وقانون العمل
لا وجود له في الواقع . ولهذا السبب كان على الحزب الشيوعي أن يتوجه بالطلب
إلى المدعى العام في الجمهورية في وثيقة خاصة يطالب بأن تحترم الحكومة حق الشعب
العامل في الإضراب . وقد كسب هذا الحق خلال مجرى نضال شاق لسنوات . ووفقا
للمعطيات التي قدمها يدرو اورتيجا بيان عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب
الشيوعي الفنزويلي والتي نشرت في الصحافة الفنزويلية ، فإنه من بين ١٧٩ إضرابا
عام ١٩٧٦ نظم إضراب واحد فقط بشكل قانوني ، بينما اعتبرت البقية إضرابات غير
قانونية من جانب الحكومة .

السلمي والتقدم الاجتماعي ؟ ولكن كمدخل للرد على هذا السؤال ينبغي أن أوضح موقفنا من التقدم الاجتماعي .

يكتسب التقدم الاجتماعي في رأينا ، أرقى تعبير له في استبدال التشكيل الاجتماعي الاقتصادي القديم بتشكيل جديد ، أكثر تقدما . وتلك هي الحركة الصاعدة للتاريخ . ويعني ذلك في العصر الراهن إلغاء النظام الاستغلال البائد وبناء مجتمع اشتراكي وشيوعي عادل . بيد أن درجة معينة من التقدم الاجتماعي تكون ممكنة حتى في إطار المجتمع المنقسم إلى طبقات متناحرة . وتحقيق البرنامج البرجوازي الديمقراطي ، بأصلاحاته الاجتماعية الهامة رغم أنها محدودة ، والذي طالما دافعنا عنه نحن الشيوعيين ، يتضمن كذلك إنجاز تدابير معينة لصالح الجماهير . وتلك مسألة تتعلق بمقرطة الحياة الاجتماعية وبخاصة ظروف العمل ، وتحسين نظام الاجور ، وتوزيع أكثر عدلا للدخل القومي والفرائب . ان تقدم المجتمع في مجموعه هو مايشكل جوهر التقدم الاجتماعي . وهذا ممكن في المجتمع الرأسمالي اذا ماكان هناك نشاط متزايد من جانب القوى التقدمية ، واذا ماكانت معارضتها لكافة اشكال الرجعية والتمييز تزداد كثافة ، واذا ماكان هناك اتجاه لنشر المعرفة والثقافة بين الجماهير العريضة ، ونضالا متفانيا على اللوام من أجل الديمقراطية والسلام العالمي . لقد تناولت بعض جوانب هذه المشكلة المعقدة المتعددة الجوانب في هذا المقال . ولما كانت الدراسة الاكمل تتطلب بحثا أكثر تفصيلا ، فسأتناول فقط مشكلة التقدم الاجتماعي في فنزويلا في ظروف الانفراج .

تحقق الحكومة الفنزويلية في الوقت الحاضر ربعا سنويا يصل الى ١١٠٠٠ مليون دولار « أساسا من بيع النفط وخام الحديد » . ويبلغ عدد سكان فنزويلا حوالي ١٣ مليونا . وهذه الاموال هي ملك للحكومة . بيد أن المبالغ الضخمة المركزة في الخزانة العامة لاتستخدم لرفع مستوى معيشة الفنزويليين . وهذا المستوى ، قد تدهور ، على العكس ، بسبب التضخم ، وارتفاع نفقات المعيشة والمضاربة . والذين لايشاركون بنصيب في الارباح الناجمة عن بيع النفط مايزالون يتلقون نفس الاجور التي كانوا يحصلون عليها لسنوات عديدة وحالتهم الآن اسوأ بكثير مما كانت قبل ارتفاع اسعار النفط . والتناقض الذي يبدو لأول وهلة هو أن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من المشاكل التي يعاني منها مجتمعنا لم يتعذر حلها فحسب بزيادة أسعار النفط ، ولكنها أصبحت بالفعل أكثر حدة .

ان تأميم صناعة النفط لم يرض بشكل كامل القوى الديمقراطية في البلاد لانه ترك ثلاثة مشاكل ملحة دون حل : بيع النفط ، ونقله ، وتكنولوجيا استخراج النفط . لقد رفع الشيوعيون شعار تأميم صناعة النفط منذ ١٩٣١ . وفي البداية سخر منا أعداؤنا ، ثم بدأوا يهاجمونا ، مدعين أن شعار الشيوعيين يتناقض مع المصالح القومية لفنزويلا . وكانت تلك فترة الحرب الباردة . واليوم يهاذن السياسيون البرجوازيون مع شعارنا ، بل وحتى يتبنونه ، بتأميم صناعة النفط . وقد أيدنا هذا التأميم بالطبع ليس فقط لانه كان مطلباً قديماً لنا ، وانما

لان التأميم يساعدنا كذلك على مواصلة النضال من أجل حل ثابت لمشكلة استخدام موارد النفط في ظروف أكثر مواتاة .

والمسألة التي تواجهنا اليوم بالحاج ليست ما اذا كان النفط ملكا لبلادنا أم لا . ان المسألة الآن هي ما اذا كانت فنزويلا ستبيع النفط بنفسها أم سنحاول أن نجد وسطاء . وهناك أيضا مسألة من الذي سيقوم بنقل النفط . هل سينقل في ناقلات فنزويلية أم أجنبية ؟ ومن الذي سيقدم التكنولوجيا ؟ هل سنشتريها من الولايات المتحدة ؟ أو سنستطيع فنزويلا أن نجد مصدرا آخر يمددها بها بشروط أكثر مواتاة ؟ ومن وجهة النظر تلك سيكون من السخف أن نتخلى عن مزايا وضع موات لتدعيم الاستقلال القومي ، وضع خلقه التأثير الإيجابي للانفراج ان حكومات الولايات المتحدة والبلدان الأخرى تشتري النفط من فنزويلا لا لتساعدنا وإنما لأنها تحتاج الى نفطنا . وموارد الطاقة تستنفذ بالتدريج ، مما يترتب عليه أن بلدانا مثل الولايات المتحدة ترغب في الاقتصاد في مواردها النفطية وتفضل في الوقت الحاضر شراء النفط من الخارج .

ما الذي ينبغي عمله اذا اليوم ، من وجهة نظر الشيوعيين ، في البلدان الرأسمالية ، للتعجيل بالتقدم الاجتماعي ولرفع مستوى معيشة الشعب في المحل الاول ؟

ينبغي أن أقول على الفور أنه ليس من السهل بلوغ التقدم الاجتماعي في فنزويلا في ظل الحكومة الحالية لأن تلك الحكومة تأخذ على عاتقها كلية خدمة الأوليغاركية . لقد حققت البرجوازية الفنزويلية نجاحا كبيرا وأصبحت غنية ، لكن ليس هناك خارج الصفوة الحاكمة من يجزؤ على الادعاء بأن ذلك تقدم اجتماعي ؟. وبنيت بعض المباني والكبارى الحديثة الفاخرة ومدت بعض الطرق الممتازة . لكن حتى ذلك لا يعتبر تقدما اجتماعيا ، لان التقدم التكنيكي مثله مثل النمو العام في انتاجية العمل ، لا يمثل سوى إمكانية للتقدم الاجتماعي (١) وكل شيء ، حتى القمح والفول يشتري من الخارج . بيد أن حقيقة أن فنزويلا تقدم سوقا واسعة لمصدري الأغذية والسيارات والسلع الكمالية ، لا يمكن أن يعتبر تقدما اجتماعيا كذلك .

ان التقدم الاجتماعي لفنزويلا يعني في المحل الاول أن تصل الى السلطة حكومة ديموقراطية معادية للامبريالية حقا ترتبط ارتباطا وثيقا بالشعب ، بالجماعات ، تستجيب لآرائهم وتوسع لتلبية مطالبهم . انه يعنى إمكانية توحيد وتعبئة كل الموارد المالية لصالح الأمة .

انه يعنى الاستخدام المخطط الرشيد للثروة القومية الهائلة التي تكمن في

(١) وهناك حالات كثيرة كان التقدم التكنيكي يخدم فيها اهدافا غير انسانية .

النفط ، وخلق وظائف جديدة ، والكفاح للحد من البطالة لصالح البلاد . وبهذا المعنى تكون فنزويلا في وضع سعيد لانها تقف فوق بحر من النفط .

ونحن نعتقد انه لتحقيق كل ذلك ينبغي تنويع الاقتصاد وجعله اقل اعتمادا على النفط ، الذي يمثل في الوقت الحاضر عمليا السلعة الوحيدة للتصدير . وينبغي استخدام الموارد المالية الضخمة التي في حوزة الحكومة لتصنيع البلاد ، ولتطوير القطاع العام، حتى يمكن خلق مئات الآلاف من الوظائف الجديدة في فترة قصيرة للغاية ، وخفض البطالة بذلك بدرجة كبيرة ، كما ينبغي استخدامها لتنفيذ اصلاح زراعي حقيقي حتى نهايته المنطقية . وكل ذلك يمكن أن يوسع السوق الداخلية لمنتجات الصناعات الجديدة في البلاد وزراعتها الخاصة . ان برنامج التصنيع الذي اقترحه الحزب الشيوعي يركز على الفرص العظيمة الموجودة لتطوير الصناعات البتروكيمياوية ، وصناعة الحديد ، وبناء السفن ، والآلات الزراعية ، وهكذا . واحد البنود الرئيسية في برنامجنا هو ان تكون كافة الصناعات الاساسية في يد الحكومة ولذلك فنحن نعارض فكرة اقامة مؤسسات مختلطة في هذه الصناعات . ويجب ان نعرف بأن الحكومات البرجوازية الاخيرة قد اتخذت بعض الخطوات الهامة في هذا الاتجاه ، غير ان البلاد ما تزال تعتمد كلية تقريبا على صادراتها النفطية بينما تستورد السلع التي تستطيع ان تصنعها هي نفسها .

والى جانب سياسة تنويع الاقتصاد ، يصر حزبنا على اعادة توزيع راديكالية للدخل القومي مع زيادة اجور العمال وكافة اجور ومرتببات العاملين بالاجر . كما يصر حزبنا على تحسين الخدمات لكل السكان وعلى نصيب أكثر عدلا لكل الفنزويليين في استخدام الثروة الطبيعية الضخمة .

ان النفط الذي يستخرج في بلادنا تملكه الامة بكاملها . ولذلك لا يجب ان يكون مصدر ثراء للأقلية . والحقائق المعاصرة تتطلب اعادة توزيع الملكية الضخمة المركزة على أيدي أفراد كنتيجة للتوزيع غير العادل والصارخ للدخل القومي . ولتقليل عدد الناس الفقراء في فنزويلا ، وينبغي أن نشير الى أن هؤلاء يشكلون ثلاثة أرباع السكان ، يجب على الدولة أن تتخذ التدابير من أجل السيطرة على رأس المال ، ومنع الاحتكارات من تحقيق أرباح خيالية . ويمكن تجسيد ذلك في قوانين معادية للاحتكار كما تم بالفعل في بعض البلدان الرأسمالية المتطورة . والاصلاح الضريبي بهدف نقل العبء الرئيسي على عاتق الاغنياء أمر ملح بنفس الدرجة ، وهذا يعني أن الدولة الفنزويلية سيكون لديها موارد مالية كافية لنفقاتها الجارية . ومعظم الدخل من بيع النفط ونتاج صناعة الحديد يمكن أن يصب في برنامج حكومي للتصنيع ولتنمية الزراعة . ويمكن استخدام بعض هذه الاموال كذلك لبرنامج خاص لبناء المساكن على نطاق واسع ، والعناية بالاطفال ، وتنظيم تسهيلات وقت الفراغ للجماهير ، وكثير غير ها .

والهدف هو أن نعيد الى شعبنا بعض البلائين التي هي من حقه بفضل ثروة البلاد البترولية ، والتي اغتصبتها البرجوازية المحلية وشركائها الامبرياليين .

وفي كلمات أخرى ، فالتقدم الاجتماعي في بلدنا ممكن اذا اتبعت سياسة حازمة معادية للامبريالية تهدف الى الحد من نهم رأس المال الاجنبي والمحلي ، ونقوض بشكل حاسم مواقع الدوائر الاوليجاركية ، الدوائر التي « دربت » على عدم دفع الضرائب للدولة والتي تحظى بكافة أنواع الامتيازات التي منحتها لها الحكومات البرجوازية بغض النظر عن كونها حكومات دكتاتورية أو لبرالية ديموقراطية .

ورغم أن التعايش السلمي شرط ضروري للتعجيل بتقدم الشعب سواء في المجال الاجتماعي الاقتصادي أو في المجال السياسي ، فلا ينسى الشيوعيون الفرضيات الاساسية للماركسية اللينينية والتي تقول بأن التعايش السلمي بين البلدان ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة لا يمكن في حد ذاته أن يكون بديلا للصراع الطبقي .

والانفراج لا يقوض أسس الرأسمالية ، لكنه يحتوي الى درجة معينة الدوائر الامبريالية العدوانية ويخلق الظروف التي تكشف فيها كثير من تناقضاتها الداخلية عن نفسها بقوة ووضوح أكبر .

وفي ظل نظام استغلال العمل المأجور ، أي ، في ظل الرأسمالية ، ليس هناك بديل للجهود المنظمة للجماهير العاملة ، ولنضالها من أجل حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وتقف الطبقات الاستغلالية والدولة التي تعبر عن مصالحها في طريق مطامح الجماهير العاملة . ومن وجهة النظر تلك لا يعتبر التعايش السلمي في المدى الطويل بمثابة علاج سحري ما يضمن التقدم الاجتماعي . انه يخلق فحسب ظروفا أكثر مواتة للجماهير العاملة لتقصيد نضالها من أجل مصالحها . انه يقدم في ايماننا افضل امكانية لتطوير النضال الطبقي على نطاق عالمي دون المخاطرة بنزاع مسلح على نطاق العالم ، وللتقدم الاجتماعي لكل البشرية .



وجهها لوجهه

مع حملة العداء للشيوعية

طلب مراسلو مجلة قضايا المسلم والإشتراكية من قادة الحركة الشيوعية العالمية أن يبدوا آراءهم حول :

- الخطوط المرشدة والإساليب الجديدة التي تتميز بها الدعاية المعادية للشيوعية في البلدان المختلفة .

كيف يمكن جعل الكفاح ضد معاداة الشيوعية ومعاداة السوفيت أكثر فعالية في الظروف الراهنة .

وليم كاشان

السكرتير العام للحزب الشيوعي الكندي

لقد حاولنا دائما ان نوضح ان العداء للشيوعية هو في الحقيقة ستار دخان لسياسة معادية للشعب ، وسلاح للامبريالية في محاولاتها التوسعية ، وسلاح لتقسيم صفوف الطبقة العاملة والحركة النقابية وفتح الطريق امام الرجعية .

وينبغي ان نتجنب اية اوهام حول ان الحملة الحالية المعسكرة للشيوعية والمعادية للسوفييت قصيرة الاجل . فعندما انتهت الحرب الباردة ، جلبت في اعقابها نهاية العداء للشيوعية وللسوفييت . ذلك امر مفهوم من وجهة نظر الامبريالية ، التي ترى نفسها مشغولة في صراع طويل الاجل مع الاشتراكية . وفي الحقيقة فالانفجار المفاجيء الحال لمعاداة الشيوعية انما يعكس التناقضات بين نظامين اجتماعيين مختلفين . وقد تتغير المسائل الخاصة لكن اندفاع العداء للشيوعية والعداء للسوفييت سيستمر طالما وجدت الرأسمالية .

ولا يعنى ذلك أن العداء للشيوعية ينبغي ألا يكشف ويعزل ، وبخاصة إذا ما تم التوصل الى تحالف ديموقراطى موحد وضيق الخناق على الاحتكارات.

إننا نتفق تماما على أن المرء يجب أن يتجنب وضع كل معارضى الحزب الشيوعى فى معسكر معاداة الشيوعية ومعاداة السوفييت . وهناك دائما الحاجة الى تفريق ماهر بين معارضى الحزب الشيوعى وبين المعادين للشيوعية. العنيدون . فهذه العناصر هى التى يجب عزلها وهزيمتها فى نفس الوقت. الذى نعمل فيه على التغلب على الأفكار والمفاهيم الخاطئة عن الحزب الشيوعى والاشتراكية .

وينبغي أن يضع المرء فى اعتباره أن البورجوازية تتبع سياسة التفرير. حيال البلدان الاشتراكية ، مركزة أحيانا على الاتحاد السوفييتى ، وأحيانا أخرى على بلد اشتراكى آخر . وعلينا أن نستجيب لكل تلك الهجمات ونعمل من أجل فضح الذين يقفون خلفها من مواقع طبقية وديموقراطية .

إن المظاهر الصريحة للعداء للشيوعية وللسوفييت تتزايد حدة ويكملها الافتقار الى المعرفة واستغلال الأفكار الخاطئة التى تغرسها وسائل الاعلام التى تملكها الاحتكارات . وتكرر هذه العملية فى التعليم وفى المجالات الأخرى . لقد تطلت الحركة النقابية عن العبارات المعادية للشيوعية دون أن تتخلى ، من جانب الجناح اليميني ، عن الجهود الذاتية لمنع اليسار والشيوعيين. من الوصول الى مواقع فى الحركة النقابية على كافة المستويات .

وكل ذلك جزء من سياسة « التامين » التى تتبعها الدول الرأسمالية ، والتى تهدف الى ضمان ألا يؤدي تخفيف التوتر الدولى الى مساندة منظمة للاشتراكية. وللشيوعيين ، وللاتحاد السوفييتى .



أرنب جورجنسن

سكرتير المجلس المركزى للحزب الشيوعى النرويجى

فى النرويج ، كما فى غيرها من البلدان الرأسمالية ، تواصل أجهزة الاعلام الجماهيرية التى تسيطر عليها الرأسمالية حملة لا تعرف الكلل معادية للسوفييت . وتحاول القوى اليمينية بشكل مسعور عرض الأمور كما لو كان.

هناك تهديد لسلام وأمن النرويج صاادر « من الشرق » ، من الاتحاد السوفييتي ، من البلد الذي خف لنجدة الشعب النرويجي عام ١٩٤٤ . وبعد الحرب أقيم نصب تذكاري يحمل كلمات « النرويج تشكر » تخليدا لذكرى الجندي السوفييتي . بيد أن هذه الكلمات قد نستها الحكومة والبرلمان عام ١٩٤٩ ، عندما انضمت النرويج ، رغم احتجاجات الشيوعيين الى حلف الاطلنطي العسكري الامبريالي . ومنذ ذلك الوقت تصاعد سباق التسلح باطراد . وفي عام ١٩٤٩ وصلت الميزانية العسكرية النرويجية الى ٢٥٠ مليون كرونر نرويجي . وتبلغ اليوم ٢٠٠٥ مليون كرونر . ولكي يجعلوا من سياستهم للتسلح فرضية حية كان على سياسي حلف الاطلنطي أن يصوروا الاتحاد السوفييتي « كعدو » و « كتهديد محتمل » . ولهذا السبب يصعد اليمينيون هستيريا معاداة الشيوعية والسوفييت .

ولهذه الحملة هدف آخر كذلك : عرقلة نمو القوى الاشتراكية في النرويج . واضعاف نفوذها .

ولكي نغزل معاداة الشيوعية نحاول أن نوضح للشعب في بلادنا الحقيقة حول الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى وتحذفهم عن المنجزات العظيمة التي حققتها تلك البلدان في المجالات الاقتصادية والسياسية والمادية والثقافية . وتقديم معلومات يعتمد بها في هذه المسائل يفترض كذلك بالطبع طرح الظواهر السلبية والمشاكل التي لم تحل . ولعزل معاداة الشيوعية من المهم كذلك بالنسبة للحزب الشيوعي أن يعمل من أجل وحدة الجماهير العريضة ضد عدوها الحقيقي : رأس المال الاحتكاري القومي والاجنبي ، الذي يؤدي به سعيه الى الحد الأقصى من الارباح ، الى زيادة تناقضه مع العمال اليديوين والذهنيين على السواء . ويساعد حزبنا على أن يدرك الناس أن رأس المال الاحتكاري لا يمكنه أن يتجنب الازمات الاقتصادية التي تولد بطلاة جماهيرية وتضخما . ولا يمكن لرأس المال الاحتكاري أن يقدم حلا ، رغم وجود جهاز الدولة تحت تصرفه . وليس هناك فارق بين أن يسيطر رسميا على هذا الجهاز الاشتراكيون الديمقراطيون أو الاحزاب البرجوازية .

ان تغير ميزان القوى في العالم لصالح الحركات الثورية والتقدمية يشير الى أن فرص عزل معاداة الشيوعية أفضل عن ذي قبل . وتكمن ميزتنا العظيمة ، وهي قوة الشيوعيين ، في حقيقة أننا توحدنا ايدولوجية الماركسية-اللينينية ، واننا نمثل ليس فقط قوة قومية ، وانما نمثل كذلك حركة دولية . ونظرا لذلك ينبغي أن يكون المرء يقظا على الدوام لمسياسة « فرق تسد » التي يحاول استخدامها ضلنا مختلف أعداء حركة الطبقة العاملة .

ويدرك الحزب الشيوعي النرويجي مسئوليته التاريخية في هذا المجال .
انه يكافح ضد رأس المال الاحتكاري وضد هؤلاء الذين تسعى الاحتكارات الى
كسب مساندتهم . انه يدافع عن العمل الموحد من جانب كل قوى اليسار في
الحركة العمالية ويقاوم محاولات القاء عبء الازمة على كاهل الجماهير العاملة .
انه يطالب بأن يصبح حق العمل حقيقة دافعة للجميع . ولكي نضمن السلام
والامن للنرويج ، فاننا نطالب بأن يخرج من حلف الاطلنطي ونحن نعتقد أن
الاممية البروليتارية هي ترجمة افكار البيان الشيوعي الى واقع الحياة .



كارل هاينز شرودر

سكرتير مجلس الحزب الشيوعي الالمانى

في جمهورية ألمانيا الاتحادية جرى في الفترة الاخيرة تصعيد لمحاولات
حـصـل معاداة الشيوعية ومعاداة السوفييت في شكلهما العدواني العسـكـرى
والقومى الطابع .

والقوى المعاداة للشيوعية تستغل بنشاط القومية ، وتستخدمها أساسا
ضد جمهورية ألمانيا الديمقراطية . ورغم المعاهدة حول مبادئ العلاقات بين
جمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، يحاولون التناول على
السيادة القومية لأول دولة اشتراكية توجد على الارض الالمانية . وهم يقولون
مثلا ، أن هناك علاقة « ألمانية داخلية خاصة » معينة ، علاقة « داخل نفس الامة
الواحدة » بين الدولتين الالمانيتين . ومظهر آخر لمعاداة الشيوعية في جمهورية
ألمانيا الاتحادية هو جنون التجسس الذى يصعد من حين لآخر ونشر « وثائق »
يزعمون أنها تقدم الدليل على جرائم ضد الالمان في الحرب العالمية الثانية .

لقد أدى تغير ميزان القوى العالمى لصالح السلام والديمقراطية والاشتراكية
الى تعميق أزمة الايديولوجية البورجوازية ومعاداة الشيوعية ، وفي الوقت
يواصل العالم الاشتراكي مساعيه لحل المشاكل الجارية في اطار الثورة العلمية

والتكنولوجية ، وبذلك يضمن ارتفاعا مطردا في الرفاهية المادية للجماهير العاملة وثقافتها ، يكشف النظام الرأسمالي عن عجزه الكامل عن مواجهة تلك المشاكل ، وهو ما تحس به شعوب البلدان الرأسمالية بمرارة يوما بعد يوم . لقد بدأ الناس بشكل متزايد يعترفون بأن الاشتراكية والسلام لا ينفصلان ، وأن الاشتراكية وحدها يمكنها أن تضمن حقوق الانسان الاساسية : حق العمل ، والتعليم ، والتدريب المهني ، واختيار المهنة ، وحق الالتحاق الحر بخدمات الحكومة ، ومساواة النساء في الحقوق ، وحرية الرأي والصحافة والمعلومات . ولهذا السبب فان الذين يكتفون الهجوم ضد الحقوق الديمقراطية في بلادنا ، والذين يستخدمون « الخطر المهني » ضد الشيوعيين ، والاشتراكيين الديمقراطيين اليساريين ، والديمقراطيين الليبراليين ، وغيرهم من التقدميين ، والذين يتحملون المسئولية عن البطالة ، يثرون ضجة حول حقوق الانسان في البلدان الاشتراكية . وهم اذ يفعلون ذلك انما يقلدون المجرم الذي يصبح « امسك حرامي » لكي ينقلد نفسه من الفضيحة .

وليس هناك شك في أن معاداة الشيوعية ستزداد عمقا كلما تقدمت البلدان الاشتراكية وأثرت بقوة المثال على عقول الناس في العالم غير الرأسمالي ، وكلما نشرت الاحزاب الشيوعية والعمالية والحركة العمالية في البلدان الرأسمالية الوعي بضرورة تحقيق اصلاحات معادية للاحتكار وتغيير الحكومة كلية لصالح الجماهير العاملة ، وكلما ازدادت قوة التحالف مع حركة التحرر الوطني وكافة القوى المعادية للامبريالية .

وتتضح أزمة معاداة الشيوعية كذلك في الطريقة التي يبني بها أنصارها صلاتهم مع التروتسكيين والانتهازيين « اليساريين » ، والتي يستخدمون بها حججهم .

لقد ظهرت معاداة الشيوعية ومعاداة السوفييت في بلادنا كأيدولوجية للعدوان والتضييق على الحقوق والحريات الديمقراطية . ونحن اذ نسترشد بخبرتنا السابقة ، نعتقد بأنه لكي يصبح الكفاح ضد معاداة الشيوعية ومعاداة السوفييت فعالا لا بد وأن يكون هناك : موقف لا تهادن فيه من الايدولوجية البرجوازية ، وتقدير دقيق للضرر الذي تسببه معاداة الشيوعية ومعاداة السوفييت للطبقة العاملة والجماهير العاملة ولكل الشعب ، ووحدة ونضال مشترك من جانب الاحزاب الشيوعية والعمالية ، وتعاون بينها ، يركز على الابعية البروليتارية ، وموقف أخوي ايجابي من الاشتراكية القائمة .

ان القوى الديمقراطية غير الشيوعية في بلادنا تمرب عن استعدادها لمواصلة سياسة الانفراج والتفاهم المتبادل ، وبناء السلام عن طريق تدابير فعالة لضمان نزع السلاح ، ومعارضة الحد من الحريات الديمقراطية والعدوان عليها ، و « الخطر المهنى » ، لانها تتذكر الخبرة المريوة لشعبنا في ظروف معاداة الشيوعية ومعاداة السوفييت . وفي ربيع ١٩٧٧ ، وقع مئات الناس ومن بينهم اشتراكيون ديمقراطيون وليبراليون ومسيحيون ، وأناس غير حزبيين ، وعلماء ، وكتاب ، وفنانين ، ورجال دين ، وزعماء نقابيين ، وعمال ، على بيان يحذر من الاثار الضارة لمعاداة الشيوعية ومعاداة السوفييت ويدعون الجماهير : « لاتسمحوا لانفسكم بأن ترهبوا ، ولصلحة البشرية ، والديمقراطية في جمهورية المانيا الاتحادية ولصلحة السلام ونزع السلاح ، اتخذوا موقفا ثابتا لا تهادن فيه ضد حملة معاداة الشيوعية ومعاداة السوفييت » .

وبروح مؤتمر برلين للحزب الشيوعية والعمالية في أوروبا سنواصل العمل من أجل عزل العداء للشيوعية والعداء للسوفييت ، والتغلب عليها ، وبذلك ندفع بمطامح القوى الشعبية من أجل التقدم والتطور الديمقراطي .



مارسيلو سانتوس

عضو اللجنة التنفيذية للجنة المركزية للحزب الشيوعي البرازيلي.

تعتبر معاداة الشيوعية أحد العناصر الرئيسية في ايديولوجية النمط البرازيلي من الفاشية . فوفقا للمذهب الرسمي « لثورة الخلاص » عام ١٩٦٤ ، فان الهدف الرئيسي للنظام الفاشي في الداخل والخارج هو مقاومة « التهديد الشيوعي » والدفاع عن « العالم المسيحي الغربي » . وتشن وسائل الاعلام الجماهيرى حملات متوالية من الافتراءات ضد البلدان الاشتراكية وضد الشيوعيين البرازيليين وغيرهم من القوى المعادية للفاشية في بلادنا .

ومن المستحيل في رأينا أن نوقع هزيمة جادة بمعاداة الشيوعية دون نضال دائم ضد الايديولوجية البرجوازية السائدة . وفي بلادنا ، التي فرضت الفاشية عليها الطبقات الرجعية الحاكمة ، من الممكن هزيمة معاداة الشيوعية . فحسب اذا ما عزلنا وحططنا الدكتاتورية الفاشية . لقد أدى النظام الفاشي الى

تدهور ظروف الحياة والعمل أمام الغالبية الساحقة من البرازيليين • وشن حملات قمع وحشية ضد كافة القوى الديمقراطية •

ومن الممكن للنضال ضد معاداة الشيوعية في البرازيل أن ينجح اذا ماتوحدت كافة قواها الديمقراطية والوطنية ، واذا ماتشكل تحالف ديمقراطي عريض ، تلعب فيه الطبقة العاملة دورا رئيسيا ، واذا ماازدادت قوة وحدة القوى الديمقراطية البرازيلية مع كل الحركة الديمقراطية والثورية الدولية . واذا مااردعت بحزم الانتهازية اليمينية و « اليسارية » ومعاداة السوفييت



جوزيه ميسيجوير

عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسباني

من الممكن تحديد الجانب الرئيسى لمعاداة الشيوعية فى اطار اسبانيا فيما يلى • أولا ، هناك معاداة الشيوعية العدوانية المسعورة للقوى الفاشية • وفى سنوات الدكتاتورية استخدمت معاداة الشيوعية أكثر أشكال القمع وحشية كسلاحهم الرئيسى • وهم يلجأون الآن الى التهديدات والافتراءات والاكاذيب • ولكن مع عودة الحريات الديمقراطية يفقد العنف المعادى للشيوعية باطراد دوافع وجوده رغم أن أكثر الدوائر رجعية ما تزال تهاجم الشيوعية بعنف وبخاصة الحزب الشيوعي الاسباني • وثانيا ، هناك معاداة الشيوعية المصقولة للقوى البرجوازية ، التى ترى فشل العنف الاعمى المعادى للشيوعية الذى مارسه الفرنكوية • وهذا الشكل من العداء للشيوعية يسعى الى استغلال النواقص والاطغاء التى ترتكب فى البلدان الاشتراكية والاختلاف فى الرأى بين الاحزاب الشيوعية • ويحاول المدافعون عن معاداة الشيوعية هذه أن يقدموا أنفسهم باعتبارهم أنصارا للحقوق والحريات المدنية ، بينما يؤكدون أن الشيوعيين يريدون إلغاء هذه الحقوق والحريات اذا ما وصلوا الى السلطة •

والقوى غير الماركسية أو الماركسية التى لا تشاطر آراءنا وتعارضنا سياسيا وتراعى المعايير الديمقراطية لا ينبغي أن تعتبر معادية للشيوعية • وفى اسبانيا يدخل المسيحيون الديمقراطيون والاشتراكيون الديمقراطيون والاشتراكيون الديمقراطيون والاشتراكيون أساسا فى اطار هذه الفئة •

ومن الخطأ بالمثل دمج معارضينا السياسيين ، الذين رغم تدم اتفاقهم معنا يتجنبون معاداة الشيوعية ، بأنهم معادون للشيوعية محترفون وعدوانيون .
فمع هؤلاء نجرى الحوار والمناقشات ونوضح لهم آراءنا ومواقفنا .

وفي ضوء الظروف القائمة ، يرى الحزب أن الطريق الرئيسى لهزيمة معاداة الشيوعية هو التخلص من الافكار المسوخة للشيوعية التى غرستها الدكتاتورية الفاشية طوال أربعين عاما ، مستخدمة وسائل الاعلام الجماهيرية ونظام التعليم ، التى كانت بشكل كامل فى خدمتها من أجل ترويج الاكاذيب المعادية للشيوعية . والحزب الشيوعى الاسبانى يعيد بناء صورته فى أعين الجماهير كحزب ديمقراطى يدافع عن مصالح الشعب العامل ، وكافة أقسام الشعب والمصالح القومية . وحزبنا لا يتورط فى عدوانية كلامية أو يلجأ الى هجمات فجحة على معارضيه لان النضال الايديولوجى والسياسى ضد معاداة الشيوعية يمكن أن يكون فعالا فقط بتوضيح عدالة أهداف الشيوعيين .
واخلاص نواياهم للجماهير .

ونحن نؤمن أن هزيمة معاداة الشيوعية تتطلب الكفاح على مختلف الجبهات .
ولكى نقاوم معاداة الشيوعية المصقولة علينا أن نستخدم أساليب مرنة ، معترفين بأخطائنا ونواقصنا للجماهير وبأن نصحيحها ، فى الوقت الذى تحدد فيه طرق حل المشاكل والدفاع عن مصالح وحقوق الجماهير . وينبغى هزيمة معاداة الشيوعية ليس بمجرد الكلام وإنما بالافعال .

ان معاداة الشيوعية الفاشية العدوانية ومعاداة الشيوعية الكلامية المصقولة يتراجعان كليهما فى اسبانيا . ويرجع ذلك بدرجة كبيرة الى هزيمة الفرنكوية ، وإلى النشاط السياسى والايديولوجى للحزب الشيوعى وللقضاء على الافكار الخاطئة حوله التى خلقها المعادون للشيوعية ، الذين اتهمونا بالاستبداد وبنزعة السيطرة والتسلط . ان افكارنا ، افكار الاشتراكية العلمية ، الماركسية ، تنتشر ، وسياستنا تكسب أصدقاء أكثر فأكثر ، ويزداد فهمها ليس فقط من قبل أصدقائنا وإنما أيضا من قبل معارضينا .



ابن نور الدين

سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الاندلسى

الشيء الجدير بالذكر والهام للغاية هو ان الاتهامات التى يثيرها المعادون

للمسيحية تنتهي في معظم الحالات الى الفكرة القائلة بأن الاشتراكية تجلب نفس الشرور التي يعاني منها الناس في ظل الرأسمالية : الاستغلال ، والبطالة (حتى رغم أنها « كامنة ») ، وانعدام الديمقراطية ، والقهر القومي ، وامكان التهديد بالعدوان ، وانتهاك حقوق الانسان ، وهكذا . وكل هذه الاكاذيب تهدف الى جعل الناس في البلدان الرأسمالية يقبلون الشرور الكامنة في المجتمع الرأسمالي ، حيث ان الوضع في ظل الاشتراكية ، كما يزعمون ، ليس « أفضل حالا » ومثل هذا الخط يمكن اتباعه فقط لان كثير من الناس يجهلون عن الحياة في ظل الاشتراكية . وهكذا فمن الواضح أن الرغبة في المحافظة على هذا الجهل هي عنصر هام للدعاية المعادية للمسيحية .

وفي وضع تروج فيه كافة وسائل الاعلام الجماهيرية بثبات للأفكار الخاطئة المعادية للمسيحية ، تمارس الاخيرة بالطبع تأثيرا معينا . لكن هذا لا يعني أنها لا تقهر . ان ضعفها الرئيسي يكمن في أنها تتناقض مع الواقع والحقيقة . ومع مرور الوقت ، ومواجهة الافكار الخاطئة بالحقائق ، نتحول الى حطام . وهناك دليل واضح على ذلك . بيد أن الحقيقة بالطبع ، ينبغي أن تساعد لكي تنتصر . ويؤمن حزبنا أنه لا بد من مواصلة هذا العمل ، وربط النضال الايديولوجي بالنضال السياسي . العمل من أجل السلام ، وبالجهد المبذولة لمنع النظام من القاء عبء الازمة على عاتق الشعب ، وبالكفاح من أجل الديمقراطية والتقدم . روبنز اسكازو عضو اللجنة التنفيذية وسكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأرجنتيني .

يتوقف التحقيق العملي للمثل العليا للعدالة والتقدم ، والتحرر والسلام على الحوار والتعاون بين الشيوعيين وكافة القوى الاخرى الديمقراطية والمحبة للسلام . وهكذا نصل الى معيارنا لتقييم المواقف السياسية للأحزاب والافراد . وعلى العكس من المزايم التي تطلقها صحافة الاحتكارات واليمين ، فاننا نعتبر معاديا للمسيحية كل من يختلف معنا أو يتخذ موقفا انتقاديا من الحزب الشيوعي . ان عزل العداء للمسيحية والعداء للسوفييت هو أحد الشروط الجوهرية لاقامة وتوسيع الحوار والتعاون بين القوى الديمقراطية الشعبية .

وتبين التجربة أن الحملات المعادية للمسيحية رغم أنها موجهة ضد الأحزاب الشيوعية والبلدان الاشتراكية والاتحاد السوفييتي في المحل الاول ، فانها ليست موجهة ضد الشيوعيين فحسب ، وانما ضد الديمقراطيين الآخرين . وضد الحريات الديمقراطية . وهكذا فان الكفاح ضد العداء للمسيحية هو في مصلحة كافة القوى الشعبية التي تريد أن ترى انتصار التقدم الاجتماعي والديمقراطية والسلام . وهذه المثل العليا تصبح بشكل متزايد قوة لوحدة العريضة للشعب العامل ، للجماهير .

سياسة خارجية

التحول الديمقراطي في أندونيسيا

بقلم : ساتيا جايا سوديمان

تشهد أندونيسيا حركة معارضة متنامية ضد النظام الموروثة من الشعب . وتضم هذه الحركة مختلف القطاعات الاجتماعية التي تسعى لقرطة الحياة الاجتماعية .

وتكتسب الجذور الاقتصادية - الاجتماعية للسخط الشعبي أبعادا واسعة وعميقة . وتتمثل في فشل التدابير الاقتصادية للحكومة وعجزها عن الوفاء بوعودها مثل وعدا بتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأرز ومواد الطعام الأساسية . وتتمثل أيضا في ازدياد سيطرة الاحتكارات الامبريالية التي دمرت المشاريع الوطنية مما أدى الى تعطيل عشرات الآلاف من الناس . ويواجه عمال الصناعة وموظفي المكاتب في الشركات الاجنبية بالتهديد الدائم بالفصل . وهناك أيضا تأثير الازمة العالمية للرأسمالية الذي امتد الى أندونيسيا مثل غيرها من البلدان . ويئن الشعب الاندونيسي تحت الوطأة المزدوجة للمستغلين المحليين والاجانب ، ويبدى سخطه على التنفسي الرهيب للفساد في صفوف البؤاثر الحاكمة

وهناك عامل آخر غاية في الاهمية لا يجب أن ننفل دوره في ازدياد وتنامي حركة المعارضة في الوقت الحاضر ، ألا وهو الكراهية المقيتة التي استحوذت على مشاعر الجماهير وخاصة المثقفين الشباب تجاه النظام الاستبدادي وبوليسه السري « كوكامتيب » ذى السطوة الرهيبة ، وأيضاً تجاه الاجهزة البيروقراطية العسكرية والمدنية العديدة ، وتجاه استخدام العنف ضد المعارضين السياسيين ، وأيضاً تجاه هؤلاء الذين سجنوا مئات الالوف من الشيوعيين والديموقراطيين . وجاء في بيان أصدرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاندونيسى في ١٨ يناير ١٩٧٨ : « لقد أصبح الحكم الحالي عبثاً ثقيلاً ومذلاً لكافة طبقات وقطاعات المجتمع فيما عدا قلة من العناصر الطفيلية المكروهة التي تعد على أصابع اليد وترجع أسباب السخط العميق المتفاقم للغالبية العظمى من الشعب عمال وفلاحين ومثقفين وشباب وجميع هؤلاء الذين يعانون قسوة الحياة في ظل سيطرة «النظام الجديد» إلى الأرتفاع المستمر في الاسعار، واتساع الفجوة بين الطبقات الحاكمة التي ترفل في الثروة والشعب الجائع ، والاحتقار الكامل الذي تبديه الدوائر الحاكمة تجاه احتجاجات الشعب وللرأى العام ، وكذلك الديمقراطية الفظة المخزية وحكم الارهاب الذي تفرضه الحكومة » .

وقد اشتدت حركة الاحتجاج الجماهيرية في الشهور القليلة التي سبقت الانتخابات الجديدة للرئاسة في مارس ١٩٧٨ . والسمة الاساسية لهذه الحركة هو أنها ليست موجهة فقط ضد الاعباء الاقتصادية والاجراءات المصادية للديموقراطية بل أفصحت - بشكل صريح وعلني - عن فقدان الثقة في حكم سوهارتو ودعت الى ازالته .

ولكن ، كيف تصرفت السلطات في مواجهة ظاهرة نمو الاتجاهات والتحركات المعارضة ؟ . في أول الامر حاولت السلطات خنق تحركات الطلبة ومنع انتشارها خارج الحرم الجامعي وعندما فشلت في هذا لجأت الى أعمال الكبت والانتقام . وفي منتصف ديسمبر عام ١٩٧٧ أصدرت قيادة القوات المسلحة بياناً هددت فيه باستخدام « أقسى التدابير ضد هؤلاء الذين يعملون لتقويض سلطة القيادة الوطنية » (أى النظام) أو أى شخص يحاول أن يعبط اجتماع مجلس الشعب الاستشاري ، المكون الى انتخاب الرئيس . واعتبره بعض الجرائد هذا البيان محاولة لقمع كل نشاط سياسي وبالأخص المظاهرات وتقدير الالتماسات والعرائض الى أعضاء البرلمان . الخ . واحتجت على اغتصاب سلطة الدولة من قبل أفراد يعدون على أصابع اليد وطالبت بالأ توضع القيود على حق الشعب في الاشتراك في انتخاب الرئيس الجديد . وكان رد السلطات هو إيقاف ٧ جرائد كبرى تصدر في العاصمة . وواصلت المعارضة نشاطها رغم أن البيان المناهض للديموقراطية الذي أصدرته قيادة القوات المسلحة حظي بالتأييد من جانب أعضاء القيادات العليا في الجهاز الإداري والأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية ، وتصاعدت تحركات الطلبة واتسععت في جاكرتا ، وبوجور ، وباندونج ، وسيمارانج ، وجوكيا كارتا ، وسورايايا وغيرها من المدن . ومرة أخرى لجأت القوات الى اطلاق النار على الشعب وعمدت الى قرض تجمعات الجماهير التي رفضت الانصياع للأوامر .

• وحاولت المجموعات اليمينية المتطرفة استغلال الوضع لصالحها الخاص • وبدأت فجأة تتحدث عن « الديمقراطية » بأمل أن تستعيد بعضاً من رأسمالها السياسي الضائع، وتساند هذه القوى أقسام من كبار ملاك الأراضي والراسماليين البيروقراطيين والبورجوازيين الكومبرادور وعملاء المخابرات المركزية والأمبريالية • ولا يطبق اليمينيون المتطرفون الذين يصطادون في الماء العكر مجرد احتمال قيام معارضة ديمقراطية تقدمية فعالة - وإذا نحينا بالطبع قيام جناح يسارى - يمكن أن ينفذ تحولات في البلاد لصالح الديمقراطية والشعب •

وكشف الحزب الشيوعى مخططات الرجعية ودعا جميع الوطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية أو معتقداتهم الدينية للتعاون معا من أجل تجديد المجتمع ، وهو الجهد الذى لا يتطلب من أى شخص التخلي عن معتقداته • ولاشك أن وحدة القوى الوطنية مسألة ضرورية على درجة كبيرة من الاهمية خاصة فى ظروف العزلة المتزايدة التى يعانى منها النظام • وأعطيت أهمية خاصة منذ نهاية العام الماضى لشحن حملة دعائية لإطلاق سراح المسجونين السياسيين •

ويتكون المسجونون السياسيون أساسا من الشيوعيين وأنصارهم وأصحاب المعتقدات الديمقراطية الذين وضعوا فى السجون والمعتقلات دون تحقيق أو محاكمة منذ استيلاء زمرة الجنرالات على السلطة السياسية منذ اثني عشر عاما • وقد صنفهم السلطات الى « فئات » (« ١ » و « ب » و « ج » و « د ») الف (١) ، وهو تصنيف يذكرنا بتصنيف المواشى • ولاشك أن مثل هذه التصنيفات المهينة والمذلة تقدم صورة مصغرة لموقف النظام من أفكار الديمقراطية والحرية والاخلاقيات • ولا غرابة فى أن أندونيسيا قد أصبحت معروفة باسم سجن الشعب •

ولا يمكن للدوائر الحاكمة تجاهل أن حركة الاحتجاجات الهائلة فى البلدان الاشتراكية وغير الاشتراكية ضد امتهان السلطات لحقوق الانسان الاساسية قد وصلت أصدؤها الى أندونيسيا ، وأعطت حافزا اضافيا للنضال الوطنى من أجل إطلاق سراح المسجونين السياسيين • وقد كان من الطبيعى وقد وصلت الحالة الى هذه الدرجة أن يعلن نظام سوهارتو عشية انتخابات مارس إطلاق سراح الفئة « ب » من المسجونين السياسيين • وقد انخفض العدد الكلى للمسجونين السياسيين بجميع « فئاتهم » حسب أقوال السلطات الى ٢٠٠,٠٠٠ مسجون سياسى •

(١) طبقا لهذا التصنيف يندرج فى الفئة « ١ » هؤلاء المتهمون بالاشتراك المباشر فى أحداث ٣٠ سبتمبر ١٩٦٥ والذين سبقتمون الى « المحاكمة » • ويندرج فى الفئة « ب » هؤلاء المحتمل مشاركتهم فى هذه الأحداث ولكن لا توجد أدلة وبراهين كافية على ذلك • ويندرج فى الفئة « ج » المشتبه فى صلاتهم بالحركة الشيوعية • ويندرج فى الفئة « د » الأشخاص الذين لا يمكن إدراجهم فى فئة من هذه الفئات • ويندرج فى الفئة « ٢ » هؤلاء الذين ألقى القبض عليهم أثر التحركات الجماهيرية فى عام ١٩٧٦ •

ولكن ، لنلق نظرة على ماتسميه السلطات « بالافراج » عن المسجون السياسى .
فهناك قائمة طويلة من الشروط المستحيلة . فالمسجون السياسى يمكن استرداد
« حريته » اذا توفرت الشروط التالية :

١ - تغيرت ايدولوجيته .

٢ - دلت تصرفاته خلال فترة سجنه على انصياعه للاتجاهات الايدولوجية
للنظام .

٣ - أن تبدي عائلته استعدادها لتقبله .

٤ - أن يوافق جيرانه على أن يعيش فى جوارهم .

٥ - أن يكون هناك عمل يلتحق به .

ولا يقتصر الامر على هذا ، بل هناك شروط أخرى أكثر اذلالا وارهاقا ، مثل
ان تدفع عائلة المسجون السياسى التكاليف التى صرفت عليه أثناء اقامته فى
السجن . وقد بلغت قيمة هذه « الفدية » فى جاكارتا مبلغا يتراوح بين نصف
مليون ومليون روبية للشخص الواحد ! . وفى حالة عدم دفع هذه « الفدية »
فان المسجون عند اطلاق سراحه يعجزى ترحيله الى إحدى مناطق الادغال ليعيش
فيها مدى الحياة . وباختصار أن « النظام الجديد » يفرج المسجون السياسى من
المعتقل الى المنفى السياسى وهذه هى « الحرية » التى يفهمها .

والامر الانكى ، أن هؤلاء الذين يعودون الى منازلهم يواجهون بمجموعة من
الشروط الاخرى : أن يقضوا ال ٦ أشهر الاولى التالية لاطلاق سراحهم محبوسون
فى منازلهم لايفادرونها ، وألا يفادروا نطاق كردون المدينة فى ال ٦ أشهر
التالية ، وأن يثبتوا حضورهم يوميا أمام عدد من المكاتب الحكومية والعسكرية
لاتقل فى العدد عن أربع مكاتب ، وبعد ذلك كله ، يمكن للسلطات أن تقرر ما اذا
كان المسجون السياسى السابق يستحق السماح له بحرية أكبر فى الحركة .
ويضاف الى هذا تجريد المطلق سراحه من كل الحقوق : لايسمح له بالعمل فى
أى هيئة حكومية ، ولا يسمح له بالدراسة فى المدرسة الثانوية أو المعهد العالى ،
ولا يسمح له بأن ينتخب أو ينتخب . الخ . وتسرى هذه الشروط ليس فقط
على الفئة « ب » من المسجونين بل تسرى كذلك على المسجونين من الفئة « ج »
الذين يقضون فى السجن فترة أقصر نسبيا .

وفى الوقت الذى سيتم فيه اطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين من
الفئة « ب » فى نهاية عام ١٩٧٩ كما تشير خطة السلطات فى هذا الشأن إلا أن
أحدا لايعلم شيئا عن مصير الفئة « ا » من المسجونين . ويقول الاميرال سودومو
رئيس ال « كوكامتيب » البوليس السرى أن هذا يتوقف على « الامكانيات
المتاحة » .

وقد استخدم النظام هذه المهزلة التي يطلق عليها « الافراج » عن المسجونين للايحاء للشعب بأن **سوهاارتو** ينوى احداث تغييرات لصالح الديمقراطية . ويكتسب هذا الاعلان اهمية خاصة عشية انتخابات الرئاسة . ولكن حسابات الدوائر الحاكمة كانت خاطئة ، فلم يعد الشعب يسهل خداعه كما كان الحال في الماضي ، خاصة عندما يرى النظام في نفس الوقت الذي يعلى فيه عن اطلاق سراح المسجونين يرسل الدبابات والسيارات المصفحة الى الشوارع لتفريق المظاهرات الشعبية . وكل يوم يزداد أعداد الشعب الذين يتعاطفون مع نضال الشباب من العمال والطلبة الذين يطالبون بالديموقراطية والعدل الاجتماعي .

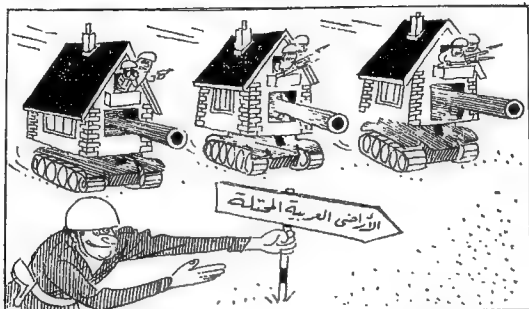
ويرفع الحزب الشيوعي الاندونيسي راية حقوق الانسان وراية التضامن مع المسجونين السياسيين ، ويخوض نضالا متواصلا لاطلاق سراحهم . ويجمع الرأي العام في الداخل والخارج حول قضيتهم . ويقول نداء حزبا في يناير ١٩٧٨ الذي وجهه الى جميع المسجونين السياسيين السابقين وهؤلاء الذين لا يزالوا في زنازانات سجون النظام الرجعي : « يطالب الحزب الشيوعي الاندونيسي بحسم بالافراج الفوري عن جميع المسجونين السياسيين بما فيهم الاشخاص الذين تم القبض عليهم في الاحداث الاخيرة . ونطالب في نفس الوقت باعادة حقوق المواطن كاملة لهم بوصفهم مواطنين في جمهورية اندونيسيا ، واعادة ممتلكاتهم التي استولت عليها السلطات »

ويؤمن الشيوعيون بأن عملية المقرطة يمكن أن تكون عملية مقرطة حقيقية اذا ابتدأت بالافراج الفعلي عن جميع المسجونين السياسيين وانهاء كل نوع من أنواع الكبت والتمييز ضد القوى والحركات المناضلة في سبيل التحرر الوطني والديموقراطية والتقدم والعدل الاجتماعي والمناهضة للامبريالية وأذئابها المحليين . وفي نفس الوقت لاتتعلق بأية أوهام خاصة بموقف النظام في مسألة الديمقراطية ، هذا النظام الذي اغرق البلاد في دماء الوطنيين .

ويتضح الآن بصورة اكبر من أي وقت مضى انه بالرغم من الارهاب السياسي وأعمال القمع والكبت فان المطالبة باحداث تحول ديموقراطي جذري أصبح المطلب السائد في صفوف حركة المعارضة ، وهو الامر الذي يجعل توحيد وتجميع جميع القوى التقدمية في البلاد مسألة ضرورية بما يتضمنه من التغلب على الاتجاهات المعادية للشيوعية . ويقول البيان الذي وجهته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاندونيسي للشعب: « الآن أصبحت وحدة جميع القوى الوطنية لتدعيم نضالها المشترك ضد نظام **سوهاارتو** أكثر حيوية عن أي وقت مضى . وتكتسب نفس الاهمية والحيوية ضرورة التغلب على النزعات الانعزالية والتحيزات والمنافسة غير المشروعة لتحقيق وحدة النضال من أجل التحرر من الحكم الارهابي » .

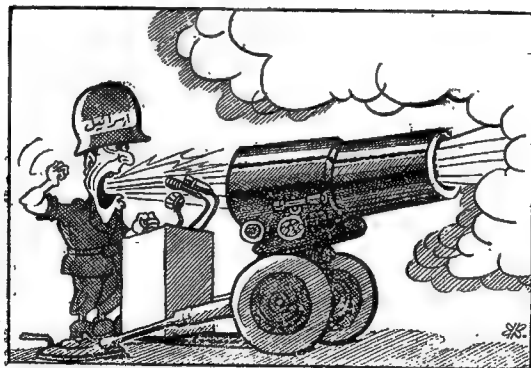
ولا جدال ان نجاح الحركة الهادفة للمقرطة الحقيقية لاندونيسيا لا يمكن ان يتحقق الا من خلال وحدة جميع القوى الديمقراطية والتقسيمية بما فيها الشيوعيون ، وذلك في اطار تحالف وطني معاد للامبريالية نحت راية « **العجبة الوطنية المتحدة** » . ومثل هذا النضال الذي نخوضه يتمتع بتأييد كافة القرى التقدمية في العالم أجمع .

● كاريكاتير ●



يو. شيربيانوف

السلام كاتريد إسرائيل



ن. فوليكوف

أهلوب القنابل في الدعوة للسلام

تعليق سياسي

سياسة واشنطن في جنوب أفريقيا

بقلم: أسوب باهاد

حين يسمع المرء بعض الساسة والدبلوماسيين والخبراء
والصحفيين الأمريكيين يتحدثون عن سياسة الولايات المتحدة في
أفريقيا الجنوبية قد يتبادر إلى ذهنه أن همهم الوحيد هو خدمة
« قضية الحرية والعدالة » ولو أن المرء صدقهم فإن حكومة
كارتر - كما أعلنت للعالم في نهاية العام الماضي صحيفة
(« كريستيان ساينس مونيتور ») على سبيل المثال - كانت
الحكومة الأولى التي أولت اعتبارا جديا للظلم والخطورة الوضع
في أفريقيا الجنوبية ، واشتركت الولايات المتحدة بعمق في
البحث عن حلول . ويعلن الرئيس الأمريكي نفسه في حديث
أذيع على أوسع نطاق « اعتقد أننا نتمتع الآن بثقة جيشا لم تكن
هناك ثقة بنا ، ولنقل في أفريقيا مثلا » .

ويزعمون في الطرف الآخر من الأطلس أن اهتمام واشنطن الملح بالمنطقة إنما ينبعث من اعتبارات انسانية خالصة ، وتغلق الافاوية الدعائية بسنخه على أى عمل تقوم به الدبلوماسية الامريكية في المنطقة ، ويزين بالحديث عن الايثار والانسانية والدفاع عن حقوق الانسان .

لكن المحسنات اللفظية لا تفعل الكثير لاختفاء الطبيعة الحقة لهذا الاهتمام البالغ ، أو الدوافع الكامنة خلف تدخل البوائر الامريكية الحاكمة الصريح في شئون أفريقيا الجنوبية (وينبغي أن نلاحظ انها في بعض الأحيان تتصرف وحدها ولكنها غالبا ما تتصرف بالاتفاق مع الامبريالية والاستعمار الجديد البريطانيين) . ولن يعجز أقل المراقبين اطلاقا عن ادراك أن استراتيجيات واشنطن في هذه المنطقة (والاستراتيجية البريطانية أيضا) ، تعتمد على الدور الذي تلعبه القارة في مجموعها في عالم اليوم ، وجزؤها الجنوبي بشكل خاص ، وعلى اهميتها بالنسبة للنضال بين قوى التقدم وقوى الرجعية .

ففي ظل الثورة العلمية والتكنولوجية اليوم ، التي زادت من الحاجة الى المواد الاولية ، ومع ظهور السلاح الصاروخي النووي الذي أضفى طابعا شاملا على التخطيط الاستراتيجي ، وأخيرا وليس آخرا في وضع يتجه فيه عدد متزايد من بلدان القارة الى اتباع طريق ذي توجه اشتراكي ، تشغل افريقيا مكانا اكبر في سياسة واشنطن ، واليوم ومد حركة التحرر الوطني قد أزال أغلب الألوان الاستعمارية من خريطة القارة ، ومجال نفوذ الامبريالية يقتصر باستمرار ، تسمى الولايات المتحدة للحفاظ على الأقل على قلعة افريقيا الجنوبية التي تضم جمهورية جنوب افريقيا وروديسيا وناميبيا .

وفي أغلب الأحيان تعجز حتى الصفوة الحاكمة في واشنطن عن اخفاء نوايا الامبريالية الامريكية هذه . ففي حديث نشرته صحيفة « يونيتيدستيش نيوز اندويرلد ريبورت » في يونيو ١٩٧٧ قال الرئيس كارتير حين سئل عن دور افريقيا في سياسة الولايات المتحدة « اذا كان هناك انطباع سبائذ ينمو داخليا فهو الحاجة لاستراتيجية طويلة الامد - اذ أنظر الى عشرة أو خمسة عشر أو عشرين عاما في المستقبل - الى صداقة وثيقة وثقة متبادلة وتحالف اجتماعي وسياسي » مع بلدان هذه القارة (ولا يدع الطابع الاستعمار الجديد « للتخالف الاجتماعي والسياسي » التي تود واشنطن أن تفرضه على البلدان الافريقية مجالا للشك فيما تعنيه « الصداقة الوثيقة »)

والحق أن المصالح الاقتصادية للتجمع الصناعي العسكري الامريكي في هذه المنطقة مصالح كبيرة . فأكبر احتياطات للكروم والكوبالت والماس الصناعي والمنجنيز ومعادن مجموعة البلاتينيوم والفاناديوم - وكلها لا غنى للتطور الصناعي الحديث عنها - موزعة في افريقيا الجنوبية . فمن هنا يستورد ما يقرب من نصف الاستهلاك الامريكي منها . فافريقيا الجنوبية تقدم ٥٧٪ من استهلاك الولايات المتحدة من الفاناديوم و ٤٨٪ من البلاتينيوم

و ٣٠٪ من الكروم . وحتى عهد قريب كان حوالى ٦٠٠٠٠ طن من الكروم يشحن سنويا من روديسيا في تحد لعقوبات الامم المتحدة . وتتوقع الدول الاميرالية أن تسد في السنوات القادمة نحو ١٥٪ من احتياجاتها لخام اليورانيوم للاغراض العسكرية والمدنية عن طريق الاستيراد من ناميبيا . وهل يمكن لاحد أن يتجاهل أن جنوب افريقيا تنتج نحو ثلاثة أرباع الذهب الذى يجرى استخراجه فى العالم الرأسمالى .

وتجذب موارد افريقيا المعدنية الدولارات الاميركية كالقطب المغناطيسى . الهائل . فقد تضاعفت الاستثمارات الاميركية فى الاقتصاد الافريقى نحو اربعة اضعاف منذ عام ١٩٦١ ، وهى تصل الآن نحو ٤٠٠٠ مليون دولار . وفى نهاية ١٩٧٦ تجاوزت الاستثمارات الاميركية فى جمهورية جنوب افريقيا وناميبيا وحدهما ٢٠٠٠ مليون دولار . ويعمل هناك فى الوقت الحالى نحو ٥٠٠ احتكار امريكى من بينها احتكارات عملاقة مثل جنرال موتورز وفورد وكريزلى وجنرال الكتريك . غير أن المجموع الكلى للشركات الاميركية التى تتعامل مع نظام الحكم فى بريتوريا يقترب من ستة الاف . وقد احتل رأس المال الامريكى مواقع هامة فى استخراج الذهب واليورانيوم والفاناديوم والكروم والنيكل والنحاس والماس والانتيمونى .

وفضلا عن هذا فان قوة العمل الرخيصة فى افريقيا تجتذب المستثمرين من وراء البحار لانها تمكنهم من تحقيق ارباح خرافية . فمتوسط معدل الربح هناك ٢٤٪ من رأس المال المستثمر أى ما يزيد ٥٠٪ عنه فى بقية العالم الرأسمالى . ويجلب هذا للاحتكارات الاميركية العاملة فى افريقيا ١٠٠٠ مليون دولار سنويا . ولهذا فليس من الصعب أن نرى من الذى يقف وراء جماعة الضغط الافريقية الجنوبية فى واشنطن وهى جماعة كان لصحيفة « انترناشونال هيرالد تريبيون » كل الحق فى أن تصفها بانها « صوت من وول ستريت » ، كما ليس من الصعب ان نرى لماذا يقفون وراءها .

وتلعب القارة الافريقية دورا لا يقل اهمية فى خطط واشنطن العسكرية . فيؤكد الجنرال براون رئيس لجنة رؤساء هيئات اركان الحرب الاميركية صراحة فى تقريره للكونجرس فى بداية عام ١٩٧٧ ضرورة ضمان وضوح تسهيلات جوية وبحرية ومواصلات فى كل انحاء افريقيا وحولها فى متناول الولايات المتحدة . وتعلق أهمية خاصة على المنطقة الجنوبية . وقد شرح جيمس نوييس نائب مساعد وزير الدفاع الامريكى للجنة فى الكونجرس أن هذا الجزء من القارة تعبره الشرايين الحيوية الى المحيط الهندى ، وأن واضعى الاستراتيجية الاميركية يعتبرونه « منطقة الضعف » التى يمكن توجيه الضربة فيها الى الشرق الاوسط .

وتحاول واشنطن منذ اواخر الستينات اقامة حلف عسكري تحت رعايتها فى جنوب الاطلس ، ولقد وضعت بالفعل اسما له هو : منظمة حلف جنوب الاطلسى . ورغم أن خطة واشنطن لضم جنوب افريقيا وعدد من دول امريكا

اللاتينية الى هذا الحلف لم تتحقق فانها لم نحل عن الفكرة . وبالعكس تماما . فكما علفت « لوموند دبلوماسيك » الباريسية الشهيرة فى مارس ١٩٧٧ فان « احداث افريقيا الجنوبية قد اعطت الاولوية الاسرائيلية مرة اخرى لفكرة . منظمة حلف جنوب الاطلسى القديمة »

وليست هذه الخطط عملية دون الاعتماد على امكانات نظام حكم فورستر الاقتصادية والعسكرية والسياسية . ولكن واشنطن لا يمكن الا أن ترى ان اية مساندة - ولو ضمنية - للفصل العنصرى فى جنوب افريقيا الآن - فى الربع الاخير من هذا القرن - يمكن ان تقضى كليا على سمعة الولايات المتحدة السيئة بالفعل فى افريقيا ، وتقوض الى حد كبير روابط الولايات المتحدة الاقتصادية بالدول الافريقية . وقد ادى رفض حكام بريتوريا دسالمبورى بعناد لاتباع سياسة - أكثر مرونة - ومضاعفتهم للارهاب العنصرى فى جنوب افريقيا وروديسيا الى نصاعد جبار فى النضال الثورى العنيسى ، ويخشى واضعوا الاستراتيحية الامريكيون النتائج الممكنة . فالذبذبات التى يثيرها هذا الانفجار محسوسة بعيدا خارج البلدين . وقد صرح « موفف أمريكى كبير » لمراسل صحيفة نيوزويك بأن مثل هذا المسار للاحداث « قد يؤدى ... الى امكانية ظهور نظم حكم حتى اشد عداء للغرب فى المنطقة » (أى فى افريقيا الجنوبية بامرها - ١٠ ب) .

وهذا هو السبب فى استضافة واشنطن فى محاولاتها التسكر لتصرفات فورستر وسميت العنصرية المتطرفة . فهمة واشنطن الاولى فى افريقيا - كما صاغها ريجنيو بريتينسكى مستشار الامن القومى للرئيس الامريكى فى حديث لصحيفة « انترناشونال هيرالد تريبيون » هى « تجنب حرب عبر القارة ستكون فى الوقت ذاته حربا للسود ضد البيض ، وللحمر ضد البيض » . وبعبارة اخرى - على حد قوله « حربا تمزج النزاع العنصرى مع الصراع الايديولوجى » .

وهناك سبب آخر يكمن خلف رغبة واشنطن فى تصوير نفسها « كنصر » لحقوق السود فى افريقيا الجنوبية هو « الجبهة الداخلية » المضطربة فى الولايات المتحدة نفسها . وقد حذر اندرو بانج ممثل الولايات المتحدة فى الامم المتحدة فى يونيو ١٩٧٧ من انه « اذا نشبت حرب عنصرية فى افريقيا فمما من سبيل الا نتاثر بها ، فالتوترات العنصرية دائما كامنة تحت السطح تماما » فى الولايات المتحدة « واية مواجهة اكبر فى افريقيا مستشر الدم بين « الامريكيين البيض » وتضعهم فى مواجهة « الامريكيين السود » .

غير أن من الواضح ان الدبلوماسى الامريكى قد أخرج من اعتباره الجوانب الاجتماعية والسياسية للمسألة . فهو يتجاهل فى نبوءاته نمو الوعي الطبقي

بين الكادحين الأمريكيين السود . وتسييس حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة . وقد كان هذا الجانب بالتحديد هو الذى بدور فى ذهن صحيفة « دىلى ويرلد » الشيوعية الأمريكية حين كتبت تقول أن « هناك ٣٠ مليون أمريكى - أفريقى يؤيدون بوضوح حرية شعوب أفريقيا الجنوبية . وهؤلاء المليونون مليوناً احتياطي معاد للامبريالية لو عرفوا الحقيقة فى أفريقيا الجنوبية » وهذا هو ما يثير قلق الدوائر الأمريكية الحاكمة .

كيف يمكن للمرء أن يصدق تصريحاتهم دفاعاً عن حقوق الإنسان فى البلدان الأخرى - وبخاصة فى أفريقيا الجنوبية - إذا كان الهنود - وهم من سكان الولايات المتحدة الأصليون - محرومون فعلاً من الحقوق المدنية والاجتماعية ؟ لقد أعلن ممثلو هنود الولايات المتحدة فى مؤتمر عالمى للدفاع عن حقوق سكان أمريكا الأصليين عقد فى سبتمبر الماضى فى جنيف : « لقد قيل لنا دائماً أننا لسنا كائنات بشرية . لكن الجميع قد ولدوا فى هذا العالم متساوين . وما لم تراعى المساواة فسيعرض مستقبل البشرية للخطر . لقد جئنا هنا لنقول لكم - باسم الهنود الأمريكيين - أننا أيضاً بشر ، وأننا ننبغى أن نتمتع بحقوق الإنسان » .

لقد عدنا هنا بعض العوامل الرئيسية التى تحدد سياسة واشنطن الأفريقية منذ سنوات . غير أن خطتها التكتيكية خط متعرج وأن بقيت الأهداف الاستراتيجية دون تغيير . فسواء شأئت الدبلوماسية الأمريكية أو لم تشأ فإن عليها أن تتكيف مع العمليات العميقة التى حولت أفريقيا من « منطقة استعمارية محرمة » الى ميدان قتال تدور فيه المعارك المعادية للامبريالية .

لقد دفعت حركة التحرر الوطنى الصاعدة فى أفريقيا الجنوبية ، وفشل العدوان الامبريالى العنصرى والتدخل فى أنجولا ، هنرى كيسنجر ووزير الخارجية الأمريكية فى ذلك الحين الى وضع خطة متقنة . وقد كتبت « نيويورك تايمز » فى تحليل لهذه المسألة فى ربيع ١٩٧٧ « أن الخطة تركزت فى سياسة السعى الى التعاون مع فورستر فى التوصل الى نقل السلطة السياسية عن طريق المفاوضات الى ممثلين مقبولين للأغلبية السوداء فى كل من روديسيا وناميبيا » .

هل من شئ أكثر خيلاً من مناصرة فورستر لحقوق السود فى روديسيا وناميبيا ؟ فورستر الذى يفخر فى لحظة بأنه لا يذهب الى فراشه قبل أن يقرأ أصحاباً من الإنجيل ثم يعلن فى اللحظة التالية أن حكومته ستستخدم « كل الوسائل المتاحة » لقمع « الفوضى والاضطراب » (أى الاحتجاجات الشعبية) . ان استخدام فورستر فى الضغط على سميث أشبه فى حماقته بدفع النمر الى اقتناع الدب بأن يتحول الى نباتى .

وقد كان مقررا لهذه السياسة ان تفنسل ٠٠٠ وقد فتنست بالفعل . وهكذا فحين جاءت حكومة كارتر الى السلطة في يناير ١٩٧٧ واجهت تدهورا حادا في الوضع في جنوب الغارة . كانت الأزمة السياسية الداخلية تتزايد في جنوب افريقيا ، حيث صعد السكان السود بقيادة المؤتمر الوطني الافريقى والحزب الشيوعى في جنوب افريقيا النضال ضد الفصل العنصرى ومن اجل التقدم الاجتماعى . وردت حكومة فورستر باعمال قمع اكثر قسوة ، وهى سياسة اثار بالفعل احتجاجات قوية في العالم كله . وفى ناميبيا صعدت منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) عملياتها المسلحة لوضع حد لاحتلال جنوب افريقيا الاستعماري غير المشروع . وحلر اتحاد شعب زيمبابوى الافريقى (زابو) واتحاد زيمبابوى الافريقى الوطنى (زانو) - اللذين شكلا معا الجبهة الوطنية في زيمبابوى - بأنهما لن يسمحا بأى تأخير آخر لنقل السلطة في روديسيا الى الاغلبية وضامعا عملياتهما العسكرية ضد نظام حكم سميث .

ولم يترك هذا لواشنطن وقتا للتفكير . ويكشف تكوين « هيئة الطوارئ » التى شكلها كارتر من قلق البيت الأبيض على مصر مصالحه في افريقيا . وللمرة الاولى تم اشراك نائب رئيس امريكى في حل قضايا افريقية . وساعد والتر مونديل في ذلك سايروس فانس وزير الخارجية واندرو يانج ممثل الولايات في الأمم المتحدة .

يقول بعض الناس ان الجديد هو القديم الذى طال نسيانه . لكن حتى هذه النظرة الساخرة لا يمكن أن تنطبق على السياسة الافريقية « الجديدة » التى وضعتها وتبناها مجموعة العقول هذه . فاهدافها الاستراتيجية لا تختلف فى الأساس عن مفهومات حكومة تكسون وحكومة فورد السياسية . اننى نذكرها جيدا . فواشنطن تسعى الآن - شأنها من قبل - الى المحافظة على النظام الرأسمالى في افريقيا الجنوبية ، والى ممارسة أقصى تأثير - بمساعدة بريتوريا - على التطورات في اجزاء افريقيا . وأحد اهدافها الأساسية الآن - شأنها من قبل - هو تقويض وحدة القوى الثورية الوطنية ، وبذر الشقاق بين الدول الافريقية .

وجنوب افريقيا هى حجر الزاوية في سياسة الولايات المتحدة في افريقيا رغم أن واشنطن تحاول جاهدة اخفاء هذه الحقيقة . وكل ما يعتزم هؤلاء الساسة عبر البحار فعله هو ترقيع نظام الحكم العنصرى في جنوب افريقيا . واذا تدرك الولايات المتحدة أن التغييرات حتمية فانها على استعداد « للتضحية » بسميث والاعتماد على الافريقين « المعتدلين » في روديسيا (وفى ناميبيا) . ومن المنتظر أن يؤدى وصولهم الى السلطة الى اقناع حكومات تميل نحو الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى .

ويقدم هذا بالطبع كشيء جديد ، فسايروس فانس - على سبيل المثال - يقول لنا ان ما تحتاجه روديسيا هو « انتخابات حرة مفتوحة امام كل الاحزاب ، ويمكن لكل من بلغ سن التصويت ان يشترك فيها على قدم المساواة ... بحيث تحمي حقوق كل المواطنين ، من كل العناصر . ويصرح بان « البحث يجرى عن حل يؤدي الى الاستقلال « في ناميبيا » . اما عن جنوب افريقيا فيقول فانس انه يجب « وضع حد للتمييز العنصري ... وقرار نهج جديد يهدف الى المشاركة السياسية الكاملة لكل ابناء جنوب افريقيا » . وتبدل المحاولات لاقتناع الراى العام ، وبخاصة في البلدان الافريقية ، بان واشنطن على استعداد لاتخاذ اجراءات « شديدة » كي تحقق هذه الاهداف . وجرى الحديث من « استخدام الهراوة » وعن « الاعمال بدلا من الأقوال » .

واثبتت الخطط الأمريكية « الجديدة » بدورها فشلها في الممارسة . ففي خريف عام ١٩٧٧ لم تكن العقوبات الموقعة على بريتوريا لدفعها الى الموافقة على « الاصلاحات » التي تريدها واشنطن قد جاورت استعداد المحققين العسكريين الأمريكيين ، ووقف الاتصالات الرسمية بين وكالة المخابرات الأمريكية ووكالة المخابرات في جنوب افريقيا ، وتطبيق قواعد اكثر صرامة في منح تأشيرات دخول أمريكا لمواطني جنوب افريقيا وما الى ذلك .

ولقد كانت صحيفة الجارديان على حق عند مناقشة « مدى الجدية التي تبدو بها هذه العقوبات المزعومة لفورستر » لان تسامل : « فهل تعدو أن تكون وخزة دبوس » .

ويقود التحليل الى استخلاص أن الشاغل الرئيسى للدبلوماسية الأمريكية هو الاتسبب خسائر حقيقية لمواقع فورستر . ويصبح الوضع أكثر وضوحا في المواقف الحرجة . فلننظر الى رد واشنطن على القرار الذي اتخذته سلطات جنوب افريقيا في اكتوبر ١٩٧٧ بخطر ١٨ منظمة معارضة للسود والبيض ، واغلاق عدد من الصحف الدورية ، والقاء القبض دون محاكمة على عشرات العناصر السوداء النشيطة والمتعاطفين البيض ، وهو قرار اثار احتجاجات عالمية .

لم تجسر واشنطن هذه المرة - كما فعلت في الماضي - على اعتراض لقرارات مجلس الأمن بتوقيع عقوبات على بريتوريا . غير أن موقفها كان مبهما . فقد رفضت الولايات المتحدة قطعيا تأييد اقتراحات الدول الافريقية عن الوقف الكامل للعلاقات الاقتصادية مع نظام حكم فورستر ، رغم أن هذا كان هو الأسلوب الوحيد الفعال لممارسة الضغط عليه . صحيح أن الولايات المتحدة لم تعارض قرار حظر الشحنات العسكرية لجنوب افريقيا . لكن هذا القرار لا يكاد يؤثر على مواقف بريتوريا اذا أخذنا في الاعتبار كمية الاسلحة

«التي سلمتها الدول الامبريالية بالفعل الى فورستر ، ومساعدتها له في بناء صناعة عسكرية (تشمل الصناعة النووية) في جنوب افريقيا فادرة - وفق تقديرات وكالة « يونيتد پرس انترناشونال » على صناعة ٦٠٪ من احتياجاتها من الأسلحة . وقد كانت « واشنطن بوست » على حق في هذا الصدد حين قالت ان الولايات المتحدة لم تؤيد المطالبة بحظر الشحنات العسكرية الا لمنع توقيع عقوبات أشد على جنوب افريقيا .

وشن فورستر مناورة مضادة في محاولة عابثة لاطهار متانة نظام حكمه : فأجريت الانتخابات في جنوب افريقيا قبل موعدها في ٢٠ نوفمبر . ولكن منذ الذي سيفنعه « انتصار » انتخابي آخر لا يبطال الفصل العنصري إذا كانت البشرة البيضاء هي الجواز الوحيد للاقتراع ؟ ان مليونين فقط هما اللذان يتمتعان بحق التصويت من بين عدد السكان البالغ ستة وعشرين مليوناً .

وتلعب الدبلوماسية الامريكية لعبة مزدوجة في مسألة روديسيا أيضا . فقد كان الانطباع الأول هو ان الحكومة الأمريكية الجديدة على استعداد لممارسة الضغط على سميت لاجباره على وضع السلطة الحقيقية في ايدي الاغلبية السوداء . لكن الخطة الانجلو امريكية لتسوية مسألة روديسيا - والتي اعلنت في سبتمبر ١٩٧٧ - تضمنت بنودا يعارضها اوثك الذين يناضلون من اجل استقلال وطني حقيقي .

وتعارض الجبهة الوطنية في زيمبابوي بالدرجة الاولى البند الوارد في الخطة الانجلو امريكية من اجراء انتخابات قبل نقل السلطة الى الاغلبية ، اي في وضع ستخضع فيه الانتخابات كلياً لتحكم النظام العنصري . كما تعارض العزم على نزع سلاح الوطنيين في زيمبابوي عملياً . ويرى كثير من المراقبين ان ما ورد في الخطة عن تكوين حكومة « غير عنصرية » فترة للبقاء على النظام القديم في البلاد . أما « صندوق تنمية زيمبابوي » الذي سيتكون من استثمارات البلدان الغربية فان صحيفته « زيمبابوي بيبلز فويس » تعلن صراحة ان هدفه هو جعل زيمبابوي المستقلة تابعة للبلدان الرأسمالية ، ومن ثم ابقاؤها تدور في فلك الرأسمالية .

وقدم ايان سميت - وقد شجعه غموض الموقف الانجلو امريكي - اقتراحه « الجريء » في ٢٤ نوفمبر حيث وافق على تطبيق مبدأ « صوت واحد للشخص الواحد » في روديسيا ، وانما بالطبع بشرط واحد هو ان توفر الحكومة الجديدة « الضمانات الدستورية لحقوق الاقلية البيضاء » . وينبغي ان تكفل هذه « الضمانات » للطائفة البيضاء - اي لواحد على اربعة وعشرين من السكان عدد مقاعد البرلمان الذي يسمح للعنصريين بوقف اي

نشرع لا يأتي على هوام في المسائل الدستورية . كما بصر سميت على حق تكوين جيش جديد لزيمبابوى على أساس « قوات الامن » العنصرية القائمة . وأكثر من هذا فان سميت لا يناقش اقتراحاته مع ممثلى الجبهة الوطنية الذين رفضوها رفضا قاطعة بل مع من يسمون القسادة السود « المعتدلين » في البلاد ، الذين قالت عنهم صحيفة « زيمبابوى بيلو فويس » ان اهدافهم هي اهداف سميت نفسها ، انهم يريدون ان يأخذوا مكانه ويصبحوا راسمالين سود . وقد علقت صحيفة « لوموند » الباريسية على هذه المناورة الجديدة قائلة « ان ايان سميت يستحق عن جدارة سمعته كاستاذ للخداع السياسى » .

وننتقل الآن الى موقف واشنطن من ناميبيا ، اعلنت حكومة كارتر في البداية انها ابتعدت عن نهج اسلافها الذين وافقوا عمليا على تكوين جنوب افريقيا « لحكومة مؤقتة » من بين رؤساء القبائل الموالين لبريتوريا . وانضمت واشنطن فعلا الى لندن وباريس وبون واتاو كي يحاولن اقناع بريتوريا بالوافقة على تسوية في ناميبيا ترضى الراى العام العالمى الى حد ما بدلا من مواجهة « امر اسوأ » .

ولكن مع نهاية سبتمبر الماضى استسلمت واشنطن وشركاؤها لابتزاز فورستر الذى أعلن ان جنوب افريقيا لن تسحب قواتها باى حال من ناميبيا ما لم تجر انتخابات « حرة » . هنالك . وعرض ممثلو الغرب « حلا وسطا » مريبا ل « تهدئته » . وتقول وكالة رويتر انهم وافقوا على ان تظل قوات جنوب افريقيا فى البلاد على ان تكون تحت قيادة الأمم المتحدة . لكن من الذى يستسيغ الصور الجديدة من قصة ذات الرداء الأحمر التى بتنكر فيها الذئب العنصرى بخوذة الأمم المتحدة الزرقاء ؟ لن يكون هؤلاء بالتأكيد الوطنيون فى ناميبيا .

ورغم كل خداع الدبلوماسية الامريكية فان القوى الوطنية فى افريقيا التى تمرست فى النضال - لا يمكن الا ان ترى ان سياسة واشنطن - مهما عدلت - لا تقود الا لافريقيين الا الى متاهات الاستغلال والقهر اللاشرعية القديمة . وتبين الحياة بجلاء ان الامبريالية قد تتخلى عن بعض تكتيكاتها لكنها لا تتخلى ابدا عن اهدافها النهائية .

وتزداد مقاومة هذه السياسة الاستعمارية الجديدة يوميا . وتزداد

الصعوبة التي تواجهها واتسطن في تصوير « الاعتدال » كبلسم : وتنبذ بسرعة الاسطورة التي تروجها الدعاية الامبريالية عن الطابع « العنصرى الخالص » للمواجهة في جنوب أفريقيا . فالصراع هنا صراع وطنى وطبقى . وكما اوضح قرار الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعى في جنوب أفريقيا في ابريل ١٩٧٧ ، فان احداث أفريقيا الجنوبية « قد ابرزت بوضوح بالغ الفارق بين سلطة الشعب الحقيقية و « الحلول » الاستعمارية الجديدة ، بين تحرير الجماهير الحقيقي و « تحرر » اقلية من الصفوة تعتمد على رعاية الامبريالية » . ويمضى القرار فيقول « وباختصار ركزت الاحداث الاهتمام فى كل مكان على الاختيار بين القومية الثورية التي تقود الى التحرر الاجتماعى ، وبين قومية تخدم طبقة ضيقة من الاستغلاليين ، وتجعل الامة مخلب قلع لراس المال العالمى » (١) .

وفي الوقت نفسه يرى شيوعيو جنوب أفريقيا فرصا جديدة لمواجهة الامبريالية والرجعية . يقول قرار ابريل : « ان الاضطراب الشامل فى المنطقة يجعل من المستحيل على الرجعية ان تستمر فى الحكم طويلا بالطريقة القديمة، واستجابة لهذا الواقع تضطر الامبريالية الى اخذ مبادرات تأمل بها ان توقع القوى الثورية فى الشرك ، ولكنها تؤكد فى الوقت ذاته ايضا استجابات نضالية لدى الشعب » (٢) .

ان النضال الذى تخوضه شعوب أفريقيا الجنوبية ضد قوى الاستعمار الجديد والعنصرية والرجعية المتجذرة يزداد قوة . وهو لا ينفصل عن نضال كل الشعوب فى كل انحاء العالم ضد الامبريالية ومن اجل السلام والعدالة والاستقلال الوطنى . وهنا تكمن قوته ، وهذا يشير انتصاره .



(١) ذى افريكان كومينيست - العدد ٧٠ ، ١٩٧٧ ، ص ٢٥ - ٢٦ .

(٢) ذى افريكان كومينيست ، العدد ٧٠ ، ١٩٧٧ ، ص ٢٨ .

البرازيل

عزلة الدكتاتورية

بقلم: لوليس كارلوس بريستوس

ظهرت سمات جديدة في الوضع المعقد المتناقض الحالي في
البرازيل ، ومن الضروري كي نفهمها ان ندرس الاحداث
الجارية في سياق التغيرات الاساسية في ميزان القوى العالي
بازدياد عمق الازمة العامة للرأسمالية ، وتقدم الاشتراكية في
الوقت نفسه ، وفي اطار الاحتفالات بالذكرى السنوية الستين
لثورة أكتوبر الاشتراكية ، والاتصالات الكبيرة التي احرزها
نضال الشعوب من اجل التحرر واستمرار اتساع عملية

• الانفراج

وبالنسبة لأمريكا اللاتينية كانت نقطة التحول هنا انتصار الثورة الكوبية ، فقد اضطرت الولايات المتحدة في مواجهة هذا الحدث التاريخي الى إعادة النظر في سياستها تجاه بلدان أمريكا اللاتينية ، وأصبح اتجاه هذه السياسة الآن متغيرا للغاية ، فقد كانت هناك اولا تجربة « التحالف من اجل التقدم » التي انتهجت في عصر الرئيس كينيدي ، وبعد الفشل الذريع لهذه التجربة الإصلاحية تحولت الولايات المتحدة الى تشجيع الانقلابات والعسكرية الرجعية والمشاركة المباشرة فيها ، واعتبرت هذه الانقلابات وسيلة لوقف العملية الثورية في أمريكا اللاتينية . ويمثل انقلااب عام ١٩٦٤ في البرازيل - شأنه شأن الانقلابات التي حدثت بعد ذلك في بوليفيا وأورجواي وبشيلي - ظاهرة جديدة . وقد كان هدفها فيما مضى مجرد استبدال المجموعة الأوليغارشية المتحللة أو المعزولة التي تسيطر على السلطة ، بمجموعة أخرى مماثلة . لكن هذه الانقلابات اكتسبت منذ عام ١٩٦٤ طابعا مختلفا مضادا للثورة من حيث الأساس . لقد أصبح هدفها هو انقاذ الرأسمالية لفترة من الوقت على الأقل وسد الطريق أمام الاشتراكية وفرض « نظم حكم ثورية » على بلداننا وبعبارة أخرى فرض الفاشية . وفي هذا الإطار ينبغي بحث سياسة الاداة الأمريكية الجديدة . فالنكسات الكبرى في آسيا وأفريقيا ، والأصداة التي ولدتها سياسة عزل كوبا في العالم أجمع وفي صفوف الشعب الأمريكي ذاته ، كل هذا قد وضع في جدول الأعمال مسألة البحث عن « وجه » آخر للولايات المتحدة ، وبخاصة في علاقتها بأمريكا اللاتينية .

وليس من شك في أن التغيرات التي جرت في سياسة الحكومة الأمريكية منذ تولي الرئيس كارتر منصبه قد مارست - وما زالت تمارس - تأثيرا هائلا على أمريكا اللاتينية . فحكومة كارتر - وإن لم تتخل عن سياسة القوة - تتصرف بمرونة أكبر . فهي تلجأ الى مختلف المناورات ، وتعتمد في الوقت الحالي على العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل بلد من بلدان أمريكا اللاتينية . ومن المؤكد أن هذه السياسة تختلف عن سياسة كيسنجر ، الذي حاول أن ينتقي بلدا واحدا في كل قارة ، ويؤثر على البلدان الأخرى من خلال ذلك البلد . وهناك بعض الجوانب الإيجابية في سياسة الحكومة الأمريكية الجديدة ، ينبغي أن نذكر من بينها الخطوات الأولى لاقامة علاقات مع كوبا ، وكذلك « التنازلات » على مضض لشعب بنما لحل مشكلاته الملحة . لكن كارتر يحاول في الوقت نفسه استغلال شعاعات مثل « الدفاع عن حقوق الانسان » موجها مناورات بوضوح ضد البلدان الاشتراكية بالدرجة الأولى . وعلى أبة حال فإن هذه المناورات تولد بعض الأمال في الدوائر الليبرالية والديمقراطية في أمريكا اللاتينية . وقد استغل الرئيس البرازيلي جيزيل موقف كارتر استغلالا كاملا لشن حملة ديماجوجية وشوفينية يستهدف بها تصوير نفسه كمدافع عن الاستقلال والسيادة الوطنية ، وتصوير حكومته التي فتحت أبواب اللادامام الاحتكارات الامبريالية ، والتي تخلف هذه الاحتكارات كنصير للسيادة الوطنية .

وكما أوضح بيان اللجنة المركزية لحزبنا الذي صدر في مارس ١٩٧٧ فإن « حالات الانتقاد لانتهاك حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية لا تعدو أن تكون اجراء استفزازيا يستهدف ستر الطبيعة المعادية للسوفييت التي تشنها حكومة كارتر . وقد اكدت الوقائع التالية الطابع الديماغوجي لسياسة الولايات المتحدة ازاء أمريكا اللاتينية وبخاصة البرازيل وكما نعرف لم يشعر كارتر بالخجل أن يصافح الطاغية السفاح بينوشيت في البيت الأبيض ، وتعنى زيارة كارتر المقترحة للبرازيل تأييد نظام الحكم العسكري الفاسق الذي يسطهد شعبنا . ان الحقائق تبطل اي اوهام حول سياسة كارتر في أمريكا اللاتينية .

والواقع ان الامبريالية الأمريكية تواصل استخدام القوة في الدفاع عن مصالح احتكاراتها التي يهددها تصاعد نضال حركات التحرر الوطني المعادية للامبريالية في قارتنا . وهذا النضال - كما اكد شيوعيو أمريكا اللاتينية في مؤتمر هافانا في يونيو ١٩٧٥ - هو العامل الحاسم الذي سيحدد المستقبل في أمريكا اللاتينية .

وتزداد قوة احساس الدوائر الحاكمة والاحتكارات في الولايات المتحدة بضرورة صد تيار التصلل المعادي للامبريالية في القارة . وهذا هو السبب في انها لا تتورع عن استخدام اسلحة مثل الانقلابات الرجعية وفرض نظم حكم فاشية جديدة ، ونستطيع أن نرى امثلة كهذه في التهديدات الموجهة للارجنتين حيث يصعد العمال والقوى الكادحة والفئات الواسعة الأخرى النضال ضد خطط فرض الفاشية التي تضعها مجموعات رجعية معينة تخدم وكالة المخابرات المركزية وتعرض بيرو وغيرها من البلدان كذلك لضغط قوى من المجموعات الفاشية بتشجيع وكالة المخابرات المركزية وهذا يدفع قوى الشعب العامل وكل الدوائر الاجتماعية التقدمية الى أن تهب دفاعا عن مكاسبها الديمقراطية .

وتضرب السمات الجديدة الهامسة للوضع الحالي في البرازيل بجسور عميقة في عملية تطور منذ الانقلاب العسكري قبل اربعة عشر عاما .

لقد كانت الديكتاتورية التي فرضت على البرازيل موجهة اساسا ضد الحركة الوطنية الديمقراطية ، والتي عاشت حين ذاك فترة النهوض ، وبوجه خاص ضد الطبقة العاملة وطيبتها . وشنت هجمات عنيفة على مصالح الطبقة العاملة . وتدخلت الديكتاتورية في الشؤون النقابية ، واصدرت قوانين تحظر الاضطرابات واعتبرت النقابات اتعادات تحت سيطرة الحكومة التي خلقت بعد عام ١٩٦٤ دولة بوليسية نموذجية . وجمدت الاجور ، وخفضت الدخول الحقيقية كثيرا ونجحت الديكتاتورية بفضل

هذه السياسة المعادية للعمال في تخفيض معدل التضخم .

كما كانت سياسة القمع انتهى يتبعها نظام الحكم موجه ضد الحركة النقابية في المناطق الريفية التي لم تكن ناضجة بعد بما فيه الكفاية وأدت أعمال القمع في هذه المناطق الى التصفية الجسدية لقادة نقابات عمال انزراعة الاساسيين ، فضلا عن هذا كله تم تسريع اكثر من خمسة آلاف من الضباط ووصف الضباط من القوات المسلحة بعد الانقلاب مباشرة . وحرم كل قادة النقابات والاحزاب السياسية المعروفين من ذوى النفوذ من الحقوق السياسية ، من أى فرصة لممارسة النشاط السياسى .

بعد عام سنة ١٩٦٨ تحقق نمو عال نسبيا لاجمال الانتاج الوطنى بمساعدة الاحتكارات الاجنبية والبنوك الكبيرة ورأس المال الأمريكى . وتطورت صناعات مثل الصناعات الحديدية والالكترونيات والصناعات الكيماوية بمعدل عال نسبيا لكن هذا كله تحقق بالاستغلال الوحشى للطبقة العاملة والتغلغل الكثيف لرأس المال الاجنبى وسمى الازدهار الصناعى « معجزة البرازيل الاقتصادية » ، غير ان « المعجزة » كانت قصيرة الاجل ولم تستمر غير خمس سنوات ، حتى عام ١٩٧٣ .

وفى عام ١٩٧٤ كانت البلاد قد دخلت مرحلة الازمة وارتفع التضخم ثانية ، وازداد العجز التجارى . وكان هذا راجعا الى تغلغل رأس المال الاجنبى وانفاق قدر كبير من الارصدة على شراء المعدات من الخارج ، وكان السوق الداخلى المحدد اضيق من ان يستوعب تدفق ، واصبح اقتصاد البرازيل اقتصاد متجه نحو التصدير .

ورغم أن « المعجزة » البرازيلية قد تحققت عن طريق استغلال الطبقة العاملة ، والغلاء والتأميمات فى الاقتصاد فقد كان لها ايضا جانبها الايجابى فمع المؤسسات الكبيرة ظهرت الى الوجود بروليتاريا جديدة تتمتع بومى طبقى محدد بوضوح أكبر ، وتبددت من ذهنها أبة أوهام عن الرأسمالية وشاهدت نهاية « المعجزة » وتساعد التضخم زيادة كبيرة فى مقاومة الجماهير لديكتاتورية . فقد انتهزت الطبقة العاملة - رغم حرمانها من حق الاضراب (ويعتبر الآن الاضراب جريمة) كل فرصة للتعبير عن سخطها - والكفاح من أجل حقوقها ، بما فيها حق الاضراب ، واتضح هذا بوجه خاص أثناء الانتخابات البرلمانية فى عام ١٩٧٤ والانتخابات البلدية عام ١٩٧٦ .

واتخذت الديكتاتورية مدد من الاجراءات فى محاولة لكبح المعارضة :

فحظرت كل الاحزاب السياسية عام ١٩٦٥ ، وفى عام ١٩٦٨ ظهر ما يسمى بالمرسوم الدستوري رقم ٥ الذى يعطى الديكتاتور سلطات غير محددة لم تتمتع بها أية حكومة - حتى اكثر الحكومات رجعية - منذ ان سببت البرازيل استقلالها فى عام ١٨٢٢ وقد وصف حزبنا نظام الحكم القسائم بأنه نظام عسكري فاشى ، ونحن بالطبع ندرك الفارق الكبير بين الفاشية الجديدة المفروضة اليوم ونازية هتلر أو فاشية موسوليني . انها فاشية تحاول اخفاء طبيعتها الأساسية تحت ستار مختلف أشكال الديمقراطية البرجوازية ، لكنها لا تزال فى الأساس نفس الفاشية القديمة التى حددت منذ عهد بعيد فى مؤتمر الكومنترن السابع ، أى الديكتاتورية الارهابية الصريحة لأكثر عناصر رأس المال المالى رجعية ، وبوجه خاص فى هذه الحالة رأس المال المالى أمريكى الذى يسيطر على المراكز الكبيرة والرئيسية فى الاقتصاد البرازيل .

وتستخدم الديكتاتورية الفاشية - كما ذكرنا من قبل - بعض أشكال الديمقراطية البرجوازية لتخفى طبيعتها الأساسية ، بل لقد مضت الى حد أن تقوم بعد كل فترة باستبدال جنرال ديكتاتور بآخر ، والديكتاتور الحالى هو الرابع ، وسيعقبه خامس تختاره مجموعة الجنرالات الآخرين المرتبطين بالبنشاجون .

وانطلاقا من الآراء الأساسية لمؤتمر الكومنترن السابع ، ومن خبرتنا الذاتية فى عام ١٩٣٥ حين أقيم تحالف قوى التحرر الوطنى لمكافحة الفاشية الوليدة ، عرف حزبنا نظام الحكم الحالى بأنه نظام فاشى ، ودما كل الوطنيين والديمقراطيين أيا كانت الاختلافات الأيدولوجية أو الفلسفية أو الدينية بينهم الى أن يتحدوا فى جبهة وطنية واسعة معادية للفاشية . وهذه الجبهة الآن فى طور التكوين ، إلا أنها تواجه مصاعب كبيرة فى حشد كل القوى المعارضة للديكتاتور ، وأساسا بسبب الضربات القاسية التى وجهت الى حزبنا ، والتى تعوق نشاطه .

وبعد أن حلت الديكتاتورية الأحزاب السياسية كونت كتلتين سياسيتين: التحالف الوطنى من أجل البعث ، وهو حزب الحكومة ، وحزب المعارضة الوحيد المسموح به فى شكل الحركة الديمقراطية البرازيلية . وتتألف كتلة المعارضة هذه من السياسيين الذين لم يريدوا أو لا يريدون أن يشوهوا سمعتهم باتخاذ موقف التأييد الصريح للديكتاتورية .

وحث الشيوعيون الطبقة العاملة والقوى الكادحة الأخرى على استخدام الانتخابات التى يجرها نظام الحكم كسلاح للاحتجاج بالتصويت ضد مرشحي الكتلة التى تشكل القاعدة السياسية للديكتاتورية ، وأعطاهم الأغلبية لمرشحي المعارضة ولما كانت هاتان الكتلتان السياسيتان وحدهما هما المسموح لهما

بالمشاركة في الانتخابات فقد تعاون الشيوعيون أساسا مع حركة الديمقراطية البرازيلية التي قدمت برنامجا ديمقراطيا . وقد دعونا الشعب الى التصويت لمرشحينا ، ووجهنا جهود الشيوعيون الى تأييد حزب المعارضة في حملته الانتخابية . ولقد كنا ندرك ان كثيرا من مرشحي الحركة الديمقراطية البرازيلية لا يختلفون الا قليلا عن مرشحي حزب التحالف الوطني الرسمي ، وانه لا يستحقون ثقتنا لكن الامر الاساسي كان هو توحيد قوى المعارضة ، والحق الهزيمة بالديكتاتورية .

ولقد أثبتت الأحداث صحة موقف حزبنا ، ففي انتخابات عام ١٩٧٤ حول الشعب - والطبقة العاملة والقوى الكادحة بوجه خاص - الاقتراع الى سلاح للاحتجاج ، وكانت هزيمة الديكتاتورية في المراكز الصناعية الكبيرة حقيقة لا نزاع فيها . وكانت هذه أكبر لطمة وجهت الى نظام الحكم نظام ١٩٦٤ . لقد كشفت الانتخابات معارضة الطبقة العاملة والقوى التقدمية والديمقراطية في بلادنا للديكتاتورية . وفي عام ١٩٧٦ أجريت الانتخابات البلدية وقد أوضحت فيها الطبقة العاملة مرة أخرى - رغم القيود الشديدة - انها تقف ضد الديكتاتورية - بتصويتها ضد مرشحي حزب الحكومة . وتحققت أكبر الانتصارات التي هلت لها الحكومة في أشد المناطق تخلفا أما المراكز الصناعية والمدن الكبرى فان المرشحين الذين ربطوا انفسهم تماما بنظام الحكم قد لا قوا الهزيمة . . وأوضح عام ١٩٧٧ أن السخط يتزايد في صفوف الشعب دفعت عملية حشد القوى المصادبة للديكتاتورية بسرعة أكبر من السنوات الثلاث السابقة وليست الطبقة العاملة وحدها هي التي تبدي سخطها بل كذلك عمال الريف - فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين الذين اندفعوا الى النضال من أجل الأرض ، وضد عمليات الطرد التي تقوم بها المؤسسات الاحتكارية الكبيرة التي تستولي - مع تعمق تغفل الرأسمالية في الريف - على الاراضي التي ظل صغار المزارعين البوسرديس يفلحونها سنين طويلة وبواصل الفلاحون النضال رغم تهديدات الشرطة والترتوة من عملاء البرجوازية الكبيرة والاحتكارات وينبغي ان تؤكد الطابع التوسعي للديكتاتورية البرازيلية في المجالات السياسية والاقتصادية العسكرية فهي تحاول اليوم بالفعل أن تخضع جيرانها باراجواي وأوروغواي وبوليفيا - لنفوذها (وهي تعمل بالطبع كوسيط للاحتكارات الكبيرة وبالدرجة الاولى للاحتكارات الأمريكية) . وتتدخل الشرطة البرازيلية في شئون هذه البلدان كما تتعرض لأشكال مختلفة من الضغط من جانب البرازيلية الديكتاتورية . ويتضح هذا تماما من مثال بناء سد ايتابيو ومحطة القوى الكهربائية هناك .

فقد أصبح معروفا نتيجة احتجاجات الشيوعيين وأقسام واسعة من الرأي العام في عدد من البلدان أن الحكومة البرازيلية تمكنت من املاء شروطها على باراجواي لأن البرازيل مولت نصيب باراجواي في بناء السد . وهذا يجعل باراجواي مدينة برازيلية طيلة الخمسين عاما القادمة ، ويجعلها

موضع للاستغلال كما تقوم الديكتاتورية البرازيلية في هذه العمليات بدور الوسيط للبنوك الدولية الكبيرة . وقد كانت الصلة بين بناء السد وتزايد التبعية صلة واضحة تتناقض تناقضا صارخا مع مصالح الشعب الشقيق مما أدى الى تزايد الاحتجاج على الدوام ضد هذه السياسة وضد آثارها الضارة وقد ترتب على السياسة التوسعية التي تنتهجها الديكتاتورية البرازيلية زيادة نفقتها العسكرية التي تعد الآن من أكبر الميزانيات في دول أمريكا اللاتينية ولدى البرازيل الآن صناعة حربية عالية التطور تقوم على التكنولوجيا الأوروبية الأمريكية الحديثة ، كما أنها تشتري كميات كبيرة من العتاد الحربي من الخارج . وتعد الاتفاقية النووية التي عقدت مع جمهورية ألمانيا الاتحادية أكبر خطر يهدد شعوبا وبلدان المجاورة ، فهي لا تنص على بناء المفاعلات فحسب بل تنص كذلك على أن تزود الشركات الألمانية والبرازيل بتكنولوجيا صناعة اليورانيوم الثقيل واستخدام البلوتونيوم وقد حظر شعبنا منذ البداية من أن هذه السياسة ليست - كما زعم الرئيس جيزيل - لأهداف سليمة خالصة ، إذ أنها يمكن أن تجعل البرازيل في النهاية قادرة على إنتاج القنبلة الذرية . لم يدرك كثيرا من الخبراء التكتيكيين وعلماء الفيزياء هذه الحقيقة على الفور ، ولكن أغلب علماء الفيزياء البرازيلية قد أعادوا النظر اليوم في مواقفهم وقد وافقوا على ما أصدرته الجمعية البرازيلية للدفاع عن العلم في عام ١٩٧٧ احتجاجا يشير الى أن خطر صناعة قنبلة ذرية في البرازيل قد زاد الى حد كبير منذ توقيع الاتفاقية ورغم موقف الحكومة الأمريكية الذي يبدو معارضا لحصول البرازيل على تكنولوجيا صناعة اليورانيوم الثقيل باستخدام البلوتونيوم فإن الاتفاقية لم تلغ وتمول البنوك الأمريكية هذا المشروع الذي يكلف عشرة آلاف مليون دولار ، بما يعني زيادة مماثلة في دين البرازيل الخارجي وهو أصلا من أكبر الديون الخارجية في العالم .

وفي عام ١٩٧٧ استخدمت حكومة جيزيل المرسوم الدستوري رقم ٥ لوقف نشاط الكونجرس ١٥ يوما . وكانت هذه المناورة مرتبطة بقرع الانتخابات البرلمانية ومعارضه الكونجرس لإصدار تعديلات دستورية موجهة ضد السلطة القضائية والتنفيذية . وتمكنت الحكومة بفضل هذا الموقف من إجراء تعديلات في الدستور . وتلك حقيقة ذات دلالة كبيرة ، فعادة تجرى الأمور بالطريقة العكسية ، ويعقد الكونجرس حين يراد تعديل الدستور وإصدار قوانين جديدة . أما في البرازيل فإن الديكتاتورية توقف نشاط الكونجرس - وبحكم السلطة العليا التي في يده على الديكتاتور القوانين على هواه . ومن قبل كانت أغلبية التلقين في كلا مجلس الكونجرس - مجلس النواب ومجلس الشيوخ الاتحادي لازم لأي تعديل في الدستور ، لكن التعديلات التي أدخلت في إبريل الماضي جعلت الأغلبية المطلقة كافية . وهكذا يستطيع الرئيس جيزيل استنادا الى كتلة التحالف الوطني أن يصنع

ما يشاء الدستور ، بل انه يستطيع ان يدرج به المرسوم الدستوري رقم ٥ وغيره من التشريعات القمعية .

غير ان اعمال جيزيل زادت من خطوة الوضع فالسخط التسعي يتزايد والحركة الطلابية اقوى من ذي قبل وبالرغم من المرسوم رقم ٤٧٧ الذي يحظر كل نشاط الطلبة في الجامعات فان الحركة الطلابية باسرها تنشط اليوم في السياسة . ويستخدم الطلاب الشعارات التي يطرحها حزبنا تأييد برنامج اقامة جبهة وطنية مناهضة للفاشية ، والنضال من اجل الحريات الديمقراطية والغاء قوانين الطوارئ والمراسيم الدستورية والاخراج عن المسجونين السياسيين والعفو العام ، ومستويات معيشة افضل للطبقة العاملة وسياسة خارجية سليمة وتطوير العلاقات مع كل البلدان ونحظى هذه الشعارات اليوم باستجابة في كل أنحاء البلاد .

وقد اصدر محامو سان باولو - وهم قسم برجوازي من السكان وثيقة تثير الشك في شرعية الديكتاتورية لان الحكومة الحالية لا تعتمد على الشعب ، وقد اصبحت الحركة الديمقراطية البرازيلية - التي لم تكن تمثل الى مجموعة من الساسة حربا جماهيريا يتمتع بتأييد الشعب منذ انتخابات عام ١٩٧٤ ، ١٩٧٦ ووقفت هذه الحركة بالاجماع في مؤتمرها بالرغم من اختلاف انتماءاتها الطبقية في صف عودة البلاد الى الاسس الدستورية والدعوى الى جمعية تأسيسية كما وعى كثير من رجال الاعمال - اذا شعروا بآثار سياسة الديكتاتورية في خدمة الاحتكارات - الى العودة بالبلاد الى الاسس الدستورية ، واحتجوا على الحكم التمسغي الحالي ويشهد كل يوم دليلا جديدا على عزلة الديكتاتورية . غير ان الشيوعيين لا تخافهم اوهم عن ان الديكتاتورية على حافة الانهيار . وكان كل ما استطاع الشيوعيون ان يؤكدوه في اجتماع اللجنة المركزية الكامل في مارس ١٩٧٧ هو ان البلاد على عتبة تغيرات كبيرة ، وان هذه التغيرات يمكن ان تجرى في أي من الاتجاهين ، لان الديكتاتورية مازالت قادرة على شن هجوم مضاد ، ولانها تفعل ذلك في كل مناسبة . ومازال الحزب الشيوعي البرازيلي يعمل في ظروف شديدة الصعوبة رغم ان لديه خبرة كبيرة في العمل السري ، اذ لم يستطع الحزب ان يعمل بشكل قانوني الا عامين فقط من كل سنواته الستة والخمسين (١٩٤٥ - ١٩٤٧) وفي هذين العامين كان هو حزب الطبقة العاملة السياسي المعترف به . ثم جاءت بعد ذلك فترة طويلة أخرى من العمل السري . وكان الحزب شبه قانوني لفترة تزيد قليلاً عن ستة اعوام (١٩٥٨ - ١٩٦٤) . وبالرغم من هذه الخبرة الطويلة ، من الجهود التي تبذلها لجنتنا المركزية والحزب باسره للمحافظة على اليقظة ، واستخدام اساليب جديدة من العمل السري فالحقيقة هي ان هذه الاساليب التي اتبعتها مختلف اقسام الحزب ابتداء من اللجنة المركزية لم تكن على مستوى الاساليب الجديدة التي تستخدمها ومحاولات القمع التي تستند الى خبرات وتوجيهات كثير من المستشارين والخبراء الامريكيين كما ينبغي ان نذكر ان

جيزيل منذ وصوله الى السلطة قدسته حملة موجهة في المقام الاول الى حزبته وقيادته في عام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ وجهت ضربات قاسية الى حزبنا ولجنته المركزية وألقى القبض على نصف أعضاء اللجنة المركزية ، وتعرض الكثيرون للتعذيب ، واختفى تسعة دون أن يتركوا أثرا أو يعرف مصيرهم . وفي وجه القمع والعنف الذي يستهدف تصفية قادة الحزب جسديا أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البرازيلي قرارا بأن يغادر أعضاء قيادة الحزب البلاد .

ويمكن هذا اللجنة المركزية من ان تعيد تنظيم كل نشاطها على اساس جديد واليوم تقوم اللجنة المركزية الحزب ثانية عن طريق جريدتها « فوز أوبرابا » وتتخذ كل الاجراءات الضرورية لاعادة بناء الحزب بسرعة وتعزيز صفوفه بممثلي الطبقة العاملة .

ويزيد من تعقيد الوضع الحالي أن الرئيس ينبغي أن يستبدل في عام ١٩٧٨ ويبحث كل الجنرالات (وغيرهم كذلك) مسألة المرشحين المحتملين لمنصب الرئاسة . وتزداد المنافسة فيما بينهم . وكانت استقالة وزير القوات البرية مظهرا للأزمة التي تختمر في القوات المسلحة . وكلنا نعرفه تكوين القوات المسلحة في البرازيل ، فالضباط وصف الضباط عادة من أصل بورجوازي صغير ، وتعاني البورجوازية الصغيرة - نتيجة معسلة التضخم الثانوي يتراوح بين ٥٠٪ ، ٦٠٪ - من نفس الاقمار الرهيبة التي تعاني منها الطبقة العاملة وقد أجبرت الحكومة تحت ضغط الجماهير على رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة ٤٤ ٪ ابتداء من أول مايو ١٩٧٤ غير أن القوة الشرعية لهذا الأجر الزائد لا تكاد تصل الى ٤٠ ٪ من قوة الحد الأدنى للأجور في عام ١٩٥٨ .

والى جانب استبدال الرئيس - وهو أمر تقرره قيادة القوات المسلحة - المحتمل من اجراء انتخابات برلمانية . وستجرى اعادة انتخاب ثلث أعضاء مجلس الشيوخ وبعين الديكتاتور الجديد ثلثا آخر . ورغم هذا فاننا نحن الشيوعيين نعتبر المشاركة في الانتخابات أمرا هاما للطبقة العاملة وكل القوى الكادحة حيث ستمكن خلالها من أن تطرح مطالبهم بما فيها المطالب السياسية . ونحن نرى في ذلك إحدى طرق الحاق الهزيمة بالديكتاتورية ، وتشجيع العملية الديمقراطية بالرغم من الاجراءات التي فوضها جيزيل في عام ١٩٧٧ . ومن الواضح أن كل شيء - في وضع المتأزم - يتوقف على تطور الأحداث القادمة .

إن الديكتاتورية أصبحت معزولة عن الجماهير ، وليست لديها سوى قاعدة اجتماعية ضيقة ، وهذا الوضع يثير بعض القلق لدى الامبريالية الامريكية ، فمصلحتها تتأثر بالوضع القائم ، وليس من قبيل الصدفة أن يقترح عدد من علماء الاجتماع الامريكيين والبرازيليين خطة ديماجوجية تماما « لمخرج ديمقراطي » و « حل ديمقراطي » للبرازيل . فهذا أمر له دلالاته .

ففى مواجهة الخطر على مصالحها وتزايد عزلة الديكتاتورية تدرس الامبريالية الامريكية - وهى التى تحمل مسئولية فرض الفاشية - المناورات الممكنة التى قد تساعد جيزيل ثلثى ايجاد حل بورجوازى للفاشية . لكن كل الدلائل تشير الى التوصل الى مثل هذا الحل . فاسب الفقر الذى فرض على الطبقة العاملة والشعب البرازيلى تخشى البورجوازية والاحتكارات والامبريالية من البروليتاريا أشد الخشية ، انهم يخشون أن يؤدى ادنى تنازل فى اتجاه الحرية الى اطلاق شرارة انفجار مما يخلق وضعا لا يرغبون فيه .

ومن هنا تأتى مناورات جيزيل نحو مساومات محسوبة لمرقطة اى حل ديمقراطى حقيقى يتفق مع مطالب الشعب . وتشمل هذه المطالب : اعادة الاسس الدستورية ، والفناء كل قوانين القمع ابتداء بالمرسوم الدستورى رقم ٥ ، والاخراج عن كل السجناء السياسيين ، العفو العام ، ورفع الرقابة ، وحرية تكوين الاحزاب بما فى ذلك اجازة الحزب الشيوعى البرازيلى . والانتخابات المباشرة بما فيها انتخابات الرئاسة ، وعقد جمعية تأسيسية فى جو من الحرية التامة . وبدلا من ذلك يبحث جيزيل عن طرق لتقسيم الحركة الديمقراطية البرازيلية التى اصبحت الآن يؤر كل القوى المعادية للديكتاتورية . وتتخذ الاجراءات لتكوين حزب اشتراكى ديمقراطى بهدف احداث انقسام فى صفوف الطبقة العاملة .

هذا هو الوضع الفعلى فى بلدنا واننا سنختار أن نخوض هذه المعركة العنيفة القاسية على ثقة من أن الطبقة العاملة التى تحشد القوى الكادحة والشعب بأسره فى النضال تحت قيادة طليعتها ، الحزب الشيوعى ، ستسحق الفاشية .

ونحن نعلق أهمية كبيرة فى النضال ضد الفاشية فى امريكا اللاتينية على الدور الذى يلعبه التضامن الاممى . ونقبل كل ما فى وسعنا لاعلان ودعم تضامننا الى كل الشعوب الشقيقة ، وفى المقام شعوب شيل واورجواى وباراجواى وبوليفيا وجواتيمالا ونيكاراجوا وهائتى وبورتوريكو ، وفى نفس الوقت لا ينبغي أن ننسى الدور الذى تعهد به الامبريالية الى ديكتاتورية البرازيل الفاشية فى خطط المحافظة على سيطرتها على امريكا اللاتينية وينبغى ان نأخذ فى اعتابنا ان الدور الذى اعطته الامبريالية الامريكية للبرازيل ما زال دورا له دلالتة بالرغم من سياسة حكومة كارتر الجديدة فى اقامة علاقات ثنائية .

فالفاشية البرازيلية لا تمثل خطرا على حياة شعبنا ومستقبله فحسب بل هى فى نفس الوقت خطر على كل الشعوب المجاورة .

وتشعر الامبريالية بان الوضع الحالى فى امريكا اللاتينية قد أصبح أكثر من اى وقت مضى - قريبا من الوضع الذى وصفه لينين فى تعريفه المشهور « وهو انه ما ان تبدأ شعوب المستعمرات والبلدان التابعة للنضال من أجل التحرر الوطنى حتى تمضى وتكافح اسس النظام الاستغالى ذاتها » .

الفكر الأفريقي المعاصر

بقلم: ديجان بافلوف

يعتبر تطور التفكير الفلسفي في قارة أفريقيا أحد أقوى التغيرات لما يسمى « بالنزعة المركزية الأوروبية » في الفلسفة ، التي اعتاد أن يعجب بها ، كما هو معروف ، حتى مفكر عظيم مثل هيجل . ومع ذلك ، ورغم الحقائق نفسها ، وبغض النظر عن منطقها الذي لا يحصى ، فإن الانحراف المستند إلى « مركزية أوروبا » أو « المركزية الغربية » ما زال يجد الاعتراف من قبل بعض المفكرين . وهكذا ، مثلاً ، يدعى الفيلسوف لـ شيلينج في كتابه المشهور المكون من مجلدين ، « تاريخ الفلسفة » ، بأن « موضوع تاريخ الفلسفة بمعناه العريض هو ما يشكل مباشرة جزءاً من تقاليدنا الفلسفية الغربية » . وما تتضمنه هذه العبارة واضح : فخارج « التقاليد الغربية » لا يوجد تاريخ للفلسفة في نظر هذا الفيلسوف الغربي . وهذا يوضح أنه ما يزال نضال طويل لا يعرف الكلل يجب أن يشن ضد بقايا العنصرية في مجال النظرية الاجتماعية .

وأفريقيا ، ذلك المهد الاقدم لتقافة وحضارة أصيلة ، بدأت هناك فى أعماق
الصور القديمة ، تقدم بالفعل من جديد اسهامها فى المستودع العالمى للفكر
النظري والايديولوجى لعصرنا فى أشكال عظيمة التنوع ، وبغض النظر عن
كيفية تقدير رأى أو آخر من هذه الآراء حول العالم والانسان ، والشخصية
الانسانية وعلاقات الانسان بالمجتمع ، ومكانه فى الكون ، الخ ، والتي تنبع
من قارة افريقيا ، فان حقيقة وجودها ذاته تشهد على الحاجة الماسة التى
تشعر بها شعوب تلك المنطقة من العالم الى بناء ثقافتها الفلسفية الخاصة على
أساس جديد .

ويتطور فى أفريقيا اليوم واحد من أحد النزاعات الايديولوجية
السياسية . وهو يؤثر على الفلسفة كذلك ، ويعكس التناقضات الاقتصادية
الاجتماعية الموضوعية سواء فى تلك القارة أو على نطاق عالمي . لقد خلقت
شعوب أفريقيا وما تزال تخلق ، سواء فى صراعها الطويل والصعب ضد
المستعمرين ، أو فى العمليات المعقدة لخلق أمم مستقلة ، وتشكيل ثقافتها
القومية ، وتطورها الاجتماعى المتكامل ، الشروط الضرورية اللازمة لتطور
فكرها الفلسفى الخاص كجزء من الفلسفة العالمية . وفى هذه العملية تظهر
أشكال جديدة ، تترى حركة البشرية العامة الى الامام خلال الربع الاخير من
القرن العشرين . وقد كتب لينين يقول : « فى اطار الانتظام العام لتطور
تاريخ العالم بأكمله ، لا تستبعد مراحل تطور منفصلة بأية حال ، وعلى
العكس ، يسلم بها ، وهى تمثل خصائص الشكل أو نمط هذا التطور ،
(ف . أ . لينين ، المؤلفات ، المجلد ٢٣ ، ص ٢٧٩) . واحد الخصائص
الجوهرية لعمليات الحياة الروحية لافريقيا جنوب الصحراء ، والتي نتناولها
هنا ، يتمثل فى أن الحركة الشاملة الى الامام تتحقق من خلال ظهور تناقضات
معقدة والتغلب عليها فيما يتعلق بالضرورة الموضوعية لبناء ثقافة فلسفية
نظرية وأيديولوجية أصيلة ، من ناحية ، واستيعاب المنجزات العظيمة للفكر
التقدمى العالمى ، من ناحية أخرى . وتجرى هذه العملية تحت الشعار
المسمى بتصفية الاستعمار الروحى والتغلب على الاغتراب الثقافى .

ويحاول أعداء التطور التقدمى لافريقيا جاهدين أن يعرقلوا الجهود النبيلة
للبلدان الافريقية لتطوير اقتصادها وثقافتها ، وحياتها الاجتماعية والسياسية
وفقا لمتطلبات عصرنا وعلى أساس التقاليد القيمة للماضى ، أن قوى الارتداد ،
— المستعمرين السابقين وشركائهم الافريقيين — يستفيدون كذلك من الاشكال
والوسائل الايديولوجية فى محاولاتهم لفرض سيطرتهم غير المباشرة على الحياة

القارة الروحية • وبهذا المعنى يمكن للمرء أن يتحدث عن شكل معين من الاستعمار الجديد في المجال الأيديولوجي كذلك .

وكما توضح آخر الأحداث ، فإن الاستعمار الجديد يستفيد من الوسائل الأيديولوجية ليشعل من جديد المشاحنات القديمة ولينشر نزاعات جديدة على أساس الاختلافات العرقية في أفريقيا ، وهكذا يعرقل تدعيم بلدان أفريقيا وفقا لحاجاتها الحيوية والجوهرية ، ويحاول أيديولوجية الاستعمار الجديد اليوم الاستفادة من نوع من الفرضية المشوهة حول « استثنائية أفريقية » كي يعرقلوا العملية المعقدة والمتناقضة لليقظة الأيديولوجية للجماهير العريضة لشعوب أفريقيا ، ووحدتها حول البرامج الاقتصادية الاجتماعية التقدمية للتعديل في جميع مجالات الحياة •

وفيما يتعلق بهذه الحقيقة ينبغي ان نؤكد أنه في هذه المرحلة يتعزز في أفريقيا الدور البناء للشخصية التقدمية كموضوع للعملية التاريخية ، كما هي الحال في جميع أنحاء العالم • ولكن اذا ما تحدثنا عن « شخصية أفريقية » ، فإن ذلك مرتبط بظروف معينة فحسب ، لان هناك أنماطا مختلفة من الشخصيات ، وذلك يتوقف على خصائصها الرئيسية المحددة ، ونفى بذلك الخصائص الاقتصادية الاجتماعية ، توجد لا في أفريقيا وحدها وإنما في جميع القارات الأخرى كذلك • ومع ذلك فمن الطبيعي أن تحتل مشكلة الشخصية وعلاقتها بالمجتمع وبالجماعة وآفاقها ، الخ مكانا هاما في المناقشات الفلسفية والنظرية في أفريقيا جنوب الصحراء • ففي تلك المنطقة تتطور عملية تباين اجتماعي عميق ، يؤدي الى ظهور أمم حديثة وما يسمى « بالطابع

القومي » • والجوهر الاجتماعي « للشخصية الأفريقية » يتغير باطراد • والظاهرة المعقدة للتحويل الروحي في تشكيل الشخصية تحدده تنوع ضخم للغاية من اشكال الحياة الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا ففي هذه المنطقة توجد اقتصاديات قومية ما تزال ترتبط ارتباطا وثيقا بالبلدان الاستعمارية السابقة وحلفائها • وهناك كذلك اقتصاديات يسودها طابع طبيعي تقليدي يقوم على اعادة الانتاج البسيط • ولكنها تقابل أكثر فاكثر أشكالا للحياة الاجتماعية والتنظيم الاقتصادي في هذا الجزء من أفريقيا ، لها بدرجة أو أخرى طابع اشتراكي • على أساس هذه الاختلافات الاقتصادية تتطور أنماط مختلفة من الثقافات والتفكير الفلسفي • ومن ثم فلا يمكن أن نتوقع ان تباين لدرجة كبيرة صورة الحياة الروحية للأمم الأفريقية ، والتي يوجد بها كذلك وفرة من العناصر خلفيتها المشتركة • وكل ذلك يجد انعكاسا المحتوم في المفاهيم الفلسفية للشخصية وعلاقتها

الداخلية بالمجتمع . وتبرز في أفريقيا اليوم ، كما يقول العالم السوفييتي
م . كورنييف ، مهمة « تأكيد فريدة الشخصية الإفريقية » ، وفي نفس
الوقت ندخل في الاعتبار منجزات الثقافة العالمية في تشكيل هذه الشخصية «
وأي تأكيد فعال فيه لأحد الجانبين في هذه المهمة التاريخية ، لا يؤدي
فحسب ، كما أوضحت التجربة التاريخية الى استنتاجات نظرية علمية ،
وانما يؤدي كذلك الى نتائج علمية خطيرة للامم المعنية . والانماط المختلفة
لتنظيم الاجتماعي والاقتصادي والبنية الاجتماعية ، والاتجاهات السياسية
المختلفة تخلق الظروف لظهور وانتشار مفهومات مختلفة للشخصية في أفريقيا ،
وسوف نعالج هنا ما يسمى بالمفهوم « الزنجي » وكذلك اراء مجنلى
الديموقراطية الثورية حول الشخصية في افريقيا » .

ان المفهوم المعقد والمتناقض داخليا ، والمعروف « بالزنجية » قد طور
بدقة في اعمال ليوبولد سنجور المفكر السنغالي العظيم والشاعر ورجل
الدولة . والانجاء « الزنجي » كما هو معروف ، نشأ مبكرا منذ فترة
النضال ضد المستعمرين من اجل الاستقلال الثقافي وتحرير افريقيا . وبعد
التحرر من العبودية الاستعمارية ، تعرض مفهوم « الزنجية » لمراحل
جديدة في تطوره واكتسب سمات جديدة متميزة ، ومن وجهة النظر
العلمية تعتبر فرضية سنجور عن ضرورة « أن نضرب بأعماقنا في تراثنا
الثقافي الخاص ... لكي نتمثل بحياة أكبر العناصر الخصبة لعصرنا »
التي قدمها في المؤتمر الدولي الثاني للمهتمين بالشئون الإفريقية ، تستحق
المساندة الكاملة . فمن الصحيح تماما من الناحية التاريخية ان الاستناد
الى الثقافة الإفريقية التقليدية هو الأساس لزيد من التطور الروحي والمادى
لانه بدون ذلك فان بناء ثقافة أصيلة في البلدان الإفريقية ، تترى
بالمكتسبات الجديدة للبشرية ، سيكون أمرا مستحيلا . بيد أن تلك
الحقيقة تحتمل خطر أن تتحول الى عكسها بمجرد أن يضاف عليها طابع
مطلق ويمكن أن تؤدي الى نزعة مطية خاصة ونزعة تقليدية مبالغ فيها .

والفلسفة العلمية تعارض أى مطابقة مطلقة وميتافيزيقية بين الذات
والموضوع بين الوعي والمادة ، بين الصورة والشيء وكذلك أى فعل
وتعارض مطلق بينهما : فالوعي ماكان ليظهر على الاطلاق دون العمل ،
الذى يحقق من خلال الانسان قواه الابداعية . والعمل بدوره ماكان ليظهر
مالم يكن الوعي قائما كشكل أرقى من التفكير عامة ، والذى هو بدوره صفة
داخلية للمادة كلها ، والذى يشبه الإدراك الحسى رغم أنه غير مطابق معه ،
كما يقول الفيلسوف البلغارى أراجل تيودور بافلوف . ومع ذلك فالوعي
ليس شيئا ميكانيكيا ، انه انعكاس نشط ، خلاق ، دياكتيكى للواقع .
يمتلئ في نفس الوقت بالتناقضات ، ولكنه يمتلئ في نفس الوقت
بإمكانات حلها .

ولما كانت الصور انعكاسا للعالم الخارجى ، فانها تمتلك طابعا مثاليا لكنها تساعد الانسان على ممارسة تأثير عمل على الواقع ، وعلى تغييره وفقا لحاجاته واهدافه . ان وضع الشيء فى « صورته المثلى » كعملية عقلية هو فى نفس الوقت ، اساس المعرفة الروحية الذى يمكن أن تظهر على اساسه الافكار احادية الجانب للصور لسوء الحظ فى بعض الاحيان . هذا هو الامر فيما يتعلق بتطور مفهوم « الزنجية » ، الذى اعطيت فيه لتصور طابع مطلق وفصلت عن الاشياء المنعكسة فيها .

ومن الدراسة النفسية العضوية للزنجى يدعى سنجور الخروج باستنتاجات حول فلسفته ، وعن حياته الاجتماعية ذاتها . وهو اذ يسمى هذا الراى الذى ينادى به « النزعة النفسية البشرية » ، ويتبنى بالفعل افكارا عديدة قلّمها الفيلسوف الكاثوليكي الرومانى ت . شاردين ، يظهر سنجور كمدافع عن اللامعقول ، كما يضخم من دور الفن والاساطير . وهكذا ينتهى الى تناقض كامل مع فكرته التى أعلنها فى البداية كاساس لكل نشاطه ، ونعنى بها انه سيجاول بناء « مذهب افريقى » اصيل . وبسبب معالجته الاختزالية يظل غريبا على العلاقة الدبالكتيكية بين العالم ككل والجزء الفردى « والشخصية الافريقية » ، وبالتالي . وهو باعتباره الممثل الاساسى لمفهوم « الزنجية » يجد نفسه فى النهاية فى ثوب فلسفى يتكون من مفهومات غير علمية ، ليست افريقية على الاطلاق ، وانما هى اقرب الى المفهومات الاوروبية تماما . وبهذه الطريقة تنتهى « زنجيته » الى انه اصبح « اسير المركزية الاوروبية » ، والى تناقضه مع الحاجات الاجتماعية والروحية الموضوعية لافريقيا الجديدة المتحررة من الاستعمار وكما يعترف الكثيرون بالفعل فليست تلك هى طريقة احياء الشخصية الثقافية لافريقيا التى دمرها المستعمرون ، وضمان تقدمها الحقيقى . ان رفض العلم والتكنولوجيا الاوروبية والعالمية لا علاقة له بالنضال العادل ضد زرع الافكار غير العلمية فى تربة افريقيا التى لاتخدم فى النهاية سوى مصالح الاستعمار الجديد .

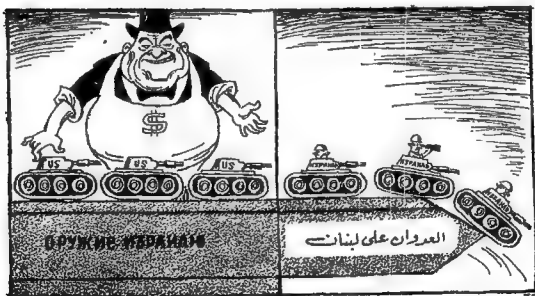
ان شعار « قراءة ماركس وانجاز على الطريقة الافريقية » وانذى رفعه الممثلون البارزون لاتجاه « الزنجية » لا يمكن أن تكون له اية فائدة هنا . فمذهب ماركس وانجز ولينين لايمكن « Afrقته » لانه فى جوهره مذهب علمى دولى . وحقيقة توجد هناك تفسيرات غير علمية احادية الجانب مختلفة لهذه النظرية الثورية ، وتلك ظاهرة منتشرة ، تنسب الى اسباب وعوامل موضوعية وذاتية . وما يجب أن نؤكد هنا هو أن الاشتراكية العلمية تمتلك سلاحا منهجيا قويا ، هو الجدل المادى ، الذى يمثل فى تاريخ البشرية التعاليم النكاملة الوحيدة عن الحركة والتغير وتطور الطبيعة والمجتمع والفكر .

ومن وجهة نظر الجدل المادى فحسب يمكن أن نفهم بشكل سليم الجوهر المتناقض لعمليات الحياة الروحية فى أفريقيا اليوم ، ويمكن تجنب أى انحراف . وفى إطار هذا المنهج يمكن التوصل الى نتائج سليمة . وبهذه الروح كذلك فإن المشكلة المعقدة للعلاقة بين التقاليد الافريقية القومية فى مجال الثقافة والتفكير انظرى ، والمجرى العام للفلسفة والحضارة العالمية ، تجد حلا سليما لها . وينطبق نفس الشيء على العلاقة الجدلية بين الاممى والقومى فى الثقافة الافريقية . وينطلب ذلك طرح المسائل بشكل تاريخى ملموس ، مما يعنى أنه لا يوجد ، ولا يمكن أن يوجد « شخص افريقى بشكل عام » أى خارج الممثلين المحددين للطبقات الاجتماعية والمجموعات المختلفة فى القارة الافريقية . ولا يمكن أن يكون هناك أى نوع خاص غير عقلى غامض من الموقف « الافريقى » من العالم ، ينكر القوانين العامة لتشكيل تطور المعرفة العقلية فى الإنسان كما هو على كوكبنا . ومن خلال القوانين الجدلية تقدم الفلسفة العلمية المفتاح للحل الدقيق من المشكلة المعقدة للموقف من التراث الثقافى الافريقى . ويؤكد فلاسفة افريقيا أن هناك فى التراث الثقافى الافريقى ما يجب أن يستبعد لانه اصبح من المفارقات التاريخية ، لكن هناك ايضا الكثير مما يجب حفظه وتطويره لبناء ثقافة تتفق مع الظروف المعاصرة والاحتياجات العملية . وبينما لا يمكن المحافظة على البنى الاجتماعية القبلية والعشائرية بالنظر الى ضرورات العصر ، هناك جوانب كثيرة لحياتها الروحية وعاداتها وتقاليدها سوف تستخدم كمادة بناء لتشكيل الثقافة الافريقية الديمقراطية الجديدة والشخصية الافريقية الجديدة .

ويشدد أحمد سيكوتورى فى مؤلفاته على التحديد الاجتماعى للشخصية . ويرفض بحزم المفهومات « الزنجية » وكل دفاع عن الغموض واللاعقلية . ويدرك سيكوتورى كذلك الدينامية المعقدة وتناقضات العلاقة بين الشخصية والمجتمع . فالمجتمع فى نظره « ليس شيئا انتهى امره » ، والإنسان لا يستطيع أن يفهم بهذه الصورة .. فخارج المجتمع لا يمثل الإنسان شيئا ، وبدون المجتمع لا يمكن ادراك وجوده ، لأن وجود الفرد يظهر فقط فى علاقته بالوجود الاجتماعى للناس الآخرين » . ونرى هنا كيف يسير السعى لتأكيد الاصاله الافريقية جنبا الى جنب مع محاولة الفهم العلمى لعملية تشكيل الشخصية فى ظل ظروف افريقيا الملحوسة . وبشعر سيكوتورى بشكل صحيح الى « أن الاشتراكية تعبير عن حضارة تخلقها فى نفس الوقت ... أنها عالمية بخصائصها ، ولكنها متفردة بتحقيقها الملحوس .. » ويوضح هذا رأى أن التغيرات فى الشخصية الافريقية تحدث تحت تأثير التغيرات فى العلاقات الاجتماعية . والشخصية الافريقية كما فهمها فلاسفة افريقيون تقدميون آخرون ، هى المجموع الكلى لكل

العلاقات الاجتماعية ، ووحدة خصائص الانسان الاجتماعية والبيولوجية .
 بيد ان الدور الحاسم يعود الى العلاقات الاجتماعية .

ان علاقات ومواقف الفلاح والعامل والمثقف الافريقى بالمجتمع ومن ثم
 بالطبيعة تتغير ، وكذلك الشخصية الافريقية الجديدة . وصلة عامل المصنع
 بالحياة تختلف عن صلة المحارب أو الصياد . والتطور التقنى للبلدان
 الافريقية يؤدي كذلك الى تحولات دائمة فى الشخصية ، والى ظهور نوع
 جديد من الشخصية بالتدريج مع هذه التغيرات وكنتيجة لها . وستكون
 الشخصية الجديدة اكثر حرية وتعلما ، وستملك نظرة علمية للعالم
 فى الوقت الذى تختزن باستيعاب جدلى افضل سمات وتقاليد قارتها
 وبلدها وشعبها وحتى قبيلتها . وستكون تلك العملية عملية معقدة طويلة
 تعانى خلال تطورها من صعوبات وتناقضات وتذبذبات وحتى احيانا من
 انحرافات ونكسات مؤقتة عن المجرى العام الصاعد للتطور .



م . أمبرموف

علاقة السلاح بأمن إسرائيل

حقائق وأرقام

سباق التسلح

كم يكلف الجنس البشرى؟

في الفترة الأخيرة شرعت الصحافة ومراكز الأبحاث والمنظمات العامة في التحدث عن مواصلة القوى الامبريالية عملية التصاعد بسباق التسلح باعتبارها حقيقة مزعجة ومثيرة بالخطر بالرغم من التفاهم الذي امكن الوصول اليه في مجال الحد وحظر أنواع وأنظمة معينة في التسلح . وقد تجاوز الآن الانفاق على الاسلحة رقما فلكيا وهو ٣٥٠.٠٠٠ مليون دولار .

وهذه السياسة ذات الآثار المريعة على سلام العالم من صنع امبريالي الولايات المتحدة الأمريكية . ففي الصيف الماضي أقر مجلس النواب الأمريكي اعتمادات عسكرية بما يوازي ١١٠.١٠٠ مليون دولار للسنة المالية القادمة . وبهذه الاعتمادات بالإضافة الى الاموال التي سبق رصدها في ميزانية الهيئات والمصالح الاخرى لتطوير سلسلة من النظم الجديدة للتسلح ولبناء تجهيزات حربية وللابعاث العسكرية ستسجل الميزانية العسكرية الاجمالية للولايات المتحدة في السنة المالية ١٩٧٨ الرقم القياسي وهو ١٨.٠٠٠ مليون دولار واذا تذكرنا ان الميزانية العسكرية للولايات المتحدة كانت في عام ١٩٤٥ لا تتعدى ١٢.٠٠٠ مليون دولار فسنصل الى النتيجة بان هذه الميزانية قد زادت عشرة اضعاف في تلك الفترة .

ويسجل الاتفاق العسكري زيادة مطردة في جميع بلدان حلف الاطلنطي وتضطر الاستعدادات الحربية التي يقوم بها الامبرياليون في الولايات المتحدة وجميع بلدان حلف الاطلنطي الدول الاشتراكية لاعتماد مبالغ كبيرة بهدف زيادة قدراتها الدفاعية * وعنى عن البيان ان سباق التسلح يلقي عبئاً ثقيلاً على شعوب البلدان النامية .

المدافع بدلا من الزيد والصواريخ بدلا من المدارس :

تشير الاحصائيات الى انه يوجد اليوم أكثر من ٨٠٠ مليون امي في العالم ويوجد هناك ٥٠٠ مليون شخص يعانون من سوء التغذية . ومع ذلك فان الاموال التي تنفق على الاسلحة والقوات المسلحة تساوي تقريبا ثلثي اجمالي الناتج القومي في تلك البلدان المعروفة بأنها أفقر بلدان العالم والمحرومة من الانتفاع بوسائل المعرفة الحديثة .

وقد قدر الخبراء بان كل ٢٠٠.٠٠٠ مليون دولار تنفق على الاسلحة وهو رقم يساوي تقريبا ^٥/_٦ المبلغ الذي ينفق سنويا على الاسلحة في الولايات المتحدة (١) يمكن ان يغطي تكلفة :

— ٣٠٠ محطة قوى حرارية تبلغ طاقتها ١٣٠.٠٠٠ كيلووات لكل منها .
— ٣٠٠ محطة تكرير زيت يبلغ الناتج السنوي لكل منها ٢٢٥.٠٠٠ طن زيت .

— ١.٠٠٠ مصنع اسمدة كيمياوية .

— ٢٠٠ مصنع مطاط صناعي الطاقة الانتاجية ٢٥.٠٠٠ طن .
— ١.٦٠٠ مصنع تكرير سكر يمكن ان تنتج سنويا مايساوي انتاج العالم كله في عام ١٩٥٨ من السكر .

ويوضح الجدول التالي « جدول رقم ١ » ماذا يمكن الاستفادة منه في حالة الاستغناء عن هذا أو ذاك النوع من الاسلحة :

(١) وينطبق هذا على الميزانية الرسمية فقط * وتدل الحقائق على ان الميزانية لاتعبر الى المبلغ الاجمالي المنصرف على التسلح * وعلى سبيل المثال فانه من المعروف الان أن المبالغ التي ترصد لانتاج قنبلة النيوترون تؤخذ في ميزانية المنتاجون ولكن من ميزانية مؤسسة موارد الطاقة * وفي هذا الصدد ذكرت صحف الولايات المتحدة ان الانفاق العسكري المغطي يزيد على الميزانية الرسمية للمنتاجون بحوالي ٦٠.٠٠٠ مليون دولار .

النوع	اجمالي المنفق بملايين الدولارات	الانفاق على الاغراض الاجتماعية ذات المنفعة
قاذفة قنابل ب - ١	٨٠	١٦ مستشفى
القواصة النرية « تريذنت »	١٥٠٠	٦١٤ مدرسة
الصاروخ عابر القارات ام اكس	١٥ - ٢٠	٥٠٠ فصل مدرسة
حاملة طائرات	٩٠٠	٩٠٠٠٠ شقة

وتعطينا النشرات التي يطبعها انصار السلام في جمهورية المانيا الاتحادية أرقاما ذات دلالة معينة : يوازي المبلغ المنفق على الدبابة الجديدة ليوبارد ٢ تكاليف بناء ٣٦ شقة تتكون كل شقة من ثلاث غرف . ويوازي تكاليف صاروخ لانسر « واحد فقط » تكاليف الانفاق على ٣٧٠٠٠ طالب لمدة عام كامل . وتوازي تكاليف الانفاق على مناوره عسكريه لفرقة مدرعات ماينفك على ٢٨ روضة أطفال . ويقدر الخبراء أن تخفيض العالم من مرض مثل الملاريا يتطلب اعتمادا ماليا يقدر ب ٤٥٠ مليون دولار وهو مبلغ يساوي نصف ما تدفعه الانسانية يوميا في الانفاق على سباق التسلح . وتحتاج البلدان النامية الى ٨٠٠٠ مليون دولار فقط لكي تتوفر لها احتياجاتها من الطعام حيث يعاني قسم كبير من السكان من المجاعة . ويمكن القضاء على الجوع والامية والامراض الخطيرة اذا أنفقنا مبلغا يساوي ٢٢٠٠ مليون دولار أو مايساوي تقريبا الانفاق السنوي الامريكى على الاسلحة الاستراتيجية .

ويمكن لو وقف سباق التسلح وما يتبعه من نزع السلاح الشامل والكامل - وهو الامر الذي يؤديه بحزم الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى - أن يوفر للانفاق على الاغراض السلمية مبلغا يساوي ٣٥٠٠٠ مليون دولار ، وهو المبلغ الذي ينفق حاليا على الاسلحة . ويمكن لنزع السلاح الشامل والكامل أن يقدم للاستخدامات السلمية مخزونا ضخما من المعدات العسكرية تزيد قيمتها على ٥٠٠٠٠٠ مليون دولار في « الآلات الحاسبة والسيارات والجرارات وتجهيزات المطارات وخلافه » كما سيصبح في الامكان تشغيل اكثر من ٢٥ مليون شخص يعملون الان في القوات المسلحة لمختلف البلدان وعدد آخر يقرب من هذا العدد يعمل بصورة أو بأخرى في خدمة القوات المسلحة في العمل الانتاجي . واخيرا سيصبح في الامكان تحويل الصناعات الحربية بما فيها من كوادر فنية

عالية التخصص وتجهيزات حديثة الى الانتاج السلمى ، وهناك اليوم ٢٥ ٪ من علماء العالم يعملون فى مجال تطوير الاسلحة وبستخدمون لهذا الغرض حوالى ٤٠ ٪ من المبالغ المرصودة فى العالم للابحاث .

وقد بلغت تقديرات الانفاق على الاغراض العسكرية خلال العقدين الماضيين مايساوى ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ مليون دولار بحساب اسعار عام ١٩٧٦ . وفى مجال المقارنة نلاحظ ان المعونة الاقتصادية فى عام ١٩٧٦ التى منحت البلدان النامية من خلال القنوات الحكومية بلغت اقل من ١٠.٠٠٠ مليون دولار . وكما اوضحت الحكومة السوفيتية مرارا فان المبالغ المرصودة للاسلحة اذا استخدمت فى الاغراض الانتاجية فسيكون فى الامكان تطوير اقتصاد البلدان النامية فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية الى مستوى الدول الصناعية خلال فترة زمنية قصيرة .

من الذى يربح من الرواج العسكرى

وليست القضية هى قضية الانفاق العسكرى المباشر وحده . فمازالت النزاعات العسكرية التى انتهت منذ مدة طويلة تواصل استنزافها لميزانيات الدول . والحكومات مازالت مسئولة عن دفع الديون الحكومية والفوائد الخاصة بها ، وكذلك دفع معاشات للمحاربين القدامى وارامل الرجال الذين قتلوا فى العمليات الحربية (١) . وتشير التقديرات الى أن الحـسـرب الفينـنامية مثلا ستؤثر على ميزانية الحكومة الامريكية لفترة قد تمتد الى نصف قرن آخر على الاقل . والجدول التالى « جدول رقم ٢ » يوضح لنا العلاقة بين الانفاق العسكرى الامريكى المباشر والانفاق العسكرى الكلى فى الحروب الماضية :

(١) لا يمكننا الجزم بدقة هذه التقديرات ولكنناحد الاميرالات الامريكيبين المتقاعدين قد قام بحسابات معينة خرج منها بان بولموس قيصر منذ الفى عام مضت كان ينفق ٧٥ سنتا مقابل كل جندي من جنود الاعداء يقتل فى العمليات العسكرية ، وان هذا الرقم وصل فى عام ١٨٠٠ ايام نابوليون بونايرت الى ٣.٠٠٠ دولار ، وان الولايات المتحدة الامريكية انفقت فى الحرب العالمية الاولى ٢١.٠٠٠ دولار مقابل كل جندي قتل من جنود العدو وان هذا الرقم وصل الى ٢٠٠.٠٠٠ دولار فى الحرب العالمية الثانية .

الانفاق العسكرية المباشر	تقديرات الانفاق العسكري الكلي
الحرب العالمية الاولى	٢٦.٠٠٠ مليون دولار ١١٢.٠٠٠ مليون دولار
الحرب العالمية الثانية	٢٢٨.٠٠٠ مليون دولار ٦٦٤.٠٠٠ مليون دولار
الحرب الكورية	٥٤.٠٠٠ مليون دولار ١٦٤.٠٠٠ مليون دولار
الحرب الفيتنامية	١٢٨.٠٠٠ مليون دولار ٣٥٢.٠٠٠ مليون دولار

وقد تغير المفهوم الخاص بكلمة « العدو » ومامية شخصيته بمرور الزمن . ففي الحرب الفرنسية - البروسية ١٨٧٠ - ١٨٧١ كان يوجد ما بين كل مائة قتيل ٩٨ جنديا واثنا من المدنيين . وفي الحرب العالمية الاولى أصبحت هذه النسبة ٥٢ : ٤٨ . وفي الحرب العالمية الثانية أصبحت ٢٤ : ٧٦ . وفي الحرب الأمريكية في فيتنام كان عدد الجنود القتلى لا يتجاوز اثنين من كل مائة قتيل وكان الجزء الباقي من المدنيين .

وفضلاً عن هذا ، فإن الانفاق على الإنتاج الحربي ينمو باستمرار نتيجة للاتقصاء السريع لفترة صلاحية الأسلحة الحديثة . فاليوم لا يريد متوسط عمر الطائرة المقاتلة أو الصاروخ على عدد من السنوات يتراوح بين خمس سنوات وسبع سنوات . ومع قدوم كل سلاح جديد فإن هذا النوع من السلاح يفوق ما سبقه سواء من ناحية التعقيد أو من ناحية بهاطة التكاليف والبك بعض الأمثلة . كانت تكاليف الطائرة المقاتلة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية لاتتعدى ٥٣.٠٠٠ دولار تقريباً . بينما أصبحت تكاليف الطائرة الاعتراضية الجديدة في عام ١٩٧٢ لا تقل عن ١٨ مليون دولار . في اعوام ١٩٤٠ - ١٩٤٥ بلغت تكاليف قاذفة القنابل ٢١٨.٠٠٠ دولار ولكن في عام ١٩٧٢ أصبحت تكاليف قاذفة القنابل الجديدة ب - ١ تصل الى ٨٠ مليون دولار بينما تبلغ تكاليف طائرة البوينج - ٧.٧ الخاصة والمجهزة لتستخدم كطائرة قيادة ذات اجهزة رادار فوق - استراتيجية مبلغا يساوي ١٨٠ مليون دولار .

وتتبع عملية تطوير الانواع الجديدة من أسلحة التدمير اجماعى وأحدثها قنبلة النيوترون والصاروخ الطوائف الآفا عديدة من ملايين الدولارات وبحول الحرب الى شيء أشبه بالبلبة الجماعية والإبادة الإجرامية للسكان المدنيين . ولكن من هو المستفيد من هذا النوع من التطور ؟

يسيطر على الصناعة المنتجة لأكثر من نصف الأسلحة في العالم الرأسمالي حفنة قليلة من الاحتكارات يتراوح عددها بين ٢٥ و ٣٠ احتكارا . ومن المعروف ان معدل ربح شركات الأسلحة يزيد كثيرا على معدل ربح الشركات المدنية . وتوجد في الولايات المتحدة الأمريكية شركات ضخمة وعلاقة مثل لوكهيد وجنرال إلكتريك وبوينج وماكدونل - دوغلاس ، ويوجد في جمهورية ألمانيا الاتحادية شركات ميسر شميث - بلكوف بلوم وتليفونكن . وفى عام ١٩٧٣ كان معدل ربح الشركات الأمريكية الكبرى المنتجة للسلع الاستهلاكية المدنية لا يتجاوز ١٠٪ بينما وصل معدل ربح الشركات العاملة في الانتاج الحربى الى أكثر من ٥٦٪ . وفى عام ١٩٧٢ عندما لم يكن الإنفاق العسكرى قد جاوز بعد رقم ٥٠٠ ر. ١ مليون دولار حققت الاحتكارات العسكرية الصناعية ربحا كليا يصل الى ٤٠٠ ر ٥٥ مليون دولار ، وفى الواقع يجد كل دولار من كل اثنين من الدولارات يدفعها دافع الضرائب الأمريكى للإنفاق على القوات المسلحة طريقه الى خزائن الشركات الصناعية - الحربية .

ويفسر لنا هذا حقيقة كون الاحتكارات الصناعية - الحربية هي المحرض الأساسى على زيادة التوترات . وتستخدم هذه الاحتكارات جيشا رجاله من المحاربين والجنرالات والعلماء ورجال الدعاية يبدلون أقصى الجهد من أجل البرهنة على ضرورة الإبقاء على سباق التسلح ولانادة المراقيل والمعوقات أمام محادثات نزع السلاح ولتصعيد هستيريا العداء للشيوعية ولمحاوله اقناع رجل الشارع فى البلدان الرأسمالية بان عاكه مهتدد بواسطة الاتحاد السوفييتى وغيره من بلدان الاسرة الاشتراكية مما يجعل من الضرورى انفاق الاموال التى يقدمها دافعو الضرائب فى انتاج اسلحة أكثر شناعة وأكثر تكلفة .

هدف امبريالى آخر :

بالنسبة للاحتكارات يعتبر تصدير الأسلحة مصدرا لأرباح هائلة . فبينما بلغت قيمة صادرات الأسلحة عام ١٩٦٣ ما يوازى ٤٠٠ ر مليون دولار الا انها وصلت فى عام ١٩٧٣ الى ٨٧٠٠ مليون دولار . وفى عام ١٩٧٥ بلغت صادرات الأسلحة للاحتكارات الصناعية - العسكرية الأمريكية وحدها مايساوى قيمته ٩٣٠٠ مليون دولار .

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دولة مصصرة للأسلحة وتبيعها لأكثر من ٧٠ قطرا . وتختل مبيعات الأسلحة الجزء الأكبر من برنامج

« المعونة » للنول الاخرى ، وقد اصبح مؤخرًا الشرق الاوسط المشتري الرئيسي للأسلحة الامريكية التى ترسل الجزء الاعظم منها الى اسرائيل . وعلى سبيل المثال استلمت اسرائيل عام ١٩٧٤ - ١٩٧٥ أسلحة تزيد قيمتها على ٤٠٠٠ مليون دولار . وتلقت الاحتكارات الامريكية طلبات أسلحة ضخمة من دول الخليج . وبلغت صادرات الاسلحة الامريكية لتلك المنطقة فى عام ١٩٧٤ اكثر من نصف صادرات الاسلحة الامريكية . وتلى فرنسا وبريطانيا الولايات المتحدة الامريكية فى صادراتها من الاسلحة . وشهدت الفترة الاخيرة نشاطا محمومًا من جانب الشركات الالمانية الغربية فى هذا المجال . وتقوم هذه الدول بالإضافة الى المبيعات المباشرة فى الاسلحة ببناء مصانع ذخيرة فى الارجنطين وسنغافورة وتايلاند واندونيسيا وغانا . وتقوم اسرائيل هى الاخرى بتصدير الاسلحة . وطبقا لتقارير الصحف فان صادرات اسرائيل من الاسلحة قد وصلت معدلات ضخمة تساوى صادرات كل من جمهورية المانيا الاتحادية وبريطانيا . وتعتبر الانظمة العنصرية فى جنوب افريقيا وروديسيا المشتري الاكبر للأسلحة الاسرائيلية .

وتستخدم زيادة المبيعات من الاسلحة لكثير من البلدان النامية وأساسا البلدان ذات الانظمة الرجعية ، وتوسيع دائرة بؤر المنازعات والتصاعد بسباق التسلح فى ذلك الجزء من العالم كوسيلة يلجأ اليها الامبرياليون للابقاء على البلدان النامية فى اسار التبعية للدول الامبريالية .

وقد وصل الاتفاق العسكرى للبلدان النامية الى مبلغ يقدر بـ ٢٤٢.٠٠٠ مليون دولار فى خلال السنوات العشرين الماضية ويزداد بمعدل ضعف معدل نمو قاعدتها الاقتصادية . وتبلغ حصة هذه البلدان اليوم فى الاتفاق العسكرى اكثر من ١٤٪ من الاتفاق العسكرى فى العالم . ويمثل هذا الوضع بالنسبة لها عبئا ثقيلا لا يحتمل وعقبة كبرى فى طريق نموها الاقتصادى والثقافى وتنفيذ الاصلاحات الاجتماعية الجوهرية التى تحتاجها شعوب هذه البلدان .

وبالرغم من التصريحات والبيانات المعلنية الديماجوجية فان سياق التسلح لا يجلب ايضا اية منفعة للشعب العامل فى البلدان الرأسمالية

المتطورة . وقد لاحظ انصار السلام فى جمهورية المانيا الاتحادية أنه لم يكن فى تلك البلاد بطالة قبل أن تتم عملية التصاعد بسباق التسلح فى جمهورية المانيا الاتحادية . وقد أجرى مؤخرا مجموعة من الطلبة فى ميونخ بمساعدة عدد من الاقتصاديين دراسة أوضحت أن كل ١٠٠٠ مليون دولار ينفق فى سباق التسلح يخلق فرص عمل لا تزيد على ٣٥٠٠٠ بينما يمكن لثل هذا المبلغ لو استثمر فى الصناعات المدنية أن يوفر :

— ١٥٠.٠٠٠ فرصة عمل للعمال غير المهرة أو

— ١٠٠.٠٠٠ وظيفة للمدرسين أو

— ٧٦.٠٠٠ وظيفة فى مجال بناء شبكات المرافق العمامة فى الحضر أو

— ٥٠.٠٠٠ فرصة عمل فى مجال بناء المدارس

ويزيد الاتفاق غير الانتاجى للبلدان الراسمالية فى مجال سباق التسلح على الديون الحكومية ويعتبر أحد الاسباب الرئيسية فى بلوغ المعدلات السنوية للتضخم فى كثير من البلدان الراسمالية اليوم الى نسبة تتراوح بين ١٢٪ و ١٥٪ . وبسبب الانفاق العسكرى ارتفاع الاسعار ويولد الازمات فى المدن والصحة العامة والتعليم وهو الامر الذى يشغل كاهل الجماهير العاملة .

وطالب لهذا السبب الراى العام بصورة تزداد قوة واصراراً من الحكومات أن تتخذ الخطوات اللازمة للحد من الاسلحة ولتزع السلاح . ويحظى الموقف الحازم للاتحاد السوفيتى وبلدان الاسرة الاشتراكية فى هذا الموضوع بتأييد متزايد وواسع . وقد حدد ليونيد بريجنيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى ورئيس مجلس الرئاسة لجلسة السوفييت الاعلى هذا الموقف عندما قال « لا توجد هناك ثمة بؤرة لاندلاع خطر الحرب فيها لا يرغب الاتحاد السوفيتى فى ازالتها بالوسائل السلمية ولا يوجد هناك ثمة نوع من الاسلحة وخاصة اسلحة التدمير الجسمى لا يرغب الاتحاد السوفيتى فى الحد منها وخطرها على أساس تبادل بالاتفاق مع الدول الاخرى ومن ثم استبعادها من الترسانات الحربية » .

أحداث الشهر

● في الفن والثقافة ●

● مهرجان الافلام التسجيلية

● من عواصم العالم : ..

- مبادرة في حينها
- هل تتسلح اليابان ذريا ؟
- ماذا عن حقوق الانسان ؟
- اعداء الانفراج
- تحت ضغط حلف الاطلنطي
- ضد مصالح شعب بناما

مهرجان الأفلام التسجيلية

بقام : أحمد فوزي

(جائزة الامتياز والتفوق)

ولا شك أن أبرز أحداث مهرجان هذا العام هو قرار لجنة التحكيم اهداء جائزة « الامتياز والتفوق » الى اللجمة الكبيرة فائق حمامة ، تقديرا لها على جهودها الفائقة على مدى سنوات كثيرة في رفع مستوى السينما في مصر ، وقدراتها الفنية التي ابرزتها في افلامها الاربعة التي دخلت بها مسابقة المهرجان .

والفيلم فائق الاربعة التي عرضت في اليوم الثالث من أيام المهرجان (٣٠ مارس) هي : « ضيف على العشاء » (مدته ٣٥ دقيقة) وقصة الفيلم والحوار لكاتبة اكتشفها فائق حمامة هي « كاتبا تأتي » ، التي فازت بجائزة القصة في المسابقة .

والفيلم الثاني هو « موقف مجنون » (٣٥ دقيقة) عن قصة اعداها كمال يس عن الفرنسية . والفيلم الثالث « النافذة المحترمة » (٢٥ دقيقة) ، والفيلم الرابع « اريد ان اقتل » (٣٥ دقيقة) . وكلاهما لتوفيق الحكيم . والافلام الاربعة من نتائج

في الفترة من ٢٨ مارس الماضي الى السبت اول ابريل الماضي . انعقد المهرجان القومي التاسع للافلام المصرية التسجيلية والقصيرة ، الذي ينظمه سنويا المركز القومي للثقافة السينمائية ، ويبلغ عدد الافلام المشتركة في المسابقة هذا العام ٤٨ فيلما (في مقابل ٥٠ فيلما في مسابقة العام الماضي) ، من بينها ٣٢ فيلما تسجيليا قصيرا ومتوسط الطول ، وروائيا قصيرا ، وافلام متنوعة ، شارك في انتاجها المؤلفون وهيئة الاستعلامات والهيئة العامة للفنون والاداب ، والمركز القومي للافلام التسجيلية وجماعة السينما الجديدة بالإضافة الى ١٦ فيلما هي مجموعة افلام المعهد العالي للسينما ، وقد عرضت جميعا في يوم واحد هو اليوم الاخير للمسابقة .

وتكونت لجنة التحكيم التي راسها كبير المخرجين احمد كامل مرسى ومن المخرجين جمال منكور وكمال الشيخ ، ومحمد بسيوني ومحمود الشريف (عميد معهد السينما) ، ومدير التصوير عبده نصر ، واحمد الحضري ، مدير مركز الثقافة السينمائية ، والنقاد احمد رافت بهجت ، واحمد صالح .



● « فائق حمامة » النجمة الاولى في المهرجان ●

الفقرء الذين يعالجون من امراض سوء التغذية ، من خلال مشاهد في احدى المستشفيات، وحوار مع زوجة باعروبيايكي تحاول انتقاظ طفلها . وقد فاز بجائزة الفكرة او القصة ، وهى من تأليف مخرج الفيلم ايضا .

الافلام التسجيلية المتوسطة

فاز فيلم « المصحف الشريف » (٢٥ دقيقة) الذى عرض فى اليوم الاول ، من انتاج افلام التمسائى ، بأربعة جوائز ، منها جائزتى السيناريو والاخراج لكامل التمسائى ، والتصوير لحسن التمسائى والمونتاج لحسن حلمى ، بينما فاز فيلم « فى الشمس » (٢٥ دقيقة) ، من انتاج المركز القومى للافلام التسجيلية بجائزتى الفكرة والاخراج وكتاتهما لعبد المنعم عثمان ، وعرض فى اليوم الاول ايضا .

الافلام التسجيلية الطويلة

انقرء فيلم « تلوير » ، (مدته ٦٥ دقيقة)

الفلام فائق حمامة ، ومن اخراج سعيد مرزوق ، وكلها تدرج فى مسلسل فيلمى واحد بعنوان « حكاية وراء كل باب » . كما فاز كل من وحيد فريد وسعيد الشيخ وسعيد مرزوق الذين اشتركوا فى هذا المسلسل الفيلمى ، على جوائز التصوير والمونتاج ، والاخراج الخاصة بهذا الفرع من الافلام وهو « الافلام الروائية القصيرة » التى لا تزيد مدتها عن ٥٥ دقيقة ، وقد نالوا ميداليات التقدير فقط .

وهذه هى المرة الاولى خلال تسعة اعوام التى تشترك فيها فائق حمامة فى مسابقة مهرجان الافلام التسجيلية والروائية القصيرة .

الافلام التسجيلية القصيرة

فاز فيلم « عاجل الى من يهمة الامر » (١١ دقيقة) ، من انتاج جماعة السينما الجديدة ، ومن اخراج يوسف ابوسيف ، وعرض فى اليوم الثانى (٢٩ مارس) للمهرجان ، وتتناول قصته مأساة الاطفال

أخراج سعيد كامل ، ومنح كل منهما جائزة المهرجان ..

وتشمل جائزة المهرجان على ميدالية فضية ، وشهادة تقدير ، كما سيتم توزيع مبلغ ١٥٠٠ جنيه على الفائزين جميعاً بالتساوي ، باستثناء طلبة المعهد العالي للسينما ، الذي خصص لكل فائز منهم مبلغ خمسون جنيهاً .

وقد حبيت لجنة التحكيم في مسابقة هذا العام جافزتي أحسن موسيقى وأحسن صوت، نظراً لعدم أحقية أى من الأفلام المقدمة للمسابقة لنيل الجائزة المخصصة لهذين المجالين ..

وقد رأى النقاد أن مهرجان العام الحالي كان تعبيراً عن الأزمة العتيقة التي يمر بها

إنتاج هذا النوع من الأفلام في مصر والذي أخذ يتدهور كما وكيفا ، فلاول مرة منذ

إقامة هذا المهرجان عام ١٩٧٠ ، يستمر لمدة أربعة أيام فقط ، بينما كان يقام عادة لمدة أسبوع ، كما كانت الأفلام المعروضة

بعد التصفية تلقوق الأفلام التي اشتركت في مسابقة العام الحالي من الناحية الفنية وناحية العدد كذلك .

وهي حقيقة يؤكدها الأستاذ أحمد كامل مرسى عندما سألناه عن رأيه في مستوى أفلام مهرجان العام الحالي ، فقال :

● بالنسبة للمستوى العام لأفلام المهرجان .. فهو أقل من السنوات الماضية بكثير .. وهو من ستة إلى ستة يزداد سوءاً من ناحية الكم والكيف .

أما أحسن فيلم فهو .. فيلم « المصحف الشريف » لعبد القادر وحسن التلمساني .. فقد أنطبق عليه مواصفات الفيلم الجيد و به فنيين وجرميين .. ومن ناحية الصوت والموسيقى وقد اختاروا أحمد فراج للتعليق وكان اختياراً موفقاً .

واختيار الصوت المصاحب للفيلم شيء مهم للغاية فمثلاً كان هناك سلسلة من وقائع الفن الإسلامي عن الخزف ..

بجوائز هذا الفرع من الأفلام ، فحصل على جائزتي التصوير التي نالها محمد فاضل ، والإخراج التي نالها خيرى بشارة ، الذى سبق أن فاز في مسابقة العام الماضى ، بجائزتي أحسن سيناريو وأحسن إخراج عن فيلمه « طائر النورس » .

أفلام المنوعات

فاز فيلم « أقراح الجنوب » (مدته ٢٢ دقيقة) من إنتاج التكيزيون ، وأخرج عبد الحميد أحمد ، بجائزة التصوير التي نالها صلاح عزمى .

أفلام الرسوم المتحركة (الكرتون)
رأت لجنة التحكيم جبيبجائزة المهرجان المخصصة لهذا النوع من الأفلام ، حيث لا يرقى الإنتاج المشترك في المسابقة إلى مستوى الجائزة ، ولما وجدت اللجنة أن بعض أفلام الرسوم المتحركة المقدمة للمهرجان من طلبة معهد السينما يفوقها فنياً ، رأت اللجنة اختيار سبعة أفلام من أفلام طلبة المعهد العالي لعام ٧٧ ، وعددها ١٦ فيلماً ، من بينها أربعة أفلام روائية قصيرة هي : « بيا للعدل » (١٤ دقيقة) ، من إخراج طلعت لطفي ، و « لفة آلى آى » (١٥ دقيقة) عن قصة الكاتب الروائى يوسف ادريس ، وإخراج عاطف بشاى حسا ، و « الضريح » (١٦ دقيقة) إخراج الطبيب مهدى ، و « مكبيوتر » (١٢ دقيقة) ، إخراج محمد أبوسيف ، وهو ابن المخرج الكبير صلاح أبو سيف .

ثم اثنان من أفلام الرسوم المتحركة ، هما : « حكاية ككة » (٢٥ دقيقة) ، من إخراج مصطفى وحيد الدين ، وهو فيلم ظريف يقوم على فكرة بسيطة .. فالككة هي رمز أحد المرشحين لانتخابات عضوية مجلس الشعب ، أخذ يخطب ويخطب ، ويقدم الوعود تلو الوعود ، للجمهور ، وعندما تنتهىه ، ممثلاً لهم ، وعند نجاحه ، يدخل بواية مجلس الشعب في سيارة فارهة ، لحضور جلسة افتتاح المجلس ، إلا أنه عندما استقر له الجلوس في مقعده ، راح في نوم عميق ، ونسى وعوده .

ثم فيلم « الصفة » (٨ دقائق) ،



● « سعيد موزوق » جائزة احسن مخرج ●

على الافلام فما حدث اننا حكمنا على كل افلام المهرجان في اليوم الاخير .. فقد كنا لا نتذكر الافلام بعضها .. من بعض .. فيجب ان نرى الفيلم مرة واثنين حتى يكون حكمنا صادق وصحيح .. وعادلا في نفس الوقت »

فقد كان اكبر عيب هو التعليق ومن الافلام الجيدة فيلم منوعات مدته ٨٥ دقيقة ولكنه لم يدخل المسابقة لان اللوحة تنص على الا تزيد مدة الفيلم عن ٤٥ دقيقة والفيلم عن افراح الجنوب من اخراج احمد عيسى الحميد .. فهو فيلم ممتاز ولو كان قدر له ويدخل المسابقة لاستحق جائزة عن التصوير والافراج والمونتاج ..

ويضيف الاستاذ كامل مرسى قائلا : « انه يجب ان تقسم الافلام لا بمدتها .. ولكن بنوعياتها .. من افلام تسجيلية ثقافية وتسجيلية تعليمية وتسجيلية سياحية .. وما حدث ان الافلام قسمت حسب مدتها .. وهذا خطأ كبير ترتبت عليه استبعاد افلام كثيرة مدتها تزيد عن خمسة واربعين دقيقة »

ويضيف الاستاذ كامل مرسى .. « ان المركز القومي للثقافة السيمائية وضع لائحة منذ عشرة سنوات وما زال يطبقها حتى الان بعد ان تغير وتطور كل شيء .. وهذا سبب اخطاء كثيرة في المهرجان .. فيجب ان تتغير اللائحة .. ويجب كذلك ان تعطى لجنة التحكيم الفرصة لتحكم

مبادرة في حينها

الاوربيين يؤيدون توزيع القنبلة النيوترونية.
في أوروبا .

ويأمل عسكريو حلف الاطلنطي ان يعلن الرئيس كارتر موافقته على بدء انتاج السلاح النيوتروني النووي . وهم يرون بذلك أكثر المخططات عدوانية في الدوائر الاميرالية .

ولذلك تقع مسئولية كبيرة على لجنة نزع السلاح بالنسبة لصير الاتفاقية التي ستحظر السلاح الرهيب . ويتوقع الرأي العام العالمي ان يخذ أعضاء اللجنة الغربيين موقفا جادا وبناء من المبادرة الجديدة التي تقدمت بها البلدان الاشتراكية الاستعداد لمناورات عسكرية في اليابان .

الاستعداد لمناورات عسكرية في اليابان.

تجرى الاستعدادات في القواعد العسكرية الاميركية في اليابان لمناورات عسكرية ينوي المنتجون اجراءها بشكل مشترك مع قوات كوريا الجنوبية . وسوف يشارك في هذه المناورات حوالي ٣٠.٠٠٠ ضابط وجنسى امريكى ، بما في ذلك وحدات نقلت خصيصا من القارة الاميركية وهاواي والفلبين الى كوريا . وستكون هذه المناورات اكبر مناورات اجريت منذ نهاية العمليات العسكرية في شبه جزيرة كوريا . وتهدف الى تحسين الاستعداد القتالي للقوات المسلحة الاميركية والكورية الجنوبية في حالة حدوث « طوارئ » في كوريا .

يتابع العالم في اهتمام نشاط لجنة نزع السلاح في جنيف . وهذا امر طبيعي لان اللجنة لعبت دورا هاما في وضع مشاريع وتنسيق وثائق دولية هامة مثل معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية ، ومعاهدة تحريم وضع الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة الابادة بالجملة في قاع البحار او المحيطات او تحت الارض ، واتفاقية تحريم الاسلحة البكتريولوجية وغيرها .

ومن ثم الاستجابة العريضة للانباء التي تقول ان دورة اللجنة الحالية ستناقش مشروع اتفاقية حول تحريم انتاج وتخزين ونقل واستخدام الاسلحة النيوترونية النثرية، وقد قدم المشروع بشكل مشترك وفود الاتحاد السوفيتي وبلغاريا والمجر والمانيا والديموقراطية ومنغوليا وبولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا .

انه يعكس بشكل مركز ارادة مئات ملايين الناس في جميع انحاء العالم الذين يقلقهم خطر الاسلحة النيوترونية النووية على السلام والامن .

ان ما يحول دون ان يتحول هذا المشروع الى اتفاقية دون اى تاخير ، هو تزايد نفوذ الدوائر العسكرية والصناعية في الولايات المتحدة وبلدان حلف الاطلنطي الاخرى . لقد اعلن الجنرال هيج القائد الاعلى لقوات حلف الاطلنطي في اوروبا تأييده لوسائل الابادة الجديدة بالجملة وأكد في لجنة مجلس الشيوخ ان غالبية الجنرالات

شريط الأنباء .. شريط الأنباء

« معاهدة الأمن » الأمريكية اليابانية الذي يتحدث عن الحاجة إلى « مفاوضات أولية » بين السلطات العسكرية الأمريكية والحكومة اليابانية حول أي عمل يقطع باستخدام الأراضي اليابانية لعمليات قتالية .

ويؤكد المتحدثون باسم منظمات أنصار السلام في اليابان ، في تصريحاتهم ، الهدف المعادي للسلام ، للاستعدادات العسكرية الأمريكية على الأراضي اليابانية و« يدينون المؤامرات العسكرية للنتاجون وتابعية » ويقولون كما مشييانا السكرتير العام للمجلس الياباني المعادي للقتال السدري والهندوجينية في طوكيو : « لمصلحة السلام وأمن سكان طوكيو ، يجب علينا أن نحتج ضد إجراء المناورات العسكرية ، وضد استخدام قاعدة ياكوتا لهذا الغرض ، وهي قريبة من العاصمة » ولهذا السبب ، علينا أن نشن بحزم أكبر نضالاً على نطاق البلاد من أجل تصفية القسود الأمريكية على أراضي اليابان ومن أجل إلغاء معاهدة الأمن الأمريكية اليابانية » .

وكما تشير الصحافة اليابانية ، سوف تلعب القواعد العسكرية الأمريكية في اليابان خلال مجرى المناورات لقادمه دور رموس الجسور التي ستقوم منها القوات المسلحة الأمريكية بعمليات انزال في كوريا .

ويشعر الرأي العام المحب للسلام بالقلق إزاء النفاس المتزايد للعسكريين الأمريكيين في اليابان والمناطق الجاورة للشرق الأقصى وتشير التطورات بوضوح إلى ادعاءات الحكومة اليابانية المهددة ، والتي لا أساس لها ، حول أنها تسيطر على الوضع ، وأنه بدون موافقتها ، لن تتخذ الدوائر العسكرية الأمريكية أية خطوات تزعج بالمساكين في نزاعات عسكرية وعمليات قتالية .

وفي هذا الخصوص ، تشير الصحافة الديموقراطية إلى أنه حتى الآن ، خلال مجرى الاستعدادات للمناورات العسكرية القادمة ، تتجاهل القادة العسكريين الأمريكية ، في الواقع ذلك البند في



هل تتسلح اليابان ذرياً ؟

وقد كتب جون بيلجر في الديلي ميرور البريطانية فالقي الضوء على الدوافع وراء حملة الدعاية الواسعة التي بدأت لتصويد الشعب الياباني ، الذي عاش حاسمة هيروشيما وناجازاكي ، على فكرة إمكانية امتلاك البلاد للأسلحة السدريّة . وعرض الصحفي لتقرير للمخابرات المركزية ، وعرض محتفظاً بسريته حتى وقت قصير ، يقول أن اليابان يمكن أن تكون على عتبة اتخاذ قرار بالنتاج القنابل الذرية . وكما يشير كاتبو التقرير ، فقد يتخذ هذا القرار في أوائل الثمانينات بل وحتى قبل ذلك

أعلن تاكو فوكودا رئيس وزراء اليابان إمكانية اتخاذ قرار بتجهيز القوات المسلحة اليابانية بالأسلحة الذرية ، وذلك حينما كان يتحدث إلى لجنة الميزانية في البرلمان الياباني . وفي اليوم التالي وجد موقفه مساندة رسمية من جانب الحكومة بالإجماع . وذهب ممثلو الدوائر العسكرية والاقتصادية إلى اتفاق أبعد . وأعلن وزير الدفاع الياباني أن اليابان في سبيل امتلاك الأسلحة الذرية مستعدة للإفساء توقيعها على معاهدة منع انتشار الأسلحة الذرية التي وقعتها منذ أكل من سنتين .

شريط الأنباء .. شريط الأنباء

لانتاج ٢٠٠ وحدة من الأسلحة النووية • ولا تخفى الدوائر العسكرية اليابانية أنها تحتاج إلى « أسنان نووية » ، يجب بعض الناس أن يجهزوا بها للقوات المسلحة اليابانية ، لكي يحدثوا تأثيراً على الدول المجاورة • بيد أن تلك المشاريع ليست بعيدة النظر • وهي في نفس الوقت مشاريع خطيرة لليابان نفسها في المحل الأول • أن طريق الإعدادات العسكرية وقرقعة السلاح هو طريق اللعب بالنار • ولن تجلب مثل هذه السياسة لليابان أكابيل الفار • بل على العكس ، ستزيد الفلك في الأهداف والمصالح التي تقيعها في آسيا •

في حالة تزايد انتشار الأسلحة النووية في العالم •

ووفقاً لصحيفة جايبان تايمز في طوكيو ، أبدت اليابان استعدادها بالفعل لتوقيع عقود ذات صلة بالموضوع مع شركات في بريطانيا وفرنسا • وفي الوقت الذي تضغط فيه الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا من أجل مدها بالتكنولوجيا والمعدات لهذه الأغراض ، بدأت اليابان بالفعل إنتاج البلوتونيوم على نفقتها • وأعلن في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكي أن اليابان تتلج البلوتونيوم بكميات تكفي



ماذا عن حقوق الإنسان ؟

تشبه الدوائر الحاكمة على الحقوق المدنية وحرية الشعب الأمريكي المنصوص عليها في الدستور •

وفي البيان الأخير للمؤتمر ، حث المشاركون الرأي العام الأمريكي والعالمي على مساندة النضال ضد انتهاك حقوق الإنسان الأساسية في الولايات المتحدة • « لنأخذ حين نطاق الطبقات الحاكمة التي تثير ضجة حول حقوق الإنسان خارج البلاد ولكنها ترفض أن توقف الانتهاكات الصارخة لهذه الحقوق في الولايات المتحدة نفسها » ، كما يقول البيان « أننا نؤمن بواجبنا في أن نلقت انتباه الأمريكيين والعالم أجمع إلى مثل هذه الأعمال المشينة كالعنصرية وإبادة الجنس ضد الزوج ، والهنود ، والبورطوريكيين ، والشيكانو ، والاسبويين والعدوان على المساواة بين النساء من مختلف الإجناس ، والأعمال الوحشية ضد مئات الآلاف من الأمريكيين ، والمولودين منهم

انعد أخيراً في بيلوسبرينج ، أوهيو ، مؤتمر لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة ، وخلال الأيام الثلاثة الأخيرة من مارس الماضي اجتمع مندوبو الرأي العام ، والزوج ، ومنظمات الطلبة ، في هذا المؤتمر لدراسة عدد واسع من المسائل يرتبط بانتهاك حقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية • وطرح في المؤتمر عدد من الحقائق والبيانات التي توضح أن الناس يضطهدون لعنقدهم التقدمة ، وعن الهنود يجرمون من الحقوق ويهددهم الانتقراض في أماكن العزل ، وعن الإرهاب وأعمال القمع البوليسية ضد المناضلين من أجل حقوق الإنسان ، وانتصار استقلال بورتوريكو ، والمعارضين للتمييز والفصل العنصري •

وأشار معظم الذين تحدثوا في المؤتمر إلى الحاجة التي تعزز وحدة كافة التقدميين في النضال ضد الهجوم المضاعف الذي

شريط الأنباء .. شريط الأنباء

« انه عار أمريكا » • كان ذلك شعار المؤتمر الذى حضره فى بيلوسيرتجن مندوبون من جميع أنحاء الولايات المتحدة فى أواخر مارس الماضى .

بشكل خاص ، والذين تغيبهم سجون الولايات المتحدة ، وإتكار حق الناس فى المسكن والرعاية الطبية والتعليم والعمل • »



أعداء الانفراج

رئيس اللجنة القومية للحزب الجمهورى بأن تضع واشنطن كشرط لمواصلة المحادثات السوفيتية الأمريكية للحد من الأسلحة الاستراتيجية ، وتطوير التجارة مع الاتحاد السوفيتى ، تخلى الاتحاد السوفيتى عن مساندة الحزمة .

وخطا مثل هذا التفكير واضح ، كما يخطئ زعماء الحزب الجمهورى بالمثل حينما يؤكدون على ضرورة العودة الى الحرب الباردة • وقد وصفوا أخيراً برنامجهم الانتخابى فى المسائل العسكرية • وأعلنوا أنهم مع تكليف سباق التسلح وأنهم متشائمون للغاية حول اتفاق الانفراج •

وهم يدرسون الأوضاع فى أفريقيا الآن من خلال المفهوم السياسى السابق • والشئون الأفريقية تهمهم بالدرجة التى يستفيدون منها كمبرر لزيادة التورط الدولى • كما لو كان فشل السياسة الأمريكية فى أفريقيا وفى المقارات الأخرى راجع الى نقص أمدادات الأسلحة الأمريكية وليس الى أن الولايات المتحدة تساند فى كل مكان أكثر الانظمة محافظة وعنوانية وتوسعية •

وباختصار ، فلو استبعدنا المشاء الأفريقى لأتضح لنا أن الجمهوريين ينطلقون فى معركتهم الانتخابية الحالية من نفس المواقع التى انطلق منها مرشحهم للرئاسة يارى جولد ووتر • ومن المعروف

بيدو ان زعماء الحزب الجمهورى فى الولايات المتحدة قروا أن يجعلوا من أفريقيا نقطة ارتكاز يمكنهم عن طريقها أن يحاولوا الرأى العام الأمريكى الى قناة يرغبونها • وربما كان هذا هو السبب الذى دفعهم الى جعل سياسة الحكومة الأمريكية الحالية من أفريقيا أحد الأهداف الأساسية للنقد •

والجمهوريون لا ينتقدون الديموقراطيين لان حكومتهم تساند العنصرين فى جنوب أفريقيا ، والذين يقاترون ضد انجولا ، والذين يتدخلون بنشاط فى الشؤون الداخلية للدول الأفريقية المستقلة • بل أنهم يهاجمون الحكومة بسبب تراخيها فى اتجاه سياستها • وهم يهدفون من وراء هذه الانتقادات المرتبطة بحملة من العداء للسوفييت الى مساندة القوى التى لا مصلحة لها فى تعميق الانفراج فى الولايات المتحدة •

وتلك هى النتيجة التى يخرج بها المرء حينما يقرأ الوثيقة المعنونة « تقييم لسياسة كارتر فى أفريقيا » التى نشرها الحزب الجمهورى فى واشنطن فى ٢٢ مارس • لكن يبدو أن مؤلفى هذه الوثيقة إنما يهدفون من هذه الوثيقة الى تقاوم تدهور العلاقات السوفيتية الأمريكية حول عدد من المسائل الدولية الملحة •

فعدت مهاجمة حكومة كارتر على سياستها فى منطقة القرن الأفريقى ، طالب ولأم برونك

ممثلى العنصرين الروديسيين - وقد ناقشنا كيفية إعطاء « طابع أوسع نطاقا » لاتفاقية سالسبورى . ويوصل إلى روديسيا مجموعة من رجال الأعمال الأمريكيين البارزين .

وسافر السفير الأمريكى فى الامم المتحدة إلى أفريقيا لاستخدام لمبافته فى محاولة « لانقاذ الزعماء الأفريقيين بتناسى الخلافات » . ويحاول ادين وزير الخارجية البريطانى ان يفرض على الجبهة الوطنية فى زيمبابوى فكرة عقد مؤتمر جسد - يحضره فى نفس الوقت المشاركون فى اتفاقية سالسبورى .

لكن لقد فضلت كل تلك الجهود . فقد رفضت الجبهة الوطنية لزيمبابوى التى يقزعها تكومو وموجابى ، بحزم مناورات العنصرين والمستعمرين الجدد .

واعلن مؤتمر زعماء دول المواجهة فى دار السلام المساندة الثانية للكفاح المسلح الذى يشن الآن تحت قيادة الجبهة الوطنية من أجل الاستقلال الكامل وتشكيل حكومة ديموقراطية حقة ، لكنه اشار فى نفس الوقت إلى ان ذلك لا يستبعد اجراء محادثات .

ان جولد ووتر لاقى الوزيمة . والسندين يتبعون خطاه ان يكونوا باسعد حظا منه باى حال .

ادانت القوى الوطنية لزيمبابوى بحزم اتفاق ماسعى « بالتسوية الداخلية » للزيمة الروديسية ، الذى تم التوصل إليه بين الزعيم العنصرى سمبث وثلاثة من العملاء الأفريقيين . كما ادانت هذه التسوية كذلك عديد من البلدان الأفريقية . ورفض مجلس الأمن الاتفاقية الموقعة فى سالسبورى ووصفها بأنها غير شرعية وغير مقبولة .

ومع ذلك فان المهزلة ما زالت مسمرة . فقد تم الاحتفال بتأدية اليمين من قبل الذين وقعوا على الاتفاقية وأعلنوا تشكيل حكومة انتقالية فى سالسبورى .

ولم تتوانى الحكومة عن اعلان انها تجد التشجيع فى مواقف الدول الخمس الكبرى الغربية التى امتنعت عن التصويت فى مجلس الأمن على قرار يدين الاتفاقية المهيينة .

حقا ان الدبلوماسية الغربية تبذل اليوم نشاطا واسع النطاق . فقد أجرى الدبلوماسيين البريطانيين والأمريكيين محادثات فى عاصمة جنوب أفريقيا مع



تحت ضغط حلف الأطلس

وانتقدت احزاب المعارضة بشدة مشروع الميزانية . وذكروا النواب انه منذ عام مضى وعدت الحكومة بالحيولة دون ارتفاع التضخم عن ١٠ ٪ ولكنها فضلت فى ذلك والميزانية الجديدة ، كما يقولون ، ستدفع بالاسعار إلى الارتفاع بسرعة أكبر . واتهم زعيم حركة بانهييلينيك الاشتراكية ، « ياباندريو » الحكومة بمهاجمة مصالح الجماهير العاملة ، بالتواطؤ مع الاحتكارات المحلية والاجنبية ، وانتقدت احزاب أخرى للمعارضة الميزانية -

لأربعة أيام متواصلة ناقش البرلمان اليونانى مشروع ميزانية الدولة لعام ١٩٧٨ . وقد خصصت ٤٤٠٠ مليون دراهمة ، او حوالى ربع الميزانية ، للاغراض العسكرية . وإلى جانب هذه النفقات المباشرة ، هناك ٤٠٠٠ مليون دراهمة أخرى مخصصة للدفاع تحت بند استثمار رأس المال . واستنادا إلى أصوات النواب المؤيدين لها ، تمكنت الحكومة من الحصول على موافقة المجلس على الميزانية بعد مناقشات حادة للغاية .

الاطلنطي واقباغ سياسة رفع مستوى
الضعب وتوسيع الحقوق الديموقراطية .

لقد كشفت مناقضة مشروع الميزانية في
اليونان عن تناقضات حادة بين الحكومة
وأحزاب المعارضة - وقد كشفت في تزايد -
سخط القوى الديموقراطية في البلاد
على سياسة الحكومة الاقتصادية
والاجتماعية .

واحتج النواب الشيوعيون بشدة ضد
زيادة الإنفاق العسكري . وقال أحد النواب
الشيوعيين أن الشيوعيين يصوتون ضد
الميزانية التي تتسم بطابع معاد لمصالح
الشعب . وتفسير الدوائر التقدمية في
البلاد إلى أن تكديس الأسلحة الذي يصير
عليه قادة حلف الاطلنطي ، لا يضمن دفاع
اليونان . أن السيادة القومية والدفاع عن
وحدة أراضي البلاد يمكن ضمانه أولا عن
طريق تحرير البلاد من الاملاء الأمريكي



ضد مصالح شعب بناما

وينص أحد « التعديلات » على حق الولايات
المتحدة في أن ترسل قواتها إلى بنما بناء
على مبادرتها الخاصة .

وهن الواضح أن كل هذه « الإضافات »
تعنى عمليا حق الولايات المتحدة التدخل
في الشؤون الداخلية لينما تحت أي عذر
تختار .

وقد أثار موقف مجلس الشيوخ الأمريكي
سخطا عميقا في بنما . واتهم المكتب
السياسي للجنة المركزية لحزب الشعب في
بنما في بيانته إلى نية الإمبريالية الأمريكية
في تغيير المبادئ التي تركزت عليها
المعاهدتين الخاصتين بقناة بنما والقضاء

على المكاسب التي حصل عليها شعب
بنما والتي انعكست في المعاهدتين . وقد
كتبت صحيفة ماثوثنيو البنمية معسلة
على ذلك فقالت « لا بد أن يكون المرء أما
أعني أو غير أمين إذا ما تغاضى عن أن
المعاهدة في شكلها المشوه التي صدق به
عليها مجلس الشيوخ الأمريكي لتلبي
مطالب البنبيين بل وتتعارض مع
مصالحهم »

بعد مناقشات طويلة صدق مجلس
الشيوخ الأمريكي بالإغلبية على المعاهدة
الخاصة « بالحياة الدائم » لقناة بنما .
وهذه الوثيقة البنمية الأمريكية ، معاهدة
فرض سيادة بنما على القناة عام ٢٠٠٠
وقع عليها الرئيس كارتر وعمر فوريجوس
رئيس حكومة بنما في سبتمبر الماضي .
وفي أكتوبر الماضي تمت الموافقة على
المعاهدتين في بنما في استفتاء شعبي .

وهكذا ، وبعد نصف عام ، صوت مجلس
الشيوخ على أحد المعاهدتين . لكن قبل
هذا التصويت ، قام الجناح اليميني من
مجلس الشيوخ ، المصقور ، بامخال
« إضافات » و « تعديلات » على المعاهدة
حتى أنها أصبحت في الحقيقة خالية من
أفكارها الأساسية . وتنص هذه
« التعديلات » على حق الولايات المتحدة في
الدفاع عن « جيدة » القناة بعد تسليمها
لبنما ، أي ، في القرن المقبل ، وعلى
استمرار الوجود العسكري الأمريكي في
منطقة القناة لفترة غير محدودة (ويوجد
هناك الآن ١٤ قاعدة عسكرية أمريكية) .
وقد صوت الشيوخ « لجيدة » للقناة
بشرط أن تمنح السفن الحربية الأمريكية حق
الأولوية للمرور بها « في حالة الضرورة » .





● أرستو أونون :

انتخب أرستو أونون عضو اتحاد الشباب الشيوعي في شيلي رئيسا لاتحاد الشباب الديمقراطي العالمي في دورة الجمعية العمومية العاشرة لاتحاد الشباب الديمقراطي العالمي التي انعقدت في أول مارس ١٩٧٨ بقاعة مجلس الشعب في برلين ، واستمرت لمدة ثمانية أيام .

وقد اكدت الدورة باسم ملايين الشباب من مختلف انحاء العالم انها سوف تساند نضال الشعوب من أجل السلام ، والديموقراطية والتقدم الاجتماعي ، ومن أجل تنفيذ الحقوق الأساسية للشباب في المستقبل .

بلغاريا تحتفل بمرور مائة عام على تحريرها :

منذ مائة عام وفي سنة ١٨٧٨ تم توقيع ما أطلق عليه « صلح سان ستيفانو » الذي وضع نهاية للاستعباد العثماني للشعب البلقاري ، الذي دام خمسة قرون . وهو الصلح الذي أدى أيضا الى قيام الدولة البلغارية .

وأصبح شهر مارس منذ ذلك الحين شهر تحرير بلغاريا ، ولذلك يحتفل البلغار كل عام خلال شهر مارس احتفالات كبيرة . . . لأنه الشهر المسمى حطمت فيه أغلال العبودية ، وكان بداية لحياة جديدة كانت تامة الانطلاق لانتصار التاسع من سبتمبر سنة ١٩٤٤ المجيد .

وخلال الشهر الماضي اقامت بلغاريا مهرجانات فنية وثقافية كبيرة في جميع المدن احتفالا بهذه المناسبة . . . وقد عرض في بعض المعارض اللوحات التي سجلت الصراع الذي كان واقعا بين البلغار والدولة العثمانية ليكون سجلا للأجيال .



دائرة المعارف

• الحماية الاقتصادية :

إنها سياسة اقتصادية تتبعها الدولة لحماية اقتصادها عن طريق مجموعة من الإجراءات الاقتصادية والتشريعية .

والسلاح الرئيسى الذى تستخدمه الدول الرأسمالية الآن لتطبيق سياسة الحماية هو التعريف الجمركية التى تؤدى الى الحد من الواردات بصورة مدهوسة . إذ أن الرسوم الجمركية ترفع أسعار وتقلل من قدرتها على المنافسة . وأصبحت الرسوم الجمركية تشكل الآن ما يقرب من ثلثي الحجم الكلى للتجارة بين الدول الرأسمالية . وهناك الى جانب الرسوم الجمركية التى تحدد بوضوح فى المعاهدات والاتفاقيات التجارية - أساليب الحماية غير المباشرة التى تستخدم فيها الإجراءات الاقتصادية والإدارية الداخلية لرفع أسعار السلع الأجنبية أو الحد من استخدامها .

ومن العناصر الهامة الأخرى فى أساليب الحماية التقليدية ، وضع قيود كمية على المصدرات والواردات . وكثيراً ما توضع تلك القيود بشكل يجحف بمصالح دول معينة ، وكثيراً ما تكون الدول هى الدول الاشتراكية والبلدان النامية .

ومن الوسائل الفعالة فى الحماية ، وسائل التمويل والتبادل النقدى التى تؤدى بصورة مصطنعة الى إعطاء ميزة خاصة لبعض الاحتكارات المحلية أو لبعض

ادى تشكيلها الى ظهور مناطق مغلقة معفاة من الرسوم الجمركية .

وتتأثر سياسة الحماية فى الاوضاع الاقتصادية العالية الحاضرة - اكبر الانر - بالعوامل الجوهرية مثل الاتجار الدولى، والسياسة الخارجية الإيجابية التى يتبعها الاتحاد السوفيتى والبلاد الاشتراكية الأخرى التى تسعى الى إقامة نظام متوازن للعلاقات الاقتصادية الدولية وزيادة الدور الذى تؤديه الدول النامية فى هذا النظام .

أما إجراءات الحماية التى تلجأ اليها الدول النامية فتختلف عن الإجراءات التى تتخذها الدول الرأسمالية اختلافا أساسيا، وذلك لأن المجموعة الأولى من الإجراءات تستخدم لحماية القطاعات الاقتصادية الوطنية فى مواجهة توسيع راس المال الأجنبى ، وذلك تساعد فى تحقيق الاستقلال الاقتصادى .

● الاستفتاء :

الاستفتاء شكل من أشكال مشاركة الشعب فى مناقشة المسائل السياسية والقانونية الأساسية ، وعادة ما يشترك جميع الناخبين فى الاستفتاء ، ويختلف الاستفتاء عن الانتخاب فى أن الناخبين لا يصوتون على المرشحين للنيابة وإنما يصوتون بنعم أو لا على قرار سياسى أو قانون .

ويمكن أن يجرى الاستفتاء قبل صدور القرار أو القانون أو بعد صدوره . ويتوقف ذلك على الموعد الذى يكون من المطلوب فيه معرفة رأى الناخبين فى إجراء أقدمت عليه الحكومة .

والمتمعن عادة أن تعرض القوانين للاستفتاء قبل إقرارها إذا كانت تتضمن تغييرا فى شكل الدولة أو أراضيها ، ويطلق عليها فى هذه الحالة وصف « الاستفتاء العام » .

ولكن يمكن فى معظم الأحيان أن يجرى الاستفتاء أيضا بعد إقرار القانون فى المجلس التشريعى . ويمكن أن يكون الاستفتاء قانونيا أو دستوريا ، تبعا للموضوع الذى يؤخذ عليه الرأى ، وهل يتضمن تعديلا للدستور أم أنه تشريع

الصناعات المخصصة للتصدير . وتقدم الدولة فى بعض البلدان مبالغ كبيرة لدعم الصادرات تحت مسميات مختلفة مما يعطى صدارتها قدرة أكبر على المنافسة ، وتستخدم سياسة الدعم هذه على نطاق واسع بالنسبة للصادرات الزراعية من الولايات المتحدة والدول الأوربية، وبالنسبة لتصدير السفن من اليابان والولايات المتحدة وألمانيا الغربية وإنجلترا وكذلك بالنسبة لتصدير الطائرات من إنجلترا .

وأصبح من المألوف الآن أن تقدم قروضا متوسطا أو طويلة الأجل للمصيرين لتولى تقديمها البنوك الحكومية أو هيئات متخصصة . كما تقوم هذه البنوك والهيئات بضمان القروض التى يعدها المصرون بانفسهم . وتوضع فى طريق الاستيراد عقبات معتادة مثل فرض ضرائب أو طلب تأميمات أو رفع سعر الفائدة على القروض ، وكذلك توضع قيود على التبادل وتفرض نسب جديدة للتبادل بين الحين والحين .

ويستخدم نظام الإعفاءات الضريبية فى الداخل كأداة لتشجيع الصادرات وإقامه عقبات غير متطورة فى طريق الواردات . وهناك مجموعة أخرى من القيود تفرض عن طريق وضع أنواع مختلفة من المعايير للحكم على نوعية السلع وجودتها . ويمكن أن توضع تلك المعايير على أسس متباينة ، بعضها فنى بحت ، وبعضها متصل بالأمن الصناعى أو بالصحة أو غيرها .

وفى هذا المجال يظهر بوضوح الاتجاه الى الحد من الواردات .

وهكذا نرى أن سياسة الحماية التى تتبعها الدول الرأسمالية تجعل أساسا للدفاع عن مصالح الاحتكارات الكبرى فى الداخل والخارج .

وقد اتت المحاولات التى تبذلها الدول الصناعية المتقدمة لإقامة أشراف حكومى احتكارى على العلاقات الاقتصادية العالمية، الى نشأة نوع من « الحماية الجماعية » وهى عبارة عن سياسة منسقة يتبعها عدد من الدول الرأسمالية المتقدمة . ومن أوضح الأمثلة على ذلك نواحي النشاط الاقتصادى الخارجى لبلدان « السوق المشتركة » التى

عادى • وتنص القوانين الأساسية لكثير من البلدان على الظروف التي يجرى فيها الاستفتاء الدستوري •

ويجرى الاستفتاء القانوني للموافقة على تشريع عادي أو لإدخال تعديل على تشريع سبق إقراره بالانقراض العام • ويمكن أن يكون الاستفتاء إجباريا أو اختياريا ، ومرجع ذلك النص على أن يكون الاستفتاء على بعض التصرفات إجباريا أو غير ذلك •

ويجرى الاستفتاء الإجباري تنفيذًا لنص في الدستور أو القانون الدستوري بضرورة عرض التشريع بالانقراض العام • ويبنى مثل هذا التشريع قبيل إقراره في الاستفتاء مجرد مشروع قانون حتى إذا أقره البرلمان •

أما الاستفتاء الذي لا ينص عليه في الدستور أو القانون الدستوري فيعتبر اختياريا • ويكون من حق الناخبين أو الأجهزة الحكومية أو الأطراف في أحقاد يضم مجموعة من الدول - أن يطلوا عرض بعض مشروعات القوانين للانقراض العام • وفي فرنسا ، مثلا ، وفي عدد من البلدان الأخرى ، لا يحق لأحد غير رئيس الدولة طرح القوانين للاستفتاء • أما في سويسرا فيمكن أن يطرح القانون العادي للاستفتاء إذا طالب بذلك ٣٠ ألفا من المواطنين أو ثمانين مقاطعات ، بينما يتطلب الأمر في إيطاليا موافقة ٥٠٠ ألف مواطن أو خمسة من المجالس الإقليمية •

وتعتبر القرارات التي تصدر بالاستفتاء العام الإجباري نافذة وسارية المفعول ولا يمكن إلغاؤها أو تعديلها جوهريا إلا بالانقراض العام • أما القرار الذي يصدر بالاستفتاء الاختياري فيمكن إلغاؤه أو تعديله سواء بالانقراض العام أم عن طريق الأجهزة النيابية •

ويمكن إجراء الاستفتاء للتصديق على المعاهدات الدولية • ففي سويسرا مثلا لا يجوز توقيع معاهدة مع بلد آخر لمدة غير محدودة أو لمدة تزيد عن ١٥ سنة إلا

بالانقراض العام • وقد أجرى عام ١٩٧٥ استفتاء في إنجلترا بشأن الانضمام إلى السوق المشتركة •

وفي ظل الرأسمالية غالبا ما يستخدم أسلوب الاستفتاء لخدمة الأجندات غير الديمقراطية للطبقات الحاكمة • فالاستفتاءات البرجوازية تخدم في المدى الطويل ، من حيث الشكل والموضوع ، الأهداف الطبقية لأن يملكون الثروة القومية ومن يدهم سلطة الدولة ، ومن يريدون - على حد تعبير لينين - أن يحدوا أرادة الأمة بأسرها ، وأن يجعلوا المستغلين والاستغلاليين ، يعيشون معا في وثام •

أما في البلدان الاشتراكية فقد ظهر استفتاء من نوع جديد ، وهو يختلف عن الاستفتاء البرجوازي بقدر ما تختلف الديمقراطية الاشتراكية في الديمقراطية البرجوازية • فالاستفتاء في البلدان الاشتراكية التي لا توجد فيها طبقات متعادية ، يساعد على الوسائل الديمقراطية الأخرى في الكشف عن أرادة الأمة بأسرها ومصالحها ، وفي إكساب هذه الأرادة والمصالح ثوبا شرعيا •

وتجرى في البلدان الاشتراكية مناقشة بعض القوانين على مستوى الأمة بأسرها • ويعد ذلك أسلوبا من أساليب التعبير المباشر والصادق عن أرادة الشعب • وتنص المادة ٤٩ من الدستور السوفيتي ، مثلا ، على أن من حق رئاسة السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي « أن تجرى استفتاءات عامة بناء على قرار منها أو بناء على طلب إحدى الجمهوريات الاتحادية » • ويجري الاستفتاء داخل الجمهوريات الاتحادية أو الجمهوريات ذات الحكم الذاتي بناء على قرار رئاسية السوفييت في كل منها • وقد جرت مناقشة على مستوى الأمة كلها قبل إقرار دستور جمهورية بولندا الشعبية • وكذلك تصن دستاير جمهوريات بلغاريا والمجر والمانيا الديمقراطية على الشروط والظروف التي يجرى فيها الاستفتاء العام •

SOCIALIST STUDIES

May 1978

MAIN SUBJECTS



- Detente, disarmament and Social progress.
- Development, reforms, revolution.
- Washington's stake in southern Africa.
- Leninism and the revolutionary renewal of the world.

● جيسوس فاريا :

- For radical democratic change السكترير العام للحزب الشيوعي
الفنزويلي *
- What the arms race costs mankind.

● لوسيانو پارما :

- A Special correspondence from Moscow : عضو قيادة الحزب الشيوعي الايطالي *

Dangers threatening Africa

● ايسوب ياهاد :

عضو مجلس تحرير مجلة قضايا السلم
والاشتراكية *

● ساتياجايا سونديمان :

عضو قيادة الحزب الشيوعي
الاندونيسي *

● كونستانتين زارودوف :

دكتور في التاريخ، الاتحاد السوفييتي *



دراسات اشتراكية

مجلة شهرية
تصدر عن دار الهلال
بالتعاون مع مجلة
السام والاشتراكية

رئيسة مجلس الإدارة :

أمينة السعيد

نائب رئيس مجلس الإدارة :

صبري أبوالمجد

رئيس التحرير :

إبراهيم عبد الحليم

ثمن العدد : جمهورية مصر العربية
١٠٠ حلیم - عن التعميمات المرسلة
بالطائرة في سوريا ولبنان ١٢٥ قرشاً .
في الأردن والعراق ١٢٠ فلساً .
قيمة الاشتراك السنوي : ١٢٠ عدداً
في جمهورية مصر العربية وبلاد اتحاد
البريد العربي والافريقي ١٠٠ قرشاً - ٥
في سائر أنحاء العالم ، ٥ ونصف دولار
أو ٢ ج ك والقيمة تسدد مقدماً لتقسم
الاشتراكات بدار الهلال . في جمهورية
مصر العربية والسودان بحواله بريدياً .
في الخارج يتحول أو شيك مصرفي
قابل للمصرف في جمهورية مصر العربية
والأسعار الموضحة أعلاه بالبريد
العادي - وتضاف رسوم البريد الجوي
والسجل على الأسعار المحددة عند
الطلب .

الإدارة : دار الهلال ١٦ شارع محمد
عز العرب : القاهرة .
تليفون : ٢٠٦١٠ و عشرة خطوط .



طائر الحب والسلام

للفنانة البولندية : ايرينا كوران يوجوكا